

إيمون باتلر


تليجرام
هنا سور الازبكية
غواص في بحر الكتب
باحثون
محمد خطاب

مدخل إلى الليبرالية الكلاسيكية

تأليف

إيمون باتلر



ترجمة

بيت الحكمة 2.0

قائمة المحتويات

إلى صديقي جون بلوندل (1952-2014)




تليجرام أكبر مكتبة هنا سور الازبكية
600000كتاب

نبذة عن المؤلف

يتولى إيمون باتلر منصب مدير معهد آدم سميث، وهو مركز فكري رائد للسياسات. تحصّل على شهادات جامعية في الاقتصاد وعلم النفس، ودكتوراه في الفلسفة، وشهادة الدكتوراه الفخرية في الآداب. في سبعينيات القرن العشرين، عمل في واشنطن لصالح مجلس النواب الأمريكي، ودرّس الفلسفة في كلية هيلزديل بولاية ميتشيغان، ثم عاد إلى المملكة المتحدة للمساعدة في تأسيس معهد آدم سميث. وقد حصل سابقًا على الجائزة الوطنية للمشاريع الحرة في المملكة المتحدة.

ألّف إيمون كتبًا عن الاقتصاديين الرواد ميلتون فريدمان، وفريدريك فون هايك، ولودفيج فون ميزس، وكتابًا تمهيديًا عن المدرسة النمساوية في الاقتصاد وكتاب *ثروة الأمم المختصر*. ألَّف لمعهد الشؤون الاقتصادية (IEA) كتبًا تمهيدية عن آدم سميث ولودفيج فون ميزس ونظرية الخيار العام؛ حصل على جائزة فيشر في عام 2014 عن كتابه التمهيدي *أسس لمجتمع حر*. شارك إيمون في تأليف تاريخ عن ضوابط الأجور والأسعار وسلسلة من الكتب عن مستوى الذكاء IQ. اجتذبت منشوراته الحديثة الرائجة، وهي: *أفضل كتاب عن السوق*، و*الحالة الفاسدة لبريطانيا* و*البيان البديل*، اهتمامًا كبيرًا، وله مساهمات كثيرة في الإعلام المقروء والمسموع.

شكر وتقدير

أكرر شكري لمادسن بيري على إسداء المشورة وإسهاماته المبكرة، ولزملائي الآخرين في معهد آدم سميث على صبرهم.

تمهيد

إن الليبرالية الكلاسيكية واحدة من أهم الفلسفات السياسية والاجتماعية الحديثة. في الحقيقة، يمكننا القول إن جهود المؤمنين بهذه المجموعة من الأفكار كانت حاسمة في ظهور العالم الحديث. فلولا حملات الذين عرّفوا أنفسهم على أنهم ليبراليون كلاسيكيون وحججهم وتفكيرهم وتحليلهم، لما وجدت العديد من السمات الجوهرية للحداثة، كالنمو المكثف المستمر، وخصخصة الهوية الدينية، وإلغاء العبودية.

وعلى الرغم من أهمية الليبرالية الكلاسيكية، لكنها اليوم غير مفهومة جيدًا، وغالبًا ما يُساء تجسيدها (عن قصد في حالات كثيرة) وربطها بشكل خاطئ مع أساليب تفكير أخرى، لا سيما النزعة المحافظة. تتمثل إحدى الصعوبات المحدَّدة في الطريقة التي يستخدم بها الأمريكيون مصطلح ليبرالي بمعنى «ديمقراطي اجتماعي» مما يعني أنه في العالم الناطق باللغة الإنجليزية، كان على المؤمنين بالليبرالية التقليدية أن يجدوا تسمية جديدة لأفكارهم. (لا ينطبق هذا في أوروبا القارية، حيث يحافظ مصطلح «ليبرالي» على معناه التقليدي). وقد أصبح «ليبرتاري» المصطلح المعتمد على نطاق واسع ولكن هذا غير مرضٍ لأسباب شتى.

في ضوء هذا، يكون كتاب إيمون باتلر مرحبًا به بشكل خاص، فهو مقدمة واضحة ومنسقة جيدًا لماهية الليبرالية الكلاسيكية كنظام فكري، ولمكان نشوئها،

وما تبدو عليه الآن، وما قد تؤول إليه. تكمن إحدى سمات الكتاب القيمة في طريقة عرضه للاختلافات والتنوع ضمن ما يظل رغم ذلك نهجًا متماسكًا للتفكير السياسي ومسائل السياسة العامة. (يمكن قول الشيء نفسه عن الاشتراكية والسياسة المحافظة بالتأكيد). من الجدير التفكير في بعض من الأسئلة التي يثيرها هذا الكتاب والطرق التي قد نستكشف من خلالها المزيد عن هذه الأسئلة.

وكما تقول الرواية التاريخية، للِّيبرالية الكلاسيكية جذورها وأصولها بوصفها حركة سياسية في فصول التاريخ الإنجليزي وبوصفها طريقة للتفكير في القانون والحكومة يمكننا تقفي أثرها إلى القرن السابع عشر على الأقل، أو حتى قبل ذلك، إلى الوثيقة العظمى Magna Carta ودستورانية Constitutionalism القرون الوسطى. ومع ذلك، كما هو واضح، فلها أيضًا مصدر في تاريخ أوروبا القارية، لا سيما في فرنسا (رغم وصف إف. إيه. هايك إياها بأنها «أكثر الدول الميؤوس منها بالنسبة لليبرالية الكلاسيكية»). يعود ذلك المصدر إلى عصر التنوير ومفكرين مثل كانط، لكن بالإمكان اقتفاء أثره وصولًا إلى فترة أقدم ترجع إلى عصر النهضة والمفكرين في أواخر العصور الوسطى، كالمرتبطين بمدرسة سلامنكا، وإلى تقاليد القرون الوسطى للحكومة الدستورية وقيود السلطة الملكية، من شبه الجزيرة الإيبيرية إلى إسكندنافيا وبولندا-ليتوانيا. ومع أن أصول الليبرالية الكلاسيكية نشأت في أوروبا، فلا يجعل ذلك منها طريقة تفكير أوروبية. لا ينبغي اعتبارها أيديولوجية «غربية»؛ فهي منظور عالمي في توجهه ويمكن أن يرتكز على التقاليد الملائمة والمتوافقة في جميع ثقافات العالم وحضاراته.

بالإضافة إلى الأفكار المهمة التي يعرضها هذا الكتاب ببراعة ويشرحها بوضوح، ترتبط الليبرالية الكلاسيكية أيضًا بعدد من الاتجاهات والخصائص الأسلوبية. من أهمها التفاؤل والثقة بإمكانية تحسن الحالة البشرية، وقد تحسنت في القرنين المنصرمين. ومن المواقف الأخرى ذات الصلة التطلع إلى الأمام، أي التطلع إلى المستقبل بدلًا من الماضي. وقد نستشف أيضًا تركيزًا على الفردية والحكم الذاتي أو الاستقلال. ربما يكون أهمها الكياسة وحسن الظن بالمنافسين والمحاورين بدلًا من نسب أهداف ومخططات مغرضة إليهم – وهي ميزة تفتقر إليها خطابات معاصرة كثيرة.

يؤدي هذا الكتاب عملًا متقنًا في وصف ماهية الليبرالية الكلاسيكية ببساطة ووضوح، ووصف ما هي ليست عليه بالاستدلال. من الواضح أنها تختلف عن الاشتراكية وغيرها من أشكال الجماعية المساواتية كالديمقراطية الاجتماعية والليبرالية الاجتماعية أو «الجديدة». كما أنها تختلف عن السياسة المحافظة، فهي عمومًا أكثر تفاؤلًا، وأكثر ثقة بالعقل (مقارنة بالإيمان أو التقاليد)، وأقل احترامًا للمؤسسات الموروثة أو التقليدية. من الأفكار التي تتضح عند قراءة هذا الكتاب وتصبح أشد وضوحًا عند الاستزادة بالمراجع الإضافية المقترحة، هو أن الليبرالية الكلاسيكية، بعيدًا عن اتصافها بنزعة محافظة، تعد عقيدة راديكالية أحدثت تغييرًا هائلًا وعميقًا في ظروف وأساليب حياة معظم الناس في العالم، وبذلك قضت على الكثير من جوانب النظام القديم (وهي فكرة عبر عنها لودفيج فون ميزس بوضوح على سبيل المثال). من الأمثلة على هذا الارتباط التاريخي بين الليبرالية الكلاسيكية

والنسوية، إذ كانت غالبية النسويين في «الموجة الأولى» من الليبراليين الكلاسيكيين المتحمسين، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك الموقف في يومنا هذا.

لقد طرأت تغيرات عديدة على الليبراليين الكلاسيكيين كحركة وعلى الليبرالية الكلاسيكية كمجموعة من الأفكار وأحرزا تحسنًا كبيرًا، ولكن كان هناك أيضًا فترة فتور كما يشير الكتاب، وما يزال هناك الكثير لفعله. حين ينسى الليبراليون الكلاسيكيون هذا ويتحولون إلى مدافعين عن الطريقة التي تسير عليها الأمور، فهم بذلك يخسرون زخمهم وجزءًا جوهريًا من هويتهم. وكما يوضح الكتاب أيضًا من خلال مناقشته للتطورات الفكرية الجديدة التي طرأت على التراث، فهذه ليست بمجموعة ثابتة وكاملة من الأفكار مع نصوص مقدسة واستنتاجات دائمة لا تتطلب إلا الشرح والتعقيب. بل إنها حركة فكرية نابضة بالحيوية والنشاط يُعاد فيها باستمرار تطبيق الرؤى الأساسية الواردة هنا والتفكير فيها، عبر صياغة أفكار وتحليلات ومقترحات جديدة والقضاء على الأخطاء المتجددة كرؤوس الهيدرا.

وفي معهد الشؤون الاقتصادية، نحن لا ندعم فلسفة سياسية معينة بشكل صريح، ناهينا عن موقف حزب أو حركة سياسية معينة. إلا أن التركيز المستمر على فهم المشاكل الاجتماعية ومعالجتها بنجاعة يستبعد بعض المقاربات وينفتح على أخرى. فالليبرالية الكلاسيكية واحدة من الفلسفات والحركات المتناغمة التي تجد طريقة متوافقة ومنسجمة للتفكير بالعالم وفهمه، مع أنها ليست الوحيدة. وبذلك، يكون هذا الكتاب إضافة مرحبًا بها إلى قائمة معهد الشؤون الاقتصادية، فهو يقدم مساهمة كبيرة لفهم إحدى الفلسفات التكوينية في العصر الحديث بشكل أفضل.

ستيفن ديفيز

المدير التعليمي

معهد الشؤون الاقتصادية

مايو 2015

إن الآراء الواردة في هذه الأفرودة –كما في جميع منشورات معهد الشؤون الاقتصادية– تخص المؤلف ولا تعبر عن آراء المعهد (فهو لا يتبنى رأيًا مؤسسيًا)، أو أمناء إدارته، أو أعضاء المجلس الاستشاري الأكاديمي أو كبار الموظفين. تخضع جميع أفرودات معهد الشؤون الاقتصادية، مع بعض الاستثناءات كنشر المحاضرات، لمراجعة النظراء العمياء على يد اثنين على الأقل من الأكاديميين أو الباحثين الخبراء في المجال.

ملخص

- يعطي الليبراليون الكلاسيكيون الأولوية للحرية الفردية في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وهم يقرون بأن حريات مختلف الأشخاص قد تتعارض، ويختلفون على نطاق حدود الحرية، لكنهم يتفقون عمومًا على ضرورة تعظيم الحرية الفردية وتقليل استخدام القوة.

- يعتبرون الفرد أهم من الجماعة ويطالبون بحكومة تمثيلية محدودة تستمد شرعيتها من الشعب. وينبغي أن تلتزم الحكومات ذاتها بسيادة القانون، وينبغي إقامة العدالة وفقًا لمبادئ وإجراءات مقبولة.

- يختلف الليبراليون الكلاسيكيون حول الدور الدقيق للدولة، لكنهم يأملون عمومًا في الحد من استخدام القوة، سواء من جانب الأفراد أو الحكومات. إنهم يطالبون بدول صغيرة تلتزم بالحدود بموجب قواعد معروفة. لا تكمن المشكلة الرئيسية في السياسة في كيفية اختيار القادة، وإنما في كيفية كبح جماحهم فور توليهم السلطة.

- ليست الليبرالية الكلاسيكية كالليبرالية الأمريكية التي تقدر الحرية الاجتماعية لكنها تمنح الدولة قدرًا كبيرًا من القوة الاقتصادية. وهي ليست

فكرة ذرية: فهي تعتبر الأفراد أعضاءً ينتمون إلى مجموعات مختلفة متداخلة، بولاءات عديدة عائلية أو أخلاقية أو دينية أو غيرها. وإن مؤسسات المجتمع المدني هذه حصن منيع ضد سلطة الدولة المركزية.

- يُنظر إلى حرية التعبير والتسامح المتبادل على أنهما ركيزتان جوهريتان للتعاون السلمي بين أفراد شعب حر. ويجادل الليبراليون الكلاسيكيون بأن مثل هذا التعاون يفضي إلى ظهور أنظمة اجتماعية تلقائية (كالأسواق والعادات والثقافة واللغة) تكون أعقد وأنجع وأكثر تكيفًا بشكل لانهائي من أي شيء يمكن تصميمه مركزيًا.

- في الاقتصاد، يؤمن الليبراليون الكلاسيكيون بأن الثروة لا تخلقها الحكومات، بل التعاون المتبادل بين الأفراد الأحرار. ويتحقق الازدهار بالأفراد الأحرار الذين يبتكرون ويخلقون ويدخرون ويستثمرون، وفي نهاية المطاف، يتبادلون السلع والخدمات طواعية لتحقيق مكاسب مشتركة – وذلك هو النظام التلقائي (العفوي) لاقتصاد السوق الحر.

- يمكن تتبع الليبرالية الكلاسيكية إلى إنجلترا الأنجلوسكسونية وما بعدها، لكنها استُمدت في معظمها من أفكار مفكرين أمثال جون لوك (1632–1704) وآدم سميث (1723–1790) والآباء المؤسسين للولايات المتحدة.

وفي الآونة الأخيرة، جددها باحثون أمثال فريدريك هايك (1899–1992) وميلتون فريدمان (1912–2006).

- يقدم عدد من الليبراليين الكلاسيكيين حججًا مختلفة للحرية. فبعضهم يعتبرها خيرًا في حد ذاتها، ويلجأ آخرون إلى فكرة الحقوق الطبيعية التي يتمتع بها جميع الأفراد. ويقول البعض إن السلطة على الآخرين لا تنبثق إلا من موافقتهم على الخضوع للقوانين المنصوص عليها في العقد الاجتماعي. وآخرون يجادلون بأن الحرية الاجتماعية والسياسية تجعل الجميع أفضل حالًا.

- يقدم الليبراليون الكلاسيكيون حججًا مختلفة للتسامح أيضًا، إذ يعتقد الكثيرون أن إرغام الناس على القيام بأشياء ضد إرادتهم أمر مكلف ومؤذ وتنجم عنه عواقب وخيمة. لا يجد آخرون أي مبرر للتدخل في خيارات نمط حياة الناس، شريطة ألا يتضرر أحد منها. ويستشهد البعض بفوائد السماح بتنوع الأفكار والآراء.

- ليست الليبرالية الكلاسيكية أيديولوجية ثابتة، بل طيف من الآراء حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يقوم على الإيمان بالحرية والنفور من الإكراه الذي يمارسه فرد على آخر. وقد أُعيد إحياؤها في العقود

الأخيرة، لكنها تواجه الآن مسائل جديدة وملحة – كالحرية التي ينبغي أن تشمل الجماعات التي ترغب في تدمير الحرية.

1. مقدمة

الغرض من هذا الكتاب

يهدف هذا الكتاب التمهيدي إلى إتاحة مقدمة واضحة لمبادئ الليبرالية الكلاسيكية وشخصياتها البارزة والتطورات الرئيسية التي طرأت عليها. وهو مصمم للطلاب والقراء العاديين الذين يمكنهم استيعاب المفاهيم العامة للحرية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لكنهم يرغبون في عرض منهجي لعناصرها الجوهرية.

يقدم الكتاب تبني الليبرالية الكلاسيكية لطيف واسع من الآراء، التي تعتبر جميعُها الحرية الفردية وتقليص استخدام العنف على رأس أولوياتها، ولكنها قد تتراوح من آراء قريبة من الليبرتارية عند أحد طرفيها إلى آراء أكثر تحفظًا عند الطرف الآخر. ويرى أن الليبراليين الكلاسيكيين يؤمنون إيمانًا راسخًا بالحرية الفردية، لكنهم يؤمنون بضرورة وجود إدارة للحكومة والعدالة على الأقل للحفاظ عليها. يدور الجدل القائم بين الليبراليين الكلاسيكيين على نقاط مختلفة من الطيف، حول حدود مدى حجم ذلك الدور الحكومي واتساعه.

مخطط الكتاب

يحدد الفصل الثاني المبادئ الأساسية العشرة التي توحد الليبراليين الكلاسيكيين، مهما كانت الاختلافات بينهم. ثم يعرض الفصل الثالث التطور التاريخي لليبرالية الكلاسيكية، من جذورها الأنجلوسكسونية، مرورًا بالإصلاح والتنوير والثورات، وحتى انحدارها في القرن التاسع عشر وإحيائها الحديث اليوم.

يتناول الفصل الرابع الحجج المؤيدة للحرية، ويوضح وجهات النظر المختلفة والمتضاربة أحيانًا لليبراليين الكلاسيكيين من تقاليد مختلفة. ثم يسلط الفصل الخامس الضوء على أفكار الليبراليين الكلاسيكيين حول الأخلاق، وأهميتها في تقليل الإكراه، سواء من جانب الأفراد أو الدولة. ويلخص الفصل السادس الجدل الشائك حول ما ينبغي أن يكون عليه دور تلك الدولة وإطارها. يشرح الفصل السابع سبب اعتقاد الليبراليين الكلاسيكيين أن المجتمعات البشرية ذاتية التنظيم إلى حد كبير وتحقق منفعة عامة دون الحاجة إلى أي سلطة مركزية كبيرة للحفاظ عليها. ويوضح الفصل الثامن أن هذا صحيح أيضًا في الاقتصاد، بفضل تطور المؤسسات الطبيعية كالأسواق والأسعار.

يعرض الفصل التاسع الإحياء الأخير في التفكير الليبرالي الكلاسيكي، وبعض المدارس الفكرية الجديدة التي نشأت ضمن التقاليد الليبرالية الكلاسيكية.

ويُختتم الكتاب بمخطط لمساهمات المفكرين الليبراليين الكلاسيكيين البارزين، وبعض الاقتباسات المهمة عن القضايا الليبرالية الكلاسيكية، وجدول زمني لتطور الليبرالية الكلاسيكية، وبعض المراجع للاستزادة.

2. ما هي الليبرالية الكلاسيكية؟

إن أكثر ما يميز الليبراليين الكلاسيكيين الأهمية التي يولونها للحرية الفردية. يملك البشر أيضًا قيمًا أخرى بالتأكيد – كالصدق والولاء والأمن والعائلة وغيرها الكثير، بيد أنه حين يتعلق الأمر بحياتنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يعتقد الليبراليون الكلاسيكيون أنه ينبغي علينا أن نهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الحرية التي يتمتع بها الأفراد.

يلتزم الليبراليون الكلاسيكيون بوجوب السماح للناس أن يعيشوا حياتهم وفقًا لاختياراتهم، مع قيام الأفراد أو السلطات الأخرى بفرض الحد الأدنى من القيود الضرورية. وهم يقبلون بأن الحرية لا يمكن أن تكون مطلقة أبدًا، ما دامت حرية شخص ما قد تتعارض مع حرية شخص آخر: يمكننا أن نحظى جميعًا بحرية الحركة، لكننا مع ذلك لا نستطيع جميعًا الانتقال إلى ذات البقعة في نفس اللحظة. والحرية لا تعني أنك حرٌّ في سلب الآخرين أو تهديدهم أو إكراههم أو مهاجمتهم أو قتلهم، ما يؤدي إلى انتهاك حريتهم.

إذن، ما هي حدود الحرية الفردية؟ ليس لدى الليبرالية الكلاسيكية إجابة واحدة، فهي ليست مجموعة دوغمائية من القواعد. ولا يتفق الليبراليون الكلاسيكيون تمامًا على النطاق المحدد للفعل الشخصي (والحكومي)، لكنهم يتفقون عمومًا على أن أي إجابة ينبغي أن تسعى إلى تعظيم الحرية الفردية، وأن أي شخص يريد تقليصها يجب أن يملك سببًا شديد الوجاهة.

المبادئ العشرة للِّيبرالية الكلاسيكية

لفهم ماهية الليبرالية الكلاسيكية بشكل أفضل، يمكننا ذكر عشرة مبادئ يتفق عليها الليبراليون الكلاسيكيون جميعهم.

1. التسليم بالحرية

لدى الليبراليين الكلاسيكيين *تسليم* presumption *يؤيد الحرية الفردية* (individual freedom أو liberty في اللغة الإنجليزية). إنهم يريدون تعظيم الحرية في حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، لديهم أسباب مختلفة لهذا الاستنتاج.

بالنسبة للكثيرين، الحرية جيدة *في حد ذاتها*. فهم يجادلون من وجهة نظر علم النفس بأن الناس –لو خُيِّروا– يفضلون دائمًا أن يكونوا أحرارًا على أن يكونوا مكرَهين. ويقول آخرون، من دعاة الحقوق الطبيعية، إن الحرية شيء منحنا إياه الله أو الطبيعة. في حين يجادل البعض بأن الحرية مبنية على *عقد اجتماعي* يجب أن يوافق عليه الناس في «حالة الطبيعة» إذا أرادوا تفادي الفوضى والصراع.

يقترح كثيرون أن الحرية *مطلب جوهري للتقدم*. ويشير البعض إلى وجهة نظر *إنسانية*، تقول بأن الحرية جزء جوهري من معنى كون المرء إنسانًا: فالشخص الذي يتحكم فيه الآخرون ليس شخصًا كاملًا، وإنما مجرد نكرة. أخيرًا، يقدر الليبراليون الكلاسيكيون *النفعيون* الحرية باعتبارها الطريقة الفضلى لتحقيق أقصى قدر من رفاهية المجتمع ككل.

2. أسبقية الفرد

يرى الليبراليون الكلاسيكيون أن الفرد أهم من الجماعة. وهم لا يضحون بحرية الفرد من أجل منفعة جماعية ما – ليس دون تقديم بعض المبررات الجيدة على الأقل. ولديهم عدة أسباب مختلفة لهذا.

تقول إحدى وجهات النظر –وتسمى *الفردية المنهجية*– إن الجماعة لا وجود لها خارج الأفراد الذين يشكلونها. لا شك في أن المجتمع أكثر من مجرد مجموعة من الأفراد، تمامًا كما أن المنزل أكثر من مجرد مجموعة من قوالب الطوب. لكن *المجتمع* لا يحظى بعقل مستقل خاص به؛ *فالأفراد* هم من يفكرون ويقدّرون ويختارون ويقودون الأحداث. فلا توجد «مصلحة عامة» جماعية خارج مصالح الأفراد الذين يشكلون ذلك المجتمع.

وثانيًا، فإن هؤلاء الأفراد يختلفون. ذلك أن ما يصب في مصلحة شخص ما قد يكون ضد مصلحة الآخرين. والتضحية بحرية الفرد لصالح «الجماعة» يعني أننا سنضحي بها من أجل مجموعة محددة من المصالح، وليس من أجل مصالح الجميع.

ويتجسد سبب آخر في التجربة البسيطة. فالتاريخ زاخر بأمثلة عن الشرور التي لحقت بالشعوب عندما ضحوا بحريتهم من أجل فكرة خاطئة لأحد القادة عن منفعة الجماعة. حتى في الآونة الأخيرة، ليس على المرء إلا أن ينظر إلى الفظائع التي ارتكبها هتلر، أو التجويع والتطهير تحت حكم ستالين، أو القتل الجماعي الذي أمر به بول بوت.

رابعًا، إن المجتمع معقد للغاية وفي حالة مستمرة من التغير. ولا يمكن لأي سلطة بمفردها أن تعرف ما هو الأفضل للجميع في هذا العالم المعقد والديناميكي. والأفراد أقدر على اتخاذ القرارات بأنفسهم، وينبغي تركهم أحرارًا للقيام بذلك.

3. تقليص الإكراه

يود الليبراليون الكلاسيكيون تقليص الإكراه. إذ يريدون عالمًا يتعايش فيه الناس بالاتفاق السلمي، لا عالمًا يستخدم فيه المرء القوة أو التهديدات لاستغلال الآخرين أو فرض إرادته عليهم.

وفقًا لذلك، يمنح الليبراليون الكلاسيكيون احتكار استخدام القوة للحكومة والسلطات القضائية. بيد أنهم يريدون إبقاء ذلك عند الحد الأدنى الضروري؛ فهم يدركون مدى سهولة إساءة استخدام السلطة.

يؤكد الليبراليون الكلاسيكيون وجوب أن يكون أي استخدام للقوة لكبح أفعال الناس *مبررًا*. ويقع العبء على عاتق الشخص الذي يريد تقييد الحرية في توضيح سبب كون ذلك ضروريًا ومفيدًا بما يكفي لإجازته.

عمومًا، يعتقد الليبراليون الكلاسيكيون أن الأفراد ينبغي أن يكونوا قادرين على عيش حياتهم وفقًا لاختيارهم، دون الحاجة إلى طلب إذن أحد قبل أن يُقدموا على فعل شيء ما. قد يكون هناك سبب وجيه وراء كبح أفعال الناس؛ ولكن إقامة الدليل تقع على كاهل الذين يريدون فعل ذلك.

4. التسامح

يؤمن الليبراليون الكلاسيكيون بأن السبب الوجيه الرئيسي –أو ربما الوحيد– للتدخل في حرية الناس هو منعهم من تهديد الآخرين أو إلحاق أذى فعلي بهم. وهم لا يعتقدون بأننا ينبغي أن نقيد أفعال الأشخاص لمجرد أننا نستنكرها أو نعتبرها مسيئة.

على سبيل المثال، يدافع الليبراليون الكلاسيكيون عن حرية التعبير، حتى لو استخدم بعض الناس هذه الحرية للتفوه بكلام قد يراه آخرون –أو حتى الجميع– بغيضًا. وبالمثل، ينبغي أن يكون الأفراد أحرارًا في التجمع في مجموعات كالنوادي أو الاتحادات أو الأحزاب السياسية، حتى لو اعتبر آخرون أن أهدافهم وأنشطتهم كريهة. وينبغي أن يكونوا أحرارًا في المتاجرة بالسلع والخدمات، وحتى الأشياء (مثل المخدرات والدعارة) التي قد لا يوافق عليها آخرون. وينبغي أن يحظوا بحرية العيش، وتبني الآراء التي تعجبهم، واعتناق الدين الذي يريدونه.

يرى الليبراليون الكلاسيكيون أن مثل هذا التسامح ليس جيدًا في حد ذاته فحسب، فهم يعتبرون التسامح والاحترام المتبادل أساسين جوهريين للتعاون السلمي وخلق مجتمع نافع وحسن الأداء. إن الاختلافات البشرية إحدى حقائق حياتنا الاجتماعية، ولطالما كانت كذلك. ولا يعتقد الليبراليون أنه يمكن القضاء على تلك الاختلافات، وهم مشككون بشدة في المحاولات اليوتوبية لفعل ذلك. في ضوء هذا، سيظل التسامح دائمًا جزءًا ضروريًا من سير الحياة الاجتماعية.

5. الحكومة المحدودة والتمثيلية

يعترف الليبراليون الكلاسيكيون بأنه قد تكون هناك حاجة إلى استخدام بعض القوة لمنع الناس من إلحاق الأذى بالآخرين، ويتفقون على أن السلطات وحدها ينبغي أن تحظى بهذه القوة، لكنهم يدركون أن السلطة لا تمارسها «دولة» نزيهة، وإنما بشر حقيقيون لديهم ذات مثالب الآخرين. إنهم يعرفون أن السلطة تميل إلى الفساد، وأن السياسيين غالبًا ما يستشهدون بـ«المصلحة العامة» على السياسات التي تصب في الواقع في مصالحهم الشخصية.

علاوة على ذلك، يجادل منظرو العقد الاجتماعي أمثال الفيلسوف الإنجليزي جون لوك (1632–1704) بأن سلطة الحكومة تأتي من الأفراد، وليس العكس. يتنازل الناس عن بعض من حرياتهم للحكومة من أجل تعظيم حريتهم بشكل عام، لذلك لا تحظى الحكومة بسلطات شرعية تتجاوز السلطات التي يحظى بها الأفراد أنفسهم؛ فالغرض الأساسي من الحكومة هو توسيع الحرية وليس تقييدها. وكما يجادل المفكر الثوري الأمريكي توماس بين (1737–1809) بأنه سيكون من ضمن حقوق المواطنين الإطاحة بأي حكومة تخون هذه الثقة.

لكن الثورة هي الملاذ الأخير. فالليبراليون الكلاسيكيون يعتقدون أن *الديمقراطية التمثيلية والدستورية* هي أفضل وسيلة مكتشَفة حتى الآن لإبقاء المشرعين مسؤولين أمام الشعب. وليس هدف الانتخابات اختيار قادة جيدين بقدر ما هو التخلص من القادة السيئين. فكلما كان الناخبون أكثر دراية ويقظة، كان عملهم أفضل. ومع ذلك، فللديمقراطية حدودها: فهي قد تكون طريقة جيدة لاتخاذ بعض القرارات، ولكن هذه القرارات قليلة؛ من الأفضل عادة أن نسمح للأفراد باتخاذ قراراتهم بأنفسهم.

6. سيادة القانون

ثمة مبدأ آخر يقيد السلطة ويخلق المزيد من الأمن لعامة الشعب، وهو *سيادة القانون*. هذه هي الفكرة القائلة بأننا يجب أن نُحكم بقوانين معروفة، وليس بقرارات المسؤولين الحكوميين التعسفية – ما أسماه السياسي الأمريكي جون آدمز (1735–1826) «حكومة قوانين، لا حكومة رجال».

يصر الليبراليون الكلاسيكيون على أن القانون ينبغي أن يُطبَّق على الجميع على قدم المساواة، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو اللغة أو الأسرة أو أي خصائص أخرى ليست ذات صلة. وينبغي أن يُطبَّق على المسؤولين الحكوميين تمامًا كما يُطبَّق على الناس العاديين؛ لا ينبغي لأحد أن يكون «فوق القانون».

يتطلب الحفاظ على سيادة القانون نظامًا للعدالة، بمحاكم مستقلة لا يمكن للأفراد أو الحكومات التلاعب بها. ويجب أن تكون هناك مبادئ قضائية أساسية مثل الأمر بالمثول أمام القضاء، والمحاكمة أمام هيئة المحلفين، والمحاكمة العادلة لمنع من هم في السلطة من استخدام القانون لمصالحهم الشخصية.

لسيادة القانون عاقبة أخرى سعيدة – إنها تجعل الحياة أكثر قابلية للتنبؤ، لأنها تمكننا من توقع كيف سيتصرف الناس (ومن بينهم المسؤولون). وبذلك نتمكن من وضع خطط طويلة الأجل دون الخوف من إخفاقها بسبب نزوات الآخرين.

7. النظام التلقائي

قد تظن أن مجتمعًا كبيرًا ومعقدًا يحتاج إلى حكومة كبيرة وقوية لإدارته، لكن الليبراليين الكلاسيكيين يعارضون هذا. إذ يعتقدون أن الحكومة ليست أساس النظام الاجتماعي. والمؤسسات الاجتماعية المعقدة التي نراها حولنا غير مخطَّط لها عمومًا، فهي نتيجة *الفعل البشري، لا نتيجة التصميم البشري*.

فمثلًا، لم تكن هناك حاجة إلى سلطة مركزية أو تخطيط واعٍ لإنتاج اللغة، أو عاداتنا وثقافتنا، أو أسواق السلع والخدمات. فمثل هذه المؤسسات تنمو وتتطور ببساطة نتيجة تفاعلات لا تُحصى بين أفراد أحرار. لو ثبتت فائدتها ومنفعتها على مر القرون، ستستمر؛ وإن لم تثبت، فإنها تتغير أو تُهجر.

أطلق المُنظِّر الاجتماعي النمساوي إف. إيه. هايك (1899–1992) على تلك النتيجة اسم *النظام التلقائي*. ويمكن أن تكون الأنظمة التلقائية معقدة بشدة، فهي تتطور من خلال اتباع الأفراد لقواعد السلوك –مثل قواعد النحو– التي قد لا يدركون حتى أنهم يتبعونها، وبالكاد يستطيعون وصفها. إنها لحماقة بالغة لدى السياسيين والمسؤولين أن يفترضوا أن أي عقل بمفرده يمكنه استيعاب مثل هذه الأنظمة المعقدة، ناهينا عن تحسينها.

8. الملكية والتجارة والأسواق

يعتقد الليبراليون الكلاسيكيون بأن الثروة لا تخلقها الحكومات، وإنما التعاون المتبادل بين الأفراد في النظام التلقائي للسوق. فالازدهار يتحقق بواسطة الأفراد الأحرار الذين يبتكرون ويخلقون ويدخرون ويستثمرون، وفي نهاية المطاف،

يتبادلون السلع والخدمات طواعية لتحقيق مكاسب متبادلة – إنه النظام التلقائي *لاقتصاد السوق الحر*.

ينشأ هذا النظام الاجتماعي الخالق للثروة من قاعدة بسيطة: احترام الملكية الخاصة والعقد، ما يتيح التخصص والتجارة.

ترتبط الحرية والملكية ارتباطًا وثيقًا. فاقتصاد السوق، والثروة التي يولدها، يعتمدان على حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال والأفكار. ووجود الثروة الخاصة يسهل على الناس مقاومة استغلال الحكومة الجائرة.

ولا يسمح الليبراليون الكلاسيكيون بحيازة الممتلكات بالقوة. ففي الواقع، معظم الممتلكات *تُخلَق* – المحاصيل تُزرع، والمنازل تُشيَّد، والابتكارات تُطوَّر. من الواضح أن الملكية تعود بالنفع على المالك، لكنها في الحقيقة تحقق الفائدة للجميع لأنها تعزز الرخاء على نطاق أوسع.

9. المجتمع المدني

يؤمن الليبراليون الكلاسيكيون بأن الجمعيات التطوعية أفضل من الحكومات في تلبية احتياجات الأفراد. ومع أنهم يؤكدون على أولوية الأفراد، هم يدركون أن الناس ليسوا كائنات منعزلة *وذرية* وأنانية. على العكس من ذلك، إنهم حيوانات اجتماعية ويعيشون ضمن العائلات والمجموعات والمجتمعات التي تشكل قيمهم جزئيًا – كالنوادي والجمعيات والنقابات والأديان والمدارس والمجتمعات عبر الإنترنت والحملات ومجموعات المساعدة الذاتية والجمعيات الخيرية وجميع المؤسسات الأخرى التي نسميها *المجتمع المدني*.

وتعد هذه المؤسسات جزءًا مهمًا من كيفية ارتباط الناس ببعضهم. فنظرتنا وقيمنا وأفعالنا تتشكل داخلها. وهي توفر أساس التفاهم المتبادل الذي يمكن أن يقوم عليه التعاون. في الحقيقة، سيكون التعاون مستحيلًا لولا حرية التنظيم بهذا الشكل.

يوفر المجتمع المدني أيضًا *عازلًا* بين الأفراد والحكومات. فلو كنا جميعنا أفرادًا منعزلين حقًا، لقمعت الحكومات الاستبدادية حرياتنا بسهولة. لكن الدوائر المتقاطعة المعقدة في المجتمع المدني لا تثبت فحسب أن بدائل أعمال الحكومة ممكنة –الجمعيات الخيرية الخاصة مثلًا، بدلًا من الرعاية الاجتماعية الحكومية– بل تمنحنا أيضًا المصلحة المشتركة والقوة لنقاوم بها.

10. القيم الإنسانية المشتركة

يرغب الليبراليون الكلاسيكيون في تسخير إنسانيتنا المشتركة من أجل المنفعة المتبادلة. وهم يدعمون المبادئ الأساسية للحياة والحرية والملكية بموجب القانون. فتلك المبادئ، في اعتقادهم، هي أسس النظام الاجتماعي المزدهر والتلقائي الذي يقوم على الاحترام المتبادل والتسامح وعدم الاعتداء والتعاون والتبادل الطوعي بين الأفراد الأحرار.

من الناحية السياسية، يفضل الليبراليون الكلاسيكيون حرية التعبير، وحرية التنظيم، وسيادة القانون وقيودًا تُفرض على الحكومة –بما أن الحكام ليسوا أقدس من سواهم– تمنع مَن في السلطة من إلحاق الكثير من الأذى بالآخرين.

وهم يعرفون أن المجتمع الجيد لا يمكن أن يعتمد على الإحسان البشري فقط، فهو يعتمد أكثر على التعاون السلمي بين الأفراد المختلفين المهتمين بمصالحهم الذاتية. لذلك فهم يفضلون الحرية والمساواة بموجب القانون، مع نظام عدالة قوي وجدير بالثقة يمنعنا من إيذاء الآخرين، دون أن يحاول توجيه حياتنا.

ومن الناحية الاقتصادية، يفضل الليبراليون الكلاسيكيون الحرية في الإنتاج والتبادل، وحرية تنقل الأشخاص والسلع ورأس المال. وهم يدافعون عن الملكية الخاصة ويرغبون في إبقاء الضرائب قاصرة على ما هو ضروري لتزويد عامة الناس بالدفاع و«السلع العامة» الأخرى التي يوفرها السوق دون الحد المطلوب.

إن هذا بعيد كل البعد عن التجسيد الكاريكاتوري الشائع للِّيبرالية الكلاسيكية كدولة حارسة صغيرة تعتمد مبدأ عدم التدخل. فالعدالة وحدها، مثلًا، مؤسسة شديدة التعقيد تحتاج إلى بذل جهود كبيرة ومتواصلة لحفظها. ويدرك الليبراليون الكلاسيكيون أن صون الحياة والحرية والممتلكات ليس بالمهمة السهلة.

صندوق 1 ملاحظة عن الليبرالية الأمريكية

عندما يتحدث الأمريكيون عن «الليبرالية»، فما يقصدونه مختلف جدًا عن الليبرالية الكلاسيكية. فالليبرالية الكلاسيكية، التي تُعرف أيضًا باسم «الليبرالية القديمة» أو «الليبرالية بالمعنى الأوروبي» تركز على حرية الأفراد؛ والتقليل من الإكراه؛ والملكية والتبادل الحر؛ والحكومة المحدودة والخاضعة للمساءلة التي تصون الحرية وتمددها.

تتشارك الليبرالية الأمريكية أو «الليبرالية الجديدة» أو «الليبرالية الحديثة» في إيمانها الراسخ بالحرية الشخصية، لكنها تعدُّ الحرية أكثر من مجرد غياب للإكراه – إذ يمكن أن تعززها الحكومة الأبوية والقائمة على التدخل.

يقول الليبراليون الأمريكيون إن الدولة يقع على عاتقها واجب حماية الناس من أنفسهم ومن أوجه عدم المساواة المجحفة للسلطة التي غالبًا ما تنشأ عن حيازة الممتلكات. وهم يطالبون بنظام رعاية اجتماعية سخيّ لتعويض الفقراء ودعم العمال ضد أرباب العمل (الأقوى). ويشككون في أن الحرية الاقتصادية تعود بمنافع عامة (كزيادة معدلات التوظيف) ويعتقدون أن الدولة ينبغي أن تتدخل من أجل توسعة الفرص وتوفير السلع العامة وتوجيه الأسواق لخدمة المصلحة العامة.

يشعر الليبراليون الكلاسيكيون بريبة شديدة من سياسات كهذه. فهم يخشون من تنامي سلطة الحكومة بسهولة إلى ما هو أبعد من فائدتها؛ ويشيرون إلى أنه حتى السياسات حسنة النية غالبًا ما تنجم عنها عواقب وخيمة وغير مقصودة.

3. الليبرالية الكلاسيكية: شجرة العائلة

الأسلاف الأوائل

ترجع أصول أفكار بعض الليبراليين الكلاسيكيين إلى الفيلسوف الصيني لاو تسو الذي دعا إلى الاحتياط عند استعمال السلطة. وقبل عشرين قرنًا، دعا الإمبراطور الهندي أشوكا إلى الحرية والتسامح السياسيين. وقد تبنى الإسلام الحرية الاقتصادية منذ نشأته الأولى في القرن السادس.

ولكن هؤلاء أبناء عمومة بعيدون لليبرالية الكلاسيكية الحديثة. فهي تنحدر مباشرةً من نسب أوروبي، وتحديدًا إنجليزي. طبقًا للمفكر والسياسي الليبرالي الكلاسيكي دانيال هانان (1971–)، بدأت الليبرالية الكلاسيكية بالأنجلوسكسون الذين شرعوا في استيطان ما ندعوه الآن إنجلترا قرابة عام 400.

إنجلترا الأنجلوسكسونية

تمتعت إنجلترا بدرجة أعلى من الاستقرار مقارنةً بأوروبا القارية لكونها دولة جزرية يصعب غزوها، ونشأ فيها نظام آمن لحيازة الملكية والعدالة. ولم يتحقق ذلك بناءً على رغبة شخص ما – بل كان نتيجة تدريجية لأنجلوسكسون يملكون فكرًا مستقلاً ويقفون كالثيران في أخاديدهم مدافعين عن حقوقهم ضد المتطفلين.

ولاحقًا، أدت الحاجة إلى التعايش مع الفايكنغ، الذين استوطنوا إنجلترا قرابة عام 800، إلى نشوء لغة عامة وترتيبات قانونية عامة بشكل غير مقصود أيضًا.

وفي غياب أي سلطة إقطاعية على الطراز الأوروبي، فما خرج من تلك البوتقة هو القانون العام – أي قانون البلد الذي تطور من خلال التعاملات بين الأفراد، عوضًا عن قانون الأمراء الذي يضعه الأقوياء وأصحاب النفوذ.

ولا يزال القانون العام من بين أسس الليبرالية الكلاسيكية الأساسية اليوم. ذلك أنه لم يقم على أساس ملكي، بل حدده الناس بأنفسهم. وقد احترم هذا القانون الملكية الخاصة والعقود. واعترف بالحرية في ظل القانون. فلم يضطر أحد إلى طلب إذن قبل التصرف في أي شيء: ذلك أن أي شيء غير ممنوع على وجه الخصوص قد اعتبر قانونيًا. وكان القانون يطال الجميع، وخضع رجال القانون أنفسهم للمساءلة. وحتى الملوك كانوا من اختيار مجلس من الشيوخ (الويتان، أو الرجال الحكماء)، الذين كانوا يطلبون من الملوك أن يبدوا ولاءهم، وليس العكس.

الغزو والولادة الجديدة

وصل ذلك الحال إلى نهاية مفاجئة في عام 1066 بغزو النورمان والاحتلال العسكري. وأضحت إنجلترا تحكمها صفوة أوروبية ذات لغة وطرق سلطوية منفصلة عن الشعب الإنجليزي. وفرضوا الإقطاعية، والقنانة، والطبقية الاجتماعية، والتشريع القانوني من الأعلى إلى الأسفل – أي النقيض التام للحريات والحكومة المحدودة التي عهدها الأنجلوسكسون.

ولكن في غضون بضعة أجيال، تماهى النورمان تدريجيًا مع السكان المحليين. وفي ذات الوقت، أضحى الملك جون (1166–1216)، الذي كان في معزل

عن حاشيته الفرنسية، استبداديًا ومنعزلًا على نحو مطرد، وأضحى يتلاعب بالقوانين بعشوائية حتى يجني أكبر قدر ممكن من الضرائب.

وكانت نتيجة ذلك، في عام 1215، أن أجبر البارونات الملك على التوقيع على الوثيقة العظمى Magna Carta المختصة بالحقوق والامتيازات.

يتعلق معظم محتوى الوثيقة بالتأكيد على حقوق الملكية العتيقة للناس، وحمايتها من الافتراس العشوائي من قبل طبقة كبار الموظفين – وهو نفس نوع حقوق الحيازة الآمنة التي يعتبرها الليبراليون الكلاسيكيون اليوم ذات أهمية حيوية.

ولكن جزءًا رئيسيًا من الوثيقة بلور الحقوق القديمة –حقوق الكنيسة، وحقوق المدن، وحقوق الشعب بصفة عامة– ومبادئ الليبرالية الكلاسيكية مثل المحاكمة أمام هيئة محلفين وأصول المحاكمة العادلة. بل وأكد على أن الملك، على غرار أي فرد آخر، سيكون مُلزمًا *بقانون البلد*. أي بعبارة أخرى، ستكون الحكومة خاضعة *لسيادة القانون*.

ورغم أن جون تنصل من الميثاق، فقد مات بعدها بفترة وجيزة. وجلس ابنه هنري الثالث على العرش وهو قاصر، وتحولت القوة في خفاء من الملكية إلى جمعية من البارونات. وأعاد هنري إصدار الميثاق بمحض إرادته في 1225. لكن صدامات أخرى مع البارونات، يتعلق معظمها بالضرائب المفروضة لشن الحروب، أدت إلى مبادرة ليبرالية كلاسيكية أخرى في إنجلترا – وهي إنشاء البرلمان.

صعود الليبرالية الكلاسيكية

الثورات الثقافية والدينية

كتب المؤرخ الإنجليزي اللورد أكتون (1843–1902): «تنشأ الحرية من النزاع بين السلطات». ففي أوروبا القارية، واجهت سلطة الإمبراطورية الرومانية في الغرب وسلطة الإقطاعيين اللاحقة تحديًا من صعود الكنيسة المسيحية. ولم تطور تلك السلطات مؤسسات حرة بشكل واعٍ، ولكن القيود المتبادلة التي فرضوها على بعضهم بعضًا مهدت الطريق أمام حرية شخصية أكبر.

وطد حدثان تاريخيان آخران في أوروبا أهمية الحرية الفردية في مقابل سلطة الدولة. فمن المكونات الرئيسية للثورة الثقافية المتمثلة في حركة النهضة، التي استمرت من القرن الخامس عشر إلى السابع عشر تقريبًا، ظهور آلة الطباعة في أوروبا في 1450. فقد كسر هذا الاختراع البسيط احتكار الصفوة للعلم والتعلّم، ما جعل المعرفة متاحة للأفراد العاديين. ولم يعد أحد مضطرًا إلى استشارة السلطات وطلب الإرشاد والإذن منها: فقد كان لديهم المعلومات التي يمكن أن تستند إليها اختياراتهم.

وعززت الثورة البروتستانتية، التي أشعلها مارتن لوثر في 1517، تلك الفكرة أكثر. فقد تحدت سلطة الكنيسة الكاثوليكية، ورفعت تقدير للناس العاديين لذواتهم من خلال التأكيد على أن بوسعهم أن يكون لهم اتصال مباشر وشخصي ومتساو بالرب، دون الحاجة إلى وساطة نخبة من القساوسة.

أدى كل ذلك إلى رفع مكانة الفرد وأهميته مقابل مؤسسات القوة القائمة. وفي البلاد التي ازدهرت فيها تلك الحرية الكبرى لأقصى مدى، ازدهرت أيضًا الفنون، والصناعة، والعلم، والتجارة.

ثورة سياسية

أخذت السياسة منحى مختلفًا أيضًا. فقد اجتاحت الحركة الجماعية المؤيدة للحرية، المسوّون The Levellers، إنجلترا في خمسينيات القرن السابع عشر. وقادها جون ليلبرن (1614–57) الذي أصر على أن حقوق الناس فطرة يولدون عليها، لا هبة تمنحها لهم الحكومة أو القانون. لقد مَثُل أمام محكمة غرفة الملك سيئة السمعة، بعد أن تعرض للاعتقال لطباعة كتب غير مُصرح بها (متحديًا بذلك الاحتكار الحكومي)، لكنه أبى أن ينحني أمام القضاة (مصرًا على أنهم مساوون له) أو أن يقبل إجراءاتهم. وحتى حين وضعوه على المشهرة، ظل يدعو إلى الحرية والحقوق المتساوية، وانتهى به المطاف في السجن لتحديه السلطة – وهو ما سيتكرر بعدها بضع مرات أخرى.

وأضحى ليلبرن شخصية مشهورة مناهضة للمؤسسة. فقد قدم عريضة لوضع حد لاحتكارات الدولة وبيّن معالم ما يعادل وثيقة حقوق. وقد واصل ريتشارد أوفرتون (1610–63) مسيرة ليلبرن، وزُج به هو الآخر في السجن لرفضه الاعتراف بالسلطة القضائية لمجلس اللوردات، ودعا أوفرتون إلى «عقد اجتماعي» دستوري بين الأحرار الذين اعتبر أن لديهم حقًا في حيازة الممتلكات بأنفسهم، ولا يمكن لأي أحد آخر أن يسلب منهم هذا الحق.

كبح سلطة الملوك

عقب انتهاء الحرب الأهلية الإنجليزية (1642–51)، قُدم الملك الحاكم، تشارلز الأول، للمحاكمة وأُعدم بتهمة الخيانة العظمى – ما يمثل تأكيدًا صارخًا على القيود المفروضة على سلطة الحكومة.

ولكن علاقة السلطة بين الملك والبرلمان انقلبت بالفعل. إذ لم تكن دولة بريطانيا العظمى الجزرية (كما كانت حينها) في حاجة إلى جيش دائم يحميها من الغزوات المتكررة. لذا، وبخلاف أوروبا القارية، لم تكن للملك قوة بإمكانه استخدامها في قمع الشعب واستغلاله. ومن ثم كان تشارلز في حاجة إلى موافقة البرلمان لزيادة الضرائب لشن حروب خارجية.

وقد أصاب ذلك ملكًا غيورًا بالإحباط وأفضى إلى نزاعات عديدة. ومن بين القرارات الأخرى التي اتخذها إيقاف عمل البرلمان، ومحاولة فرض الضرائب دون موافقته واعتقال خمسة من بين أبرز أعضائه عنوةً. وبذلك خرق العقد الضمني مع الشعب الذي يضمن حقوقه.

الثورة المجيدة

وبعد فترة (1649–60) في ظل دكتاتورية أوليفر كرومويل، تجلى ميزان السلطة مجددًا حين اضطر ابن تشارلز، تشارلز الثاني، أن يسترضي البرلمان حتى يعود ملكًا. وحين عُزل خليفته، ابن تشارلز الثاني، جيمس الثاني، دعا البرلمان ويليام (أمير أورانج الهولندي) وماري للجلوس على العرش. كان اتجاه السلطة، من الشعب إلى الملك، أوضح ما يكون.

وفي عام 1689، وقّع ويليام وماري على وثيقة الحقوق، وهي بمثابة تأكيد على حقوق الرعايا البريطانيين وحرياتهم وتبرير لخلع جيمس الثاني على أسس انتهاك تلك الحقوق والحريات. ودعت تلك الوثيقة إلى نظام قضائي مستقل عن الملوك، ووضع حد لجباية الضرائب دون موافقة البرلمان، والحق في تقديم التماسات إلى الحكومة دون الخوف من العقاب، وانتخابات حرة، وحرية التعبير في البرلمان ووضع حد لـ«العقوبات القاسية وغير العادية». وألهمت تلك الوثيقة مباشرةً مبادرة ليبرالية كلاسيكية أخرى، وهي وثيقة الحقوق الأمريكية، بعدها بقرن واحد.

جون لوك (1632–1704)

جمع جون لوك بين المبادئ الأقدم لليبرالية الكلاسيكية في متن حديث مُتعارف عليه للفكر الليبرالي الكلاسيكي. ومن بين أهدافه توضيح طريقة خسارة جيمس الثاني عرشه بانتهاكه العقد الاجتماعي. وأكد على أن جميع أشكال السيادة العليا مصدرها الشعب الذي يرضخ لها حتى يعزز أمنه ويوسع حريته العامة فقط. وحين يُنتهك هذا العقد، لدى الأفراد كل الحق في الثورة على هذه السيادة.

طور جون لوك أيضًا نظرية *الحقوق الطبيعية*، وجادل بأن البشر لهم حقوق أصيلة يسبق وجودها وجود الحكومة ولا يمكن التضحية بها من أجلها. والحكومات التي تمس بتلك الحقوق غير شرعية.

ولكن ما كان يقع في صميم أفكار لوك هو الملكية الخاصة، التي لا تقتصر على الممتلكات المادية فقط. فقد أكد لوك على أن الناس لهم حقوق ملكية في

حيواتهم، وأجسامهم، وعملهم – أي *الملكية الذاتية*. ومن منطلق هذا الفهم الحيوي، جادل لوك بوجوب أن تكون للناس ملكية في كل الأشياء التي بذلوا جهدًا شخصيًا في خلقها – أو أي شيء «خلطوا عملهم به». وبالتالي يقتضي مبدأ الملكية الذاتية ضرورة أن تصان تلك الممتلكات بموجب القانون. وقد أرشدت تلك الأفكار العديد من المفكرين القائمين بالثورة الأمريكية.

التنوير

شهد القرن الثامن عشر إعادة إحياء جديدة للتفكير الليبرالي الكلاسيكي. ففي فرنسا، طور مونتيسيكو (1689–1755) الفكرة التي تنطوي على أنه، في مجتمع حر واقتصاد حر، يجب على الأفراد أن يتصرفوا بطرق تحافظ على التعاون السلمي بينهم – وأن يفعلوا ذلك دون الحاجة إلى الإرشاد من جانب أي سلطة. ولهذا دعا إلى نظام من الضوابط والموازين المفروضة على سلطة الحكومة – وهي بدورها فكرة أخرى أرشدت المفكرين الأمريكيين.

وفي الوقت ذاته، أدت ثورة فكرية متنامية على سلطوية الكنيسة بمفكرين مثل فولتير (1694–1778) إلى الدعوة إلى العقل والتسامح والتنوع الديني والعدالة الإنسانية. وفي الاقتصاد أيضًا، دعا مفكرون مثل تيرجو (1727–81) إلى رفع الحواجز التجارية، وتبسيط الضرائب، وتنافسية أكبر في أسواق العمل والزراعة.

وأوضح الفيلسوف والاقتصادي الإسكتلندي آدم سميث (1723–90)، على غرار مونتيسيكو، أن في كثير من الحالات، تميل التفاعلات الحرة بين الأفراد إلى

تحقيق نتائج مفيدة عمومًا – وهو تأثير أطلق عليه اسم *اليد الخفية*. قد تكون المصلحة الذاتية ما يحفز حياتنا الاقتصادية، ولكن علينا أن نعود على الزبائن بالفائدة لنستفيد بأي شكل من الأشكال.

وقد ثار سميث على الاحتكارات الحكومية، والضرائب المرتفعة، والمحاباة الخانقة بين الحكومة والأعمال التجارية. واعتقد أن الأسواق الحرة التنافسية ستحرر العامة، لا سيما الفقراء العاملين. وقد أثرت أفكاره بدرجة كبيرة في السياسة وأذنت ببدء فترة طويلة من التجارة الحرة والنمو الاقتصادي.

دولة القانون أو العدل

وفي تلك الأثناء، في القارة الأوروبية، طور مفكرون مثل الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (1724–1804) مبادئ «دولة العدل» أو «*Rechtsstat*» التي أرشدت صياغة الدستور الأمريكي والدستور الفرنسي في أواخر القرن الثامن عشر.

ودعا كانط إلى إنشاء دستور مكتوب كوسيلة لضمان التعايش السلمي الدائم بين الأفراد المختلفين، وهو ما رآه بدوره شرطًا أساسيًا لسعادة الإنسان ورخائه. ورفض الفكرة اليوتوبية القائلة بأن التعليم الأخلاقي من شأنه أن يحد من تلك الاختلافات ويجعل أهداف الجميع تتطابق. بل إن ما يجب على الدولة فعله هو تمكين الأفراد المختلفين من الاتفاق على المنفعة المتبادلة، والدستور هو الذي يجعل هذا النظام متماسكًا.

وفي دولة العدل، تحظى مؤسسات المجتمع المدني –رابطات طوعية مثل النوادي، والمجتمعات، والكنائس– بدور متساوٍ في تعزيز هذا الوئام الاجتماعي. وستتقيد قوى الحكومة بفصل السلطات، وسيخضع القضاة والسياسيون للقانون وسيتقيدون به. ولا بد للقانون نفسه من أن يكون شفافًا، ومُوضحًا، ومتناسبًا. وسيقتصر استعمال القوة على النظام القضائي بصرامة. وتكون محافظة الحكومة على هذا النظام الدستوري العادل اختبارًا لها.

نجاح وإعادة تقييم

بيت جديد لليبرالية الكلاسيكية

تبنى توماس بين العديد من أفكار لوك الليبرالية الكلاسيكية المتعلقة بالحقوق الطبيعية والعقود الاجتماعية، وأن الحكومة شر لا بد منه وقد لا يطاق إذا تُرك بلا مراقبة. وفي يناير 1776، نسج تلك الأفكار في دعوته لحمل السلاح، بعنوان *الفطرة السليمة*، التي أدان فيها بريطانيا بانتهاكها لعقدها مع المستعمرين.

ولذلك كان من الطبيعي، بعد تلك العداوات، أن يبحث الأمريكيون عن عقد ليبرالي كلاسيكي بينهم وبين الحكومة التي كانوا يؤسسونها. وكان الدستور مُشبعًا بأفكار لوك عن الحقوق الطبيعية غير القابلة للتصرف، وتقسيم سلطات الحكومة بأسلوب مونتيسيكو.

القرن التاسع عشر

على أن أفكارًا ليبرالية كلاسيكية جديدة وراديكالية عادت إلى بريطانيا. فبحلول 1833، كفل ناشطون ليبراليون كلاسيكيون إلغاء العبودية في كل أنحاء الإمبراطورية البريطانية تقريبًا، وبحلول 1843 اكتمل هذا الإصلاح.

وعلى الصعيد الاجتماعي أيضًا، صاغ الفيلسوف والاقتصادي البريطاني جون ستوارت ميل (1806–73) مبدأ «عدم الإضرار» – أي أن من حق الناس أن يتصرفوا كما يشاؤون، بشرط ألا يلحقوا الضرر بالآخرين خلال ذلك، ما ينتقص من حريتهم. ودعا أيضًا إلى فكرة «النطاق الشخصي» الذي لا يمكن للدولة أن تمسه، متبعًا بذلك الفيلسوف النفعي جيرمي بينثام (1764–1832) الذي جادل بأن الحرية هي أفضل طريقة لتحقيق أقصى درجة من الاستفادة العامة، أو «المنفعة».

وعلى صعيد الاقتصاد، تطورت العصبة المناهضة لقانون الذُرة، التي سعت إلى إنهاء الضرائب الحمائية على القمح المستورد، لتصبح مدرسة مانشستر، التي دعت الشخصيات البارزة فيها مثل ريتشارد كوبدين (1804–65) وجون برايت (1811–89) إلى سياسات عدم التدخل في ما يخص التجارة والصناعة والعمل.

إعادة التقييم والاضمحلال

ورغم ذلك، أتى التحول الصناعي السريع بعد منتصف القرن التاسع عشر بتحديات أمام الليبرالية الكلاسيكية، مثل أوضاع العمل الرديئة، والطبقية الاجتماعية، والتشرد والفقر الحضري. وقد تزايدت مطالبة العامة للحكومة بتنظيم تلك العلل.

وبعدها في القرن العشرين، عززت العداوات والتهديدات في أوروبا ثقافة قومية وإيمانًا أقوى بدور الدولة. وبعد كل مرة تضخمت فيها الحكومات في أوقات الحروب، عجزت عن التقلص إلى وضعها السابق من جديد. ففي 1913، أي قبل الحرب العالمية الأولى، بلغ إنفاق الحكومة 17 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا، و15 في المائة في ألمانيا و13 في المائة في المملكة المتحدة. أما الآن فقد ارتفع إنفاق تلك الحكومات إلى ثلاثة أمثال ذلك من حيث النسبة المئوية، وإلى أكثر من النسبة السابقة بكثير من حيث القيمة المطلقة.

في الوقت ذاته، وبينما كان علماء الفيزياء يصيغون العالم المادي، تخيل الاقتصاديون وعلماء الاجتماع أيضًا أن بوسعهم صياغة المجتمعات البشرية علميًا. واعتبروا التخطيط المركزي عقلانيًا أكثر من الفوضى الطبيعية المتأصلة في الأسواق بكل مؤثراتها الخارجية وميلها الافتراضي إلى الاحتكار أو البطالة. لم يعد العبء واقعًا على عاتق مؤيدي سياسات التدخل، بل صار الليبراليون الكلاسيكيون من عليهم الآن أن يبرروا مطالبهم بجعل الحرية تسود.

إعادة الإحياء الحديثة لليبرالية الكلاسيكية

مشاكل السياسات والرد الليبرالي الكلاسيكي

لكن الثقة المتعالية التي اتسم بها مؤيدو سياسات التدخل كانت في غير محلها. فقد أُثقل كاهل الاقتصادات بالبطالة والتضخم (وقد كانا، لسبب لا يفهمونه، يحدثان في نفس الوقت)، والنمو المنخفض وأزمات الإسكان، والطاقة، والإقراض وأسواق العملات الأجنبية التي حددت فيها الحكومة الأسعار أو تلاعبت بالعرض

والطلب. وابتليت دولة الرعاية المتنامية بمشاكل الاعتماد وغياب الحوافز. وقد بدا مستحيلًا تقليص حجم الحكومة، أو تقليل الاحتياجات التي كانت تفرضها على دافعي الضرائب.

وقد انصرف الليبراليون الكلاسيكيون من مختلف الأطياف، على الرغم من موقفهم الدفاعي، إلى التفكير في تلك المشاكل لوقت طويل. وعادوا إلى مبادئ الليبرالية الكلاسيكية القديمة وأعادوا التفكير فيها، مطورين بذلك حججًا جديدة أو مُحدثة مناسبة أكثر لتلك الأزمنة المتغيرة. وفي النهاية، في ثمانينيات القرن العشرين، أرشدت تلك الثورة الفكرية سياسات قادة العالم مثل رونالد ريغان في الولايات المتحدة ومارغريت تاتشر في بريطانيا.

التطورات الفكرية

أدرك اقتصاديو المدرسة النمساوية، بدءًا بكارل مينغر (1840–1921)، أن علم الاقتصاد ليس علمًا بل مسألة قيم وأفعال فردية. وأدرك نمساويون مثل لودفيج فون ميزس (1881–1973) وفريدريك فون هايك (1899–1992) أن ضوابط الدولة تشوه الإشارات الاقتصادية، ما يؤدي إلى تبعات لا يمكن التنبؤ بها.

وفي ذات الوقت، في شيكاغو، وضع فرانك نايت (1885–1972) هو الآخر الأفراد في بؤرة علم الاقتصاد، مؤكدًا مرة أخرى على أن المجتمع مكون من مجموعة من الأفراد دون أن يكون له عقل انتقائي خاص به. ودعا ميلتون فريدمان (1912–2006) إلى حكومة يقتصر دورها بحزم على خلق الأوضاع (مثل الاستقرار النقدي) التي يمكن للأفراد أن يؤسسوا حياتهم الاجتماعية والاقتصادية في إطارها.

واكتشف رونالد كوس (1910–2013) أن من شأن الأسواق أن تحل مشكلات مثل التلوث، في حين أن تدخل الحكومة من شأنه ببساطة أن يفاقم الأمور.

في عام 1947 جمع هايك مجموعة من الاقتصاديين وعلماء التاريخ وعلماء السياسة في مؤتمر لمناقشة بعض التحديات الرئيسية التي تواجه الليبرالية الكلاسيكية في الفترة المظلمة بعد الحرب. ومنذ ذلك الحين، نما مجتمع مونت بيليرين، كما عُرف لاحقًا، حتى بلغ عدد أعضائه بضع مئات، ومن بينهم شخصيات فائزة بجائزة نوبل وشخصيات لها نفوذ قوي. ويظل هذا المجتمع بؤرة للأفكار والنقاشات الليبرالية الكلاسيكية.

ومن تطورات ما بعد الحرب الأخرى نشأة مدرسة الخيار العام Public Choice، التي برزت تحت قيادة جيمس إم. بيوكانان (1919–2013) وغوردن تولوك (1922–2014) في جامعة فيرجينيا. وأظهرت أنه على الرغم من أن أنصار التيار السائد في علم الاقتصاد تطرقوا إلى إخفاق السوق وطبّقوا تحليل التكاليف والفوائد لخلق سياسة «عقلانية» من أجل «الصالح العام»، فقد نسوا أمر إخفاق الحكومة. وقد يتجلى ذلك في نواقص العملية السياسية أو المصلحة الذاتية لأولئك المشاركين في تلك العملية.

فالانتخابات، على سبيل المثال، ليست معيارًا للحكم على «الصالح العام» بل مسابقة بين المصالح المتنافسة؛ ذلك أن قاعدة الأخذ برأي الأغلبية البسيطة بنسبة 50%+1 تجعل استغلال الأقليات أمرًا سهلًا للغاية. ويجب على السياسيين استرضاء جماعات المصالح حتى يجري انتخابهم، وتستغل جماعات الضغط ذلك في انتزاع الفوائد لأنفسها. والمسؤولون القائمون بتنفيذ السياسات لهم مصالحهم

الخاصة أيضًا. إن الاستنتاج، كما كان يعلم الليبراليون الكلاسيكيون بالفعل، أن اتخاذ القرارات الخاصة أفضل بصفة عامة من اتخاذ القرارات السياسية – وهو ما يجب أن يقتصر فقط على ما تقتضي الحاجة إليه من أجل حماية الحريات الفردية.

تنوع الأفكار الليبرالية الكلاسيكية

يتسم الليبراليون الكلاسيكيون بنطاق واسع من الآراء بخصوص دور الدولة، بدءًا بأولئك الذين يولون لها قدرًا كبيرًا من التدخل في توفير الرعاية الاجتماعية والمنافع العامة، وانتهاءً بأولئك، الذين يتحلون بنظرة أكثر تحررًا، فيقيدون دورها إلى أقصى ما يمكن. ولكن الحكومة الصغيرة لا تعني ضمنيًا بالضرورة مجتمعًا صغيرًا لئيمًا.

فمثلًا، دعا الفيلسوف الأمريكي روبرت نوزيك (1938–2002) إلى دولة صغرى، لأغراض الحماية فقط. ومثل هذا النوع من الدولة يوفر إطارًا آمنًا بوسع الناس في داخله إنشاء يوتوبياتهم المصغرة، فيجتمعون سويًا لتكوين مجتمعات تتعاون وتقرر أي حرية من الحريات قد يتحتم عليهم التخلي عنها مقابل خدمات المجموعة المختارة. وقد يختلف الليبراليون الكلاسيكيون الأقل تحررًا مع ذلك، مع أنهم يثنون جميعًا على تنوع وديناميكية المجتمع الذي يتصوره نوزيك.

4. الليبرالية الكلاسيكية والحرية

حجج من أجل الحرية

لدينا إذن مجموعة متنوعة من الآراء التي يؤمن بها الليبراليون الكلاسيكيون بخصوص دور الدولة. ومع هذا، فكلها تولي الأولوية للحرية في حياتنا الشخصية والاقتصادية والاجتماعية، وتدافع عن حق كل فرد في الحياة والحرية والملكية والسعي وراء السعادة. وعلى الرغم من ذلك، لكل شخص أسبابه المختلفة التي تدفعه إلى الإيمان بمثل هذه المبادئ.

الحرية خير في حد ذاتها

بحسب ما يعتقد الكثيرون، إن الحرية خير في حد ذاتها وتستحق أن يسعى المرء وراءها. فحين تتاح لهم الفرصة، يختار معظم الناس أن يعيشوا حياتهم بطريقتهم الخاصة بدلًا من أن يفرض عليهم الآخرون ما ينبغي فعله. فهم يريدون الاختيار الذاتي والاستقلالية، ما يعني أن الناس يقدرون الحرية؛ ولذلك نتمكن من تعزيز رفاهية الأفراد، وبالتالي المجتمع، حين نوسع نطاق الحرية ونضيق نطاق الإكراه.

الحقوق الطبيعية

من الموضوعات الراسخة في أوساط العديد من الليبراليين الكلاسيكيين، بدءًا بجون لوك، مرورًا بالآباء المؤسسين مثل توماس جيفرسون (1743–1826)، ووصولًا إلى يومنا هذا، القول بأن الأفراد يمتلكون *حقوقًا طبيعيةً* معينةً. وبحسب ما

يعتقدونه، هي جزء أصيل من إنسانيتنا، إذ لا يمكننا التخلي عنها، وهي لا تعتمد في وجودها على القوانين أو الحكومات.

وفقًا لما يقولونه، لا تستمد حقوقنا الطبيعية من القوانين أو العادات أو الأديان أو المعتقدات أو الثقافة أو الحكومة، بل هي موجودة بشكل طبيعي عند البشر. إنها قوانين عالمية بالنسبة لنا جميعًا، وهي أصيلة – لا يمكننا بيعها أو التخلي عنها أو إنكارها، لأنها جزء لا يتجزأ من إنسانيتنا.

تختلف الآراء المتعلقة بالماهية الحقيقية لهذه الحقوق الأساسية، رغم أن لوك قد نطق بلسان كثيرين حين تكلم عن الحياة والحرية والملكية: يملك الناس الحق في أن يعيشوا وأن يفعلوا ما يختارونه شريطة ألا ينتهكوا حقوق الآخرين في ذلك، وأن يتمتعوا بكل ما يصنعونه أو يكسبونه سواءً كان عن طريق الهدية أو التجارة – وليس بالقوة. ولأنها جزء أساسي منا، فلا يمكننا التخلي عن هذه الحقوق. لا نستطيع أن ندفع بأنفسنا نحو العبودية، لأننا بذلك ننتهك حقوقنا ونحاول التخلي عن شيء لا يمكن الاستغناء عنه. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن أن يسلب منا هذه الحقوق لا تشريعات ولا أشخاص.

إن فكرة الحقوق الطبيعية التي يتمتع بها الجميع من شأنها أن تتحدى *الحق الإلهي* المزعوم للملوك؛ وقد استشهد المستعمرون الأمريكيون بمحاولات الحكومة البريطانية قمع حقوقهم الأساسية باعتبارها مبررًا لتمردهم عليها.

إن هذا الاتجاه الفكري يسمو بالحرية فوق كل شيء آخر. فوجود أي نوع من الحقوق أساسًا يقتضي وجود الحرية أولًا، فإن لم نكن أحرارًا في تصرفاتنا فلن

نتمكن من ممارسة أي حق من حقوقنا الأخرى (باستثناء حريتنا في التفكير التي لا يمكن لأحد أن يمنعها). إن الحرية هي الشرط الأساسي الذي يسمح لنا بممارسة حقوقنا والوضع الذي يسمح باحترام تلك الحقوق.

العقد الاجتماعي

وفق ما يعتقده الفيلسوف السياسي الإنجليزي توماس هوبز (1588–1679)، تصبح قيمة أي حقوق أو حريات مفترضة ضئيلةً في «حالة الطبيعة» إن لم تكبح الوحشية؛ فمن أجل أن نعيش في سلام، علينا أن نتقبل فرض قيود على أنفسنا وخلق التزامات و*حقوق مدنية* جديدة. وعلى الرغم من أن هوبز ليس ليبراليًا كلاسيكيًا في نظر العديد من الناس، اتبع لوك أسلوبه في العقد الاجتماعي، بحجة أنه لا يحق لأحد أن يحكم الآخرين في عالم طبيعي يعيش فيه أفراد أحرار ومستقلون؛ ولكن إذا وافق الناس على إيجاد سلطة مدنية قادرة على كبح العنف واحترامها، سيتمكنون بذلك من إتاحة فرص جديدة وبالتالي *توسيع نطاق حرياتهم*. في الآونة الأخيرة، جادل الفيلسوف الأمريكي جون رولز (1921–2002) بأسلوب مشابه بأنه إذا ما أتيح للناس الفرصة لإيجاد مجتمع جديد، ومع أخذهم في الاعتبار عدم اليقين في الحياة، فسيختارون عقدًا اجتماعيًا يتسامح فقط مع الاختلافات في النتائج إذا كانت تلك الاختلافات تصب في صالح الأفراد الأكثر تضررًا.

لم يلمح أي من مؤلفي العقد الاجتماعي إلى أننا قد شهدنا في وقت ما لحظةً تاريخيةً وقع فيها أفراد أحرار ومستقلون بعض الاتفاقات التعاقدية فعلًا.

فنظرياتهم مجرد «تجارب فكرية» لشرح المبادئ العقلانية التي ينبغي أن تقوم الحكومة عليها.

وعلى الرغم من ذلك، يبدو أنه دائمًا ما تبرر النتائج وجهات نظرهم. إن عقد هوبز الاجتماعي، على سبيل المثال، يؤيد وجود *نظام ملكي* قوي –شيء تزعزع في الحرب الأهلية الإنجليزية– في حين بنى المفكر الثوري الفرنسي جان جاك روسو (1712–1778) عقده الاجتماعي على الفضائل *الجمهورية*. وأما من وجهة نظر لوك، فلا وجود للسلطة السياسية إلا بعد موافقة المحكومين الذين يمتلكون *الحق في التمرد* إذا خرق «العقد» – وهو ما يبرر الإطاحة بجيمس الثاني. وأما بالنسبة لنظام رولز، فهو يعكس وجهات النظر السياسية الأكثر *مساواتية* في عصره.

تَشجَّع التمرد الأمريكي بنظرية عقد لوك، في حين استمدت وثيقة الحقوق الأمريكية الكثير من وجهة نظره المتعلقة بالحقوق الطبيعية. ولكن نظرية العقد الاجتماعي لا تقوم بالضرورة على وجود الحقوق الطبيعية: إن نظرية هوبز مثلًا هي مجرد وسيلة للتقليل من الصراعات.

تسعى نظرية العقد الاجتماعي إلى استبانة *الأساس العقلاني* للحكومة. ولكن في الواقع، الحياة ليست مرتبة إلى هذا الحد. نحن مخلوقات اجتماعية، ولكننا نمتلك العديد من الآراء المتضاربة حول ما يمكنه أن يشكل مجتمعًا جيدًا – ما من «اتفاق عقلاني» يبدو ممكنًا. وحين يحاول أي شخص خلق مجتمع يفترض أنه «عقلاني»، دائمًا ما تكون النتيجة كارثيةً. فالثورة الفرنسية، التي استندت إلى نموذج روسو، أظهرت لأوروبا حجم الرعب الذي يمكن أن يصيب شعبها بسبب طريقة التفكير تلك.

التاريخ والتقدم

إن الحرية، من وجهة نظر عدد قليل من الليبراليين الكلاسيكيين مثل ميل وعالم السياسة الأمريكية المعاصر فرانسيس فوكوياما (1952–)، جزء من مسيرة التقدم – ففوائدها الاقتصادية (كالسماح للأفراد بالابتكار، واختيار عملهم، وبناء رأس المال، وخلق الثروة) ومنافعها المدنية (كالعدالة والأمن والحكومة التمثيلية) شديدة الوضوح لدرجة أن البشرية ستتبناها حتمًا مرارًا وتكرارًا. ولكن على الرغم من أن هذا الأمر يبدو مهمًا؛ علينا أن نتذكر أن هناك نزعات قوية في الاتجاه المعاكس أيضًا.

المنفعة العامة

غير أن الليبراليين الكلاسيكيين الآخرين، ومن بينهم المفكران التنويريان الاسكتلنديان آدم سميث وديفيد هيوم (1711–1776)، يركزون على الفوائد العامة التي تنتج عن الحرية. فبحسب ما يجادلون، توسع الحرية الخيارات المطروحة أمام الأفراد إلى حد كبير، فالأفراد أفضل بكثير في إصدار أحكامهم الخاصة حول الغايات والوسائل مقارنةً بسلطة بعيدة ما. ولذلك، يعزز الاختيار من رفاهية الأفراد، وبالتالي رفاهية المجتمع ككل.

لم يجد هؤلاء الليبراليون الكلاسيكيون الأوائل أي تعارض بين الحرية الفردية والصالح العام، «كما لو أنه بواسطة يد خفية» يخلق أحدهما الآخر وفقًا لتعبير سميث. ولكنهم كانوا مدركين لمدى تعقيد هذه العلاقة وحساسيتها وقصورها. لا يمكننا الاعتماد على مبدأ *أحب جارك* وحده وحسب: فالمصلحة الذاتية شعور أقوى بكثير، وينبغي أن يوجه في اتجاهات إنتاجية. ولذلك نحتاج إلى

توجيه بواسطة قواعد الأخلاق، والعادات والتقاليد، بالإضافة إلى قليل من الإكراه بواسطة القانون ونظام العدالة لكي نتجنب الأذى ونحافظ على الانسجام.

بالنسبة لهؤلاء المفكرين، الحرية هي ما يخلق المنفعة العامة وليس العكس. لكن من جهة أخرى، اعتقد بينثام أن الحقوق لا تعني شيئًا ما لم تكن مدعومةً بقوة القانون: فالحقوق الطبيعية «هراء» والحقوق الطبيعية الأصيلة «هراء مبني على ركائز متينة». وبالمثل، جادل الحقوقي الأمريكي أوليفر ويندل هولمز جونيور (1841–1935) بأن الحقوق، مثل حرية التعبير، تخلقها الحكومة ولا تسمح بها إلا لأنها مفيدة للمجتمع ككل.

ولكن هذا الاتجاه الفكري مرفوض بالنسبة للعديد من الليبراليين الكلاسيكيين. إنه يلمح إلى أن الحكومة تستطيع أن تقرر حقوقنا كما يحلو لها؛ وأن لحكامنا حقوقًا خاصةً فوق حقوقنا، أي الحق في اختيار الحقوق التي ينبغي أن نمتلكها؛ وأنه لا حقوق إلا تلك التي تختار الأغلبية أن تسمح بها. ولهذا السبب، يخشون أن تبقى الأقليات دون أي حماية على الإطلاق.

التعبير عن الفردية

يتحدث ميل وسميث وهيوم عن نقطة أخرى، وهي أن الحرية تسمح للناس بالتعبير عن شخصياتهم وتنوعهم. ذلك مفيد للمجتمع ككل، إذ يفسح المجال أمام التخصص والفرص. ولكن الأهم من ذلك كله البعد *الأخلاقي*. لا يمكن للناس أن يكونوا بشرًا كاملين أو أن يظهروا أي حكم أو شعور بشري أو مسؤولية أخلاقية إذا وجه شخص آخر جميع أفعالهم.

الفردانية المنهجية

كما سبق ورأينا، يعتقد الليبراليون الكلاسيكيون أن الفرد أهم من الجماعة، لأن الجماعة لا تتمتع بحياة بعيدًا عن حياة الأفراد. لربما يكون البشر كائنات اجتماعية، ولكنهم *يفكرون* و*يتصرفون* كأفراد.

يتحدث الناس عن «المصلحة العامة»، ولكن في الواقع ما من معادلة رياضية يمكننا من خلالها مقايضة مصالح الآخرين بمصالح شخص واحد. إن الأذى (كخيبة الأمل أو الغضب أو الحزن مثلًا) الذي نتسبب به أو المنفعة (كالفرح أو السعادة) التي نسببها للآخرين هي مشاعر بشرية غير قابلة للقياس. ولذلك، لا يمكننا تبرير التضحية بحرية الفرد لصالح المصلحة المفترضة، غير القابلة للقياس، للجماعة.

يصح القول إن حياتنا بصفتنا كائنات اجتماعية تشكل وجهات نظرنا وقيمنا. نحن نتملك روابط وغرائز اجتماعية تدفعنا لمساعدة الآخرين من حولنا ومواساتهم، ولا سيما القريبين منا. إننا نقبل المؤسسات الاجتماعية والتقاليد والعادات والقواعد الأخلاقية التي تعود بالفائدة علينا جميعًا بشكل عام، لأنها تمكننا من التنبؤ بشيء من الدقة بآلية تصرف الآخرين، ما يسمح لنا بوضع خطط واتخاذ قرارات أفضل. ولكن هذه المؤسسات والأنظمة *نتائج غير مقصودة* للأعمال الفردية؛ لذا من غير اللائق أبدًا أن نتخيل أننا نستطيع توجيه تصرفات الأفراد عمدًا لنعود بنتيجة اجتماعية أفضل بشكل عام.

الحرية الإيجابية والسلبية

إن الحرية الليبرالية الكلاسيكية *سلبية* في جوهرها. فهي تنطوي على عدم التقيد بتهديدات الآخرين أو إكراههم أو تدخلهم – أي *الأفراد الآخرين* أو *المؤسسات* التي يخلقونها مثل الحكومة على وجه التحديد. إنها لا تتعلق بأي قيود *جسدية* – مثل عدم قدرتنا على القفز عشر أقدام في الهواء على حد تعبير الفيلسوف البريطاني أشعيا برلين (1909–1997).

ولكن بعض المفكرين يؤيدون نهجًا *إيجابيًا* حين يتعلق الأمر بالحرية. إنهم يعتقدون أنه لكي نكون أحرارًا بحق، علينا أن نمتلك القوة والموارد الكافية لممارسة حرياتنا. إذا كنت فقيرًا لا تستطيع تحمل تكلفة شراء سيارة رولز رويس، فأنت بالكاد «حر» في امتلاك واحدة فعلًا. وبتعبير أوضح، إن كنت مدمنًا فأنت لست حرًا: فحتى تكون حرًا، لا ينبغي أن تكون أفعالك من اختيارك وحسب، بل يجب أن تكون تأمليةً ومدروسةً.

بطبيعة الحال، جميعنا يرغب في الحد من *كل* من القيود البشرية والمادية على حريتنا في التصرف. ولهذا السبب اخترعنا الأدوية التي تخفف التهاب المفاصل والآلات التي تسمح لنا بالطيران. ولكن لدى الليبراليين الكلاسيكيين شكوك حول فكرة *الحرية الإيجابية*. ففي البداية، وكما أوضح هايك، إنها تخلط بين *الحرية* و*القدرة*. أنت حر طبعًا إن كنت ترغب في امتلاك سيارة رولز رويس –ما من شخص أو قانون يمنعك– ولكنك قد لا تمتلك *القدرة* الشرائية للقيام بذلك. أنت حر أيضًا إن أردت القفز عشر أقدام في الهواء –لن يحاول أحد الوقوف في وجهك– ولكنك قد لا تملك قدرة عضلية كافية للقيام بذلك.

يشعر الليبراليون الكلاسيكيون أيضًا بالقلق إزاء نهج الحرية الإيجابية الذي يثق في عقلانية وموضوعية السلطات البشرية أكثر من اللازم. ففي كثير من الأحيان، تدعي بعض الحكومات أو مجموعات من النخبة أننا، تمامًا مثل أولئك الذين تفقدهم المخدرات وعيهم، لا يمكننا «حقًا» أن نعرف مصلحتنا – لذا عليهم أن يقرروا بالنيابة عنا. إنهم يقللون من شأن العامة، الذين يعرفون عمومًا أين تكمن مصلحتهم أفضل من أي مسؤول منعزل؛ إنه النهج الذي استخدم لتبرير جميع أنواع مشاريع الهندسة الاجتماعية التي أثبتت في نهاية المطاف أنها كارثية.

الحقوق والحريات

إن الفرق بين *الحقوق والحرية* دقيق، وربما يكون ملحوظًا بشكل أفضل حين ننظر إلى أضدادهما. إن نقيض *الحرية* هو *العبودية* – أي أن تكون *مقيدًا* من قبل الآخرين. أما عكس *الحق* فهو *الواجب* – أي *التزام* أو حق على الآخرين. وبالتالي نحن نتحدث عن حرية *الضمير*، لأنه ما من أحد قادر على منعك من التفكير لوحدك ولأن تفكيرك الحر لا يفرض أي التزامات على أي شخص آخر. وإننا نتحدث أيضًا عن *الحق في الحياة*، لأن وجودك المادي يفرض *واجبًا* قانونيًا أو أخلاقيًا على الآخرين باحترامه وعدم إلحاق الأذى به وعدم إلغائه. وبالمثل، أنت حر في اقتنائك للممتلكات من خلال التجارة السلمية بينك وبين الآخرين، ولك *الحق* في حيازة تلك الممتلكات والاستمتاع بها دون أن يسرقها منك الآخرون.

يرغب الليبراليون الكلاسيكيون في الاعتقاد بأن الحقوق موجودة قبل الحكومات – فالقوانين التي وضعتها الحكومة قد تساعد في تعزيزها وحمايتها ولكن ما من حكومة قادرة على تجاوزها مهما كانت أغلبيتها كبيرة. وعلى حد تعبير

ميل، ينبغي أن نمتلك الحق في التحدث بحرية، حتى ولو اختلف *الجميع* معنا: فالحقوق لا تخضع للأرقام ببساطة.

وعلى الرغم من ذلك، ليس من السهل أن نحدد ماهية هذه الحقوق بالضبط. إن الليبراليين الكلاسيكيين مدافعون شرسون عن حقوق الملكية؛ ولكن، لنستعر مثالًا من الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان (1912–2006)، هل ستمنعني ملكيتك لقطعة أرض ما من الطيران فوقها؟ (أو يمكننا أيضًا أن نقول اليوم: هل سيمنع ذلك شركة تنقيب من الحفر أسفلها؟). في حقيقة الأمر، ينبغي أن تنقح هذه الحقوق في النقاش العام وأن تُعَرَّف في المحاكم.

من الواضح أن بعض الحقوق تتفوق على غيرها. وعلى حد تعبير ميل، إن حقك في التلويح بقبضتك يتوقف عند أنفي؛ تمامًا كما لا يعني حقك في حرية التعبير أن تعرض سلامة الآخرين للخطر كأن تصرخ كاذبًا: «حريق!» في مسرح مزدحم. ولكن من جهة أخرى، وكما سأل هايك، هل يسمح لك حقك في ملكية بئر في الصحراء بحرمان شخص يموت عطشًا من شرب الماء؟ – أم أن ذلك ينتهك حقه في الحياة؟ يبدو أنها مسألة رأي: ولكن الليبراليين الكلاسيكيين يرون أن تحديد «حقوقنا» وفقًا لرأي الأغلبية خطر كبير.

القيود على الحرية

إن السؤال الأساسي بالنسبة لليبراليين الكلاسيكيين إذن هو: ما هو المبرر، إن وجد، لتقييد حرية التصرف لدى الناس؟ – بالإضافة إلى أسئلة إضافية حول من يقرر وكيف سيقرر.

ستكون الأمور في غاية البساطة لو تمكنا من قياس مصالح الناس وجمعها، ومن ثم اتخاذ قرار على أساس القيمة الأعلى. ولكن القيم الإنسانية شخصية –أو *ذاتية*– ولا يمكن جمعها بهذه الطريقة. نحن نعطي الحكومة حق احتكار الإكراه لكي تتمكن بالضبط من اتخاذ مثل هذه القرارات وتنفيذها. ولكن لا يمكننا ائتمان مسؤولي الدولة على هذه العملية كليًا، فهم أيضًا لديهم مصالحهم الذاتية التي ستلوث قراراتهم حتمًا.

ما يتفق عليه الليبراليون الكلاسيكيون هو أن عبء الإثبات يجب أن يقع على عاتق أولئك الذين يرغبون في التدخل. لا ينبغي أن تستخدم القوة لتقييد حريات الناس ما لم يكن الأمر مبررًا صراحةً وعقلانيًا. أما بخلاف ذلك، علينا أن نترك الناس يديرون حياتهم بأنفسهم. لربما يكونون عرضةً لارتكاب الأخطاء، ولكن هذا أفضل من أن نضع حقوقنا وحرياتنا تحت رحمة سياسيين منعزلين وغير مطلعين وانتهازيين وسطحيين.

5. الأخلاقيات الليبرالية الكلاسيكية

الإكراه والتسامح

يتفق الليبراليون الكلاسيكيون على أن الإكراه غير مرغوب بشكل عام. إذ لا يؤدي السماح للناس بفرض إرادتهم على الآخرين من خلال الاعتداء، أو التهديد، أو الترهيب، أو العنف إلى مجتمع صالح. وبغض النظر عما إذا كانت الحكومة هي التي تستخدم القوة أم أفراد آخرون، ينبغي علينا تجنبها ما استطعنا.

ومع ذلك، ستكون هناك دائمًا نزاعات بين الأحرار. سيختلفون بشأن مسائل الملكية، وقد تؤدي أفعال شخص إلى إيذاء غيره. لذا فلأجل الحفاظ على السلام والحد من العنف، نحن بحاجة إلى نظام عدالة محايد يفض هذه النزاعات ويكافح الاعتداءات. ولكننا لا يمكن أن نعوّل على التزام الجميع بهذه الأحكام والقوانين طوعًا: للحفاظ على السلام سنحتاج لا محالة إلى استخدام شيء من القوة القسرية التي يكرهها الليبراليون الكلاسيكيون كثيرًا.

يحل الليبراليون الكلاسيكيون هذه المعضلة بإيكال احتكار القوة إلى الدولة – وهي مؤسسة يتحفظون منها، ولكنهم يأملون أن تكون أقل انفعالًا في استخدام القوة من الناس العاديين، إذا تركوا لأنفسهم.

أذى، وليس استنكار

إذن فالعدالة تتطلب القوة؛ ولكن استخدام القوة يتطلب التبرير. وبالنسبة لليبراليين الكلاسيكيين، فإن الاستخدام الصحيح لهذه القوة المؤسسية محدد للغاية: لمنع الناس من إيذاء الآخرين وتهديدهم – أي لتقليص استخدام العنف والإكراه بشكل عام. ولكنه يجب أن يكون أذىً حقيقيًا، أو تهديدًا بأذى حقيقي للآخرين. يصمم الليبراليون الكلاسيكيون على أن الإكراه يجب ألا يستخدم ضد الأفراد لمجرد أننا نستنكرهم أو نستنكر أفعالهم.

لربما نبغض ديانة أشخاص آخرين، ونرفض آراءهم السياسية، ونمقت أسلوبهم في الحياة، ونحتقر سلوكهم ونشمئز من عاداتهم. قد تصدمنا أفكارهم وآراؤهم. وقد نقلق حتى إزاء إلحاقهم الضرر بصحتهم بتعاطي المخدرات أو تبديدهم الفرص جراء سلوكهم المرفوض اجتماعيًا. لكن ليس من بين هذه الأمور ما يبرر استخدام القوة لدفعهم إلى التصرف بطريقة مختلفة. يقول الليبراليون الكلاسيكيون إن معتقدات الناس، وسلوكهم، وأساليب حياتهم، وخياراتهم الأخلاقية لا تستحق المنع باستخدام القوة القسرية الحازمة التي تمتلكها الدولة. نحن أحرار إن أردنا أن نحاول مساعدتهم –بتجاوز مشكلة إدمان المخدرات مثلًا– ولكن إذا لم تكن لأفعالهم ضحايا سوى أنفسهم، فلا يمكننا تبرير استخدام القوة.

ولكن الليبراليين الكلاسيكيين يشككون في الحجة القائلة بأن الناس يجب أن «يُعلَّموا» ليستطيعوا اتخاذ قرارات «هادفة» أو «صحيحة». بشكل واضح، إن الناس الذين يمتلكون معلومات أفضل –كالعلم بالمخاطر المحتملة للمخدرات، أو عدد السعرات الحرارية في الأطعمة– يتخذون قرارات مبنية على اطلاع أفضل.

ولكن الليبراليين الكلاسيكيين يتمسكون بأن معظم الناس أكثر اطلاعًا مما يتصوره معظم المؤيدين لسياسة التدخل. هم بالتأكيد أكثر اطلاعًا فيما يخص أهدافهم وفرصهم وظروفهم الخاصة مما يمكن لأي سياسي على الإطلاق. ومهما يكن مقدار ما يمتلكونه من معلومات، فإن خياراتهم النهائية تبقى مسألة حكم شخصي، وليس شيئًا «صائبًا» أو «غير صائب» بشكل موضوعي. يخاف الليبراليون الكلاسيكيون من أن حجة «التعليم» تطرح أكثر من اللازم من قبل المنادين بسياسات التدخل كطريقة لفرض قيمهم الخاصة على خيارات الآخرين.

حجج من أجل التسامح

لليبراليين الكلاسيكيين العديد من الأسباب، الأخلاقية أو العملية، لمثل هذا التأكيد على التسامح.

الكلفة والضرر

أول الأسباب *الكلفة* الهائلة لمحاولة إقناع الناس بتغيير ممارساتهم ومعتقداتهم العزيزة على قلوبهم. قد تكون الكلفة *مالية*، كالنفقات الضخمة لحشد الجيوش والدفاعات، والضرائب التي دُفعت من أجلها خلال الحملات الدينية الصليبية في العصور الوسطى. أو يمكن أن تكون كلفة بشرية، كمضايقات السلطات الرومانية للمسيحيين الأوائل، واضطهادات البروتستانت في زمن الإصلاح، وقتل المسلمين من قبل المسيحيين الصربيين في تسعينيات القرن العشرين.

كما أشار الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو (1689–1755)، فإن هناك فرصة أكبر بكثير لتحقيق السلام لو لم تكن المعتقدات الدينية مسألة سياسية. وبالتأكيد فإن الخلافات السياسية كلفت البشرية كثيرًا أيضًا. خلال ما يربو قليلًا عن قرن

واحد، شهدنا مذابح حربين عالميتين، وحملات ستالين التطهيرية في الاتحاد السوفييتي، وثورة ماو الثقافية، وجرائم القتل الجماعية لأعداء حزب الخمير الحمر، وأكثر من ذلك بكثير.

هل أثمرت هذه الكلفة عن أي مكتسبات؟ بينما يمكن بالتأكيد إرهاب الناس، يبقى من شبه المستحيل تغيير معتقداتهم الراسخة. وكيف لنا أن نعلم إن فعلنا؟ بكلمات إليزابيث الأولى ملكة إنجلترا (1533–1603)، لا يمكننا «فتح نوافذ على أرواح البشر». وليس علينا أن نضيع وقتنا في المحاولة. وفقًا لجيفرسون، بما أن الخلافات الدينية لا تسبب أذىً: «لا تشمل الصلاحيات المشروعة للحكومة إلا الأفعال التي تلحق الضرر بالآخرين. ولكن ما من أذى يلحق بي إذا قال جاري إن هناك عشرين إلهًا، أو لا إله. فهو لا يسلب مالي ولا يكسر رجلي».

مصالح متنوعة

تقول حجة ليبرالية كلاسيكية أخرى من أجل التسامح إننا لا يمكن أن نبرر استخدام القوة لتغيير معتقدات الآخرين، أو أساليب حياتهم، أو توجهاتهم الأخلاقية، ما دمنا غير قادرين على الاتفاق على ما هو مقبول أو غير مقبول، ومسموح أو غير مسموح. ومثلما احتج كانط، عندما يختلف الناس كثيرًا بخصوص ما هو مسموح، نحتاج فعلًا أن نحاول تبرير وجهات نظرنا للآخرين، بدلًا من أن نحاول *فرضها* وحسب.

شرح أشعيا برلين، منذ وقت أقرب، أن لكل فرد من الأفراد قيمه العديدة المختلفة –كالأمان، والاستقلال، والعائلة، والثروة، والراحة– وكل منهم يرتب هذه الأمور بشكل مختلف أيضًا من حيث الأولوية. لذا فقد يكون منطقيًا تمامًا بالنسبة

لهم أن يختاروا طرقًا مختلفة للحياة. لا توجد طريقة موضوعية لتقرير ما إذا كانت قيم الناس المختلفين أجدر أو أقل جدارة، أو إذا ما كان ترتيبهم للأولويات أفضل أو أسوأ. إنها ببساطة مسألة رأي ما إذا كانت الثروة أفضل من الراحة، أو إذا كانت العائلة أهم من الأمان. في عالم تتنوع فيه أهداف الناس بكل هذا القدر، لا يمكن لأحد اتخاذ خيارات تصلح للجميع.

ومن ثم فبدلًا من أن نحاول فرض وجهات نظرنا على الآخرين، يقول الليبراليون الكلاسيكيون إن علينا تقبل أن الآخرين كائنات أخلاقية، يتخذون قرارات متدبرة تستحق احترامنا بنفس القدر. قد لا تعجبنا خياراتهم دائمًا ولكن علينا احترامها، وعليهم بدورهم أن يحترموا خياراتنا.

فوائد التنوع

جادل جون ستوارت ميل بأن التبرير الوحيد للتدخل في شؤون الآخرين هو منع الضرر أو التهديد بإلحاق الضرر؛ ولكن اختلافات الرأي لا تضر الذين يتقبلونها. والحقيقة أن ميل قد رأى أن هناك الكثير من الأسباب الإيجابية التي تدفعنا بالفعل للترحيب بهذه الاختلافات في الرأي، بدلًا من محاولة إخضاعها للرقابة. إن الفردية، والأصالة، والابتكار، والأفكار المتنوعة، تشكل حسب ما رأى وقود تطور التقدم البشري.

وحتى لو عبر أحدهم عن رأي خاطئ بوضوح في نظر معظم الآخرين، فقد ينفعنا رغم ذلك. قد يتضح حين يعاد النظر أنه صائب، أو أنه يمتلك عنصرًا ما من الحقيقة والحكمة قد يساعد في تقدم الفهم العام. وحتى لو كانت وجهة النظر خاطئة بالكامل، فقد تشكل مع ذلك تحديًا مفيدًا لرأي سائد كان ليستحيل إلى

دوغما فارغة لو أنه اعتبر حقيقة لا تُناقش. تمامًا مثلما لاحظ أوليفر ويندل هولمز، فإن أفضل اختبار للحقيقة سوق الأفكار.

التنوع والتطور الأخلاقي

من الحجج الأخرى لصالح التسامح، *التطور الأخلاقي* للأفراد. جادل الفيلسوف والسياسي البروسي فيلهلم فون هومبولت (1767–1835)، مثلًا، بأن الغاية الأسمى للكائنات البشرية إنماء الذات: لذا يجب أن يحظى كل إنسان بأكبر قدر ممكن من الحرية وبتجارب متنوعة التي يمكنه الاستقاء منها. وعلى الدولة أن تقوم فقط بدور حارس ليلي، يحمينا من المتعدين، لكن دون التدخل في تطورنا الذاتي.

كان لميل رأي أخلاقي مشابه. لقد رأى أن التدخل بتصرفات الناس يحد من تطورهم ككائنات بشرية أخلاقية. إذ لن يستطيعوا أبدًا التعلم والتطور من تحملهم مسؤولية خياراتهم ما لم يختاروها بأنفسهم. ولا يمكننا احترامهم ككائنات بشرية أخلاقية أو أهلة للمدح إذا كان شخص آخر يملي عليهم كل أفعالهم؛ سيكونون أقرب إلى الروبوتات منهم إلى البشر.

نتائج سيئة

تكمن نقطة أخرى في أن السياسات غير المتسامحة لا تنجح بشكل عام، أو تكون لها عواقب غير محمودة، أو تحقق فعليًا عكس ما يرمي إليه واضعوها.

كمثال على الحالة الأولى، فقد رأينا فعلًا مدى صعوبة زعزعة المعتقدات الدينية للناس. وكذلك فلم تكن المحاولات التشريعية لمكافحة استخدام المخدرات الرائجة فعالة.

من الأمثلة الصارخة على الحالة الثانية العواقب غير المحمودة لفترة الحظر في الولايات المتحدة (1920–1933). فلأن الحظر كان مدفوعًا في معظمه بالاعتراض الأخلاقي على ثقافة الكحول والصالونات، فقد أدى إلى انتقال التجارة إلى الخفاء، تاركًا إياها لأولئك الذين لا يأبهون بخرق القوانين. كانت النتيجة تصاعد عنف العصابات، والفساد في الشرطة وبين المسؤولين الرسميين، والانتشار الواسع لعدم احترام القانون الذي لم يكن مطبقًا بشكل صحيح.

كان لمحظورات أخرى متعلقة بخيارات نمط الحياة، كالدعارة والمخدرات، آثار شبيهة، بظهور عصابات احتكار الاتجار بالمخدرات، وحروب الزعامات المناطقية، والاتجار بالبشر. وأصبحت مواجهة المشاكل الحقيقية الناتجة عن هذه النشاطات أصعب (كالأمراض المنتقلة بالجنس والإدمان)، خصوصًا لأنها دفعت إلى الخفاء، بعيدًا عن أعين السلطات. يتحول المواطنون الملتزمون بالقانون عادةً إلى مجرمين، ويضطرون للتعامل مع مجرمين، ويعرضون للخطر لغياب مراقبة الجودة أو حماية المستهلك التي قد يحصلون عليها في الأسواق القانونية. من جهة أخرى، تتحول موارد أجهزة تطبيق العدالة عن الأنشطة التي تلحق بالفعل ضررًا حقيقيًا بالآخرين.

ثالثًا، ثمة العديد من الأمثلة على تسبب السياسات غير الليبرالية بآثار معاكسة للآثار المنشودة. مثلًا، أدت محاولات منع التمييز في مكان العمل والتأكيد على التقدير الملائم للكفاءات إلى «تمييز إيجابي»، من خلال توظيف الناس لأنهم يكملون الحصص أو الكوتا المفروضة، لا تبعًا للكفاءة. أصبح التعليم الرسمي، المصمم لمنع المجموعات السياسية أو الدينية من السيطرة على عقول اليافعين،

تعليمًا احتكاريًا لا مفر فيه مطلقًا أو إلى حد كبير من التعاليم الدينية السائدة. كذلك فقد أدى القمع السياسي أو الديني ببساطة إلى إشعال الأضغان التي ستنفجر في النهاية بعنف ضد القامعين. وفي أسوأ الأحوال، يمكن للتعاليم الأيديولوجية التي تفرضها دولة مفرطة في القوة كالاتحاد السوفييتي سابقًا أن تؤخر التطور الشخصي والاجتماعي والعلمي لعقود.

المنحدر الزلق

عندما نستخدم القوة القسرية للدولة لقمع الأفكار والتوجهات والسلوكيات التي لا نوافق عليها، فلن تكون هناك نقطة نهاية واضحة. يحذر ميل من «طغيان الرأي السائد»، مفسرًا بأنه حتى لو كان الجميع يرون أن آراءً محددة أو أفعالًا محددة يجب قمعها، فإن هذا ليس تبريرًا كافيًا لفعل ذلك. يجب أن يبقى هنالك «محيط شخصي» من الأفعال والآراء التي لا يمكن للدولة التدخل فيها.

يعود هذا جزئيًا فقط إلى أن الناس يميلون إلى اتخاذ قرارات أفضل لأنفسهم مما يمكن للمشرعين والمسؤولين البعيدين – في النهاية، هم أدرى بظروفهم الشخصية الدقيقة. والسبب الآخر أنه يصبح من السهل للغاية للأغلبية افتراض أن لديهم الحق للتدخل في حيوات الناس، ببساطة لأن الأرقام لصالحهم. ولكن هذه الثقة المتساهلة تسمح للأغلبية، مسلحةً بأدوات القوة القسرية للدولة، بمد تدخلهم لمسافات كبيرة جدًا وبمصادرة حريات الناس الأساسية.

إنه منحدر زلق. فالتدخل في جانب من حيوات الناس يستخدم لتبرير التدخلات الموازية في الجوانب الأخرى. وغالبًا ما تفشل تدخلات الدولة أو تأتي بنتائج عكسية تُرى حينئذ حجةً للمزيد من التدخل. ومن أمثلة ذلك أن عجز

سياسات المخدرات وعواقبها غير المقصودة يستخدم كذرائع لمزيد من تشديد القيود، ما يفاقم مخاطر زيادة عرض المخدرات وتعاطيها، فتتأزم المشاكل الناجمة عن ذلك.

رسم الحد الفاصل

إذن أين يجب أن نرسم الحد الفاصل؟ ما هي حدود تدخل الدولة؟ ما هي النشاطات التي يجب تقبلها، والنشاطات التي لا يجب تقبلها؟ ما هي الحقوق التي على الآباء والأمهات امتلاكها تجاه أبنائهم مثلًا؟ ألديهم حق ضربهم، وختانهم، أو حتى شرب الكحول وتناول المخدرات وهم في الأرحام؟ أو بشكل أكثر تعميمًا، أيجب أن يتاح للكوميديين ورسامي الكرتون حق حرية التعبير للسخرية من دين ما، إذا كانت هذه الأفعال ستثير العنف الذي قد يؤدي إلى إيذاء الأبرياء؟

لا توجد إجابات واضحة لهذه الأسئلة: للناس المختلفين آراء مختلفة. وحصر الإجابات أكثر مهمة حرجة لليبراليين الكلاسيكيين. ذلك أنهم يريدون للقوة القسرية للدولة أن تكون مركزة في أضيق نطاق ممكن، بحيث تمنع الأفعال المؤذية فعلًا وتعاقب عليها. وينبغي أن يكون المكان الدقيق لهذا الحد موضوع مناظرة ونقاش عام: ليس من الحكمة أن نسمح لقادتنا السياسيين باتخاذ القرارات عنا. ولكن الكم الأكبر من الأفعال التي قد لا تسبب إلا أضأل قدر من الإزعاج للآخرين يجب أن يكون مسألة قابلة للنقاش والإقناع، بدلًا من إخضاعه للقبضة الحديدية للدولة.

التسامح والدولة

لم تكن للإغريق القدماء مثل هذه الهواجس. فقد آمن أفلاطون (نحو 427–347 ق.م.) وأرسطو (384–322 ق.م.)، مثلًا، أنه إذا كان شيء ما خيرًا، على الدولة إلزام الناس به. وحتى اليوم، يعتقد العديد من الناس أن القانون يجب أن يمنع الأشياء التي نعتبرها غير أخلاقية.

قبل ميل بأن كثيرًا من الأفعال غير الأخلاقية قد يكون مضرًا، وهو بالضبط السبب الذي دفعنا لاعتبارها غير أخلاقية. ولكن أفعالًا أخرى قد تعتبر غير أخلاقية وربما لا تسبب أذىً للآخرين: بل قد يعتبرها من يفترض أنه ضحية مفيدة، كما في حالة الانتحار بمساعدة طبيب مثلًا. إن استخدام القوة القسرية للدولة ضد هذه الأفعال الحميدة لن يؤدي إلا إلى تقويض رفاه الإنسان.

كل الليبراليين الكلاسيكيين يشككون في سلطة الدولة، ويعتقد من يقع منهم في أقصى الطيف من جهة التحرر أن احتمال إضرار الدولة بحريتنا أكبر من احتمال رعايتها لها. ومن هنا أتت قاعدة ميل بعدم الإضرار: إذا ما شرعنا في منع الأشياء التي لا تسبب أذىً ظاهرًا ولا تهدد بتسبيبه، قد ينتهي بنا المطاف بمنع كل شيء. بالنسبة للوك أو جيفرسون، فإن الدولة وجدت فقط لحماية المواطنين وتوسعة حرياتهم: إن إملاء أسلوب الحياة على أحدهم، أو الترويج لدين محدد أو عرف أخلاقي معين، لم يكن جزءًا من صلاحياتها. لهذا السبب جاء التعديل الدستوري الأول لأمريكا مُصرًا، ليس على التسامح الديني وحسب، وإنما على الحرية الدينية.

الخطر واستخدام القوة

ولكن أنصار التدخل يحتجون بأن لكل فعل على الأقل بعض العواقب التي يحتمل أن تكون ضارة بالآخرين، لذا يجب التعاطي مع كل قضية حسب حيثياتها. في العديد من الدول مثلًا، يمنع التدخين في المساحات المغلقة كالمطاعم ودور عرض السينما. والتبرير المعتاد لهذا ليس أنه يضر المدخن، بل إن الآخرين قد يتعرضون لآثار مرضية إثر التدخين السلبي. مؤخرًا، مُنع التدخين في الحدائق العامة، على أن خطر التدخين السلبي يمكن إهماله؛ لكن الحجة الآن أنه في الحدائق، قد يرى الأطفال الناس وهم يدخنون وربما يحاولون تقليدهم، ما يؤدي إلى معاناتهم من مشاكل صحية.

قد تكون هناك أخطار من هذا النوع؛ ولكن الليبراليين الكلاسيكيين يتساءلون ما إذا كانت هذه الأخطار جسيمة بما يكفي للإيذان باستخدام القوة القسرية لمنعها – أو ما إذا كانت متناهية في الصغر إلى درجة تجعل القيود الإلزامية (أو الغرامات والعقوبات الأخرى) عصية تمامًا على التبرير. ذلك أنه لو اعتبرت حتى المخاطر متناهية الصغر التي تهدد الآخرين أسبابًا وجيهة لتبرير تدخل الدولة، فلن يكون أي فعل بشري على الإطلاق محميًا من التدخل الاعتباطي من السلطات. لن يكون هناك «شأن خاص»؛ ولن تبقى بعدها لا حرية فردية ولا سيادة للقانون.

يجب أن يكون التسامح واعيًا. فهو موجود لسبب: وهو أن احترام الآخرين ككائنات أخلاقية، واحترام حرياتهم، أساس التعاون السلمي في مجتمع حر. ومع ذلك كثيرًا ما يكون سياسيونا ومسؤولونا الرسميون غير مدركين للحظة تخطيهم

ذلك الحد المفصلي. وكذلك فإن العامة، حين تحدث المشكلات، كثيرًا ما يطالبون الحكومة بأن «تفعل شيئًا»، حتى حين يكون تدخل الدولة اعتداءً غير مبرر على الحرية الشخصية. ونحن أيضًا مستعدون أيما استعداد لإجبار الناس «من أجل صالحهم» – بينما في الحقيقة نحن نجبرهم فقط ليخضعوا لقيمنا وانحيازاتنا.

قال الفيلسوف وعالم الأنثروبولوجيا الإنجليزي هربرت سبنسر (1820–1903): «مع أننا لم نعد نجرؤ على إجبار الناس على صالحهم الروحي، ما زلنا نظن أننا مدعوون لإجبارهم على صالحهم المادي: دون أن نرى أن كلا الأمرين على نفس القدر من البطلان وعدم الجواز». ذلك سبب واحد فقط من بين ما يدفع الليبراليين الكلاسيكيين للمناداة بوضع حدود للحكومات.

6. السياسات الليبرالية الكلاسيكية

أصل الحكومة والغرض منها

اعتقد الليبراليون الكلاسيكيون الأوائل أن الحكومة لم تنشأ إلا لحماية حقوق الناس، وتوسيع فرصهم وحريتهم عن طريق تقليل الإكراه والسماح للسلام بأن يسود. وإذا جاز لأحدهم استخدام القوة، فيجب أن تكون الحكومة وحدها، ويجب استخدامها لهذه الأغراض فقط.

بعبارةٍ أخرى، كانت في مخيلتهم حكومة *مقيدة* - مقيدة في السلطة والنطاق، وفي الشرعية بالتأكيد. وبخصوص السلطة فقد أدركوا تمامًا أن من شأن السلطة الرسمية تهديد الحرية، وأدركوا أيضًا ضرورة احتوائها. أما بالنسبة لنطاقها، فقد أصروا على أن الحكومة الشرعية لا تقوم على الإخضاع والقوة، بل على اتفاق مختلف الأفراد – فالغرض الوحيد من إنشائها تعزيز حقوقهم وحرياتهم وفرصهم. وبخصوص *الشرعية*، يوضح لوك أن صلاحية الحكومة تنبع من الأفراد الذين يقبلون فرض قيود على سلوكهم مقابل الحقوق المدنية. لذا، لا يمكن أن تتجاوز صلاحية الحكومة الصلاحية المُوَكَّل لهؤلاء الأفراد منحها. فلا يمكن لها مثلًا إنكار حقوقنا الثابتة مثل الحياة والحرية.

ومن بين الأسباب الوجيهة الأخرى لتقييد الحكومة هشاشة الطبيعة البشرية. فالناس في الحكومة مجرد أشخاص؛ وهم غالبًا ليسوا أحكم ولا أقل انتهازًا من

غيرهم. لكنهم يمارسون سلطة قسرية هائلة، لا سيما سلطة تغريمنا وسجننا. وليس من رجاحة العقل السماح لهم بممارسة تلك السلطة كما يحلو لهم؛ يجب أن تكون مضبوطة ومقيدة. فلا يثق الليبراليون الكلاسيكيون بالصلاحية المطلقة، حتى لو حظيت بدعم الغالبية العظمى من الشعب.

وظائف الحكومة

لكن أليست هذه النظرة للحكومة ضيقة للغاية؟ غالبًا ما يصور الليبراليون الكلاسيكيون كاريكاتوريًا على أنهم يؤمنون بعدم التدخل أو *بدولة حارسة ليلية* مصغرة لا وظيفية. ويقول النقاد إنه لو كان على الجميع أن يتفقوا على سبب وجود الحكومات، فلن يجدوا الكثير ليتفقوا عليه، وسيبقون عالقين في الفوضى.

تمضي الحكومات الحديثة إلى ما هو أبعد بكثير من النطاق والسلطة التي كان الليبراليون الكلاسيكيون الأوائل مستعدين لمنحها إياهما. بل إن الليبراليين الكلاسيكيين المعاصرين كثيرًا ما يتقبلون إمكانية أن تكون للحكومات وظائف مفيدة تتجاوز الحفاظ على قاعدة عدم الإضرار لميل وتعزيز حرية المواطنين. اشتهر ميلتون فريدمان بتأييد *ضريبة الدخل السلبية* لإعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء، و*قسائم التعليم* التي تمولها الدولة، المصممة لمنح الأسر الفقيرة إمكانية الحصول على التعليم.

اعتقد آدم سميث نفسه أنه بالإضافة إلى حماية العامة عن طريق الدفاع ونظام العدالة، يجب على الحكومة توفير الأشغال العامة مثل الجسور والموانئ، والمساهمة في التعليم العام.

رغم أن هناك بعض الأشياء المفيدة التي يفضل القيام بها جماعيًا، لكن السؤال هو أين سيرسم الخط الفاصل؟ لا تعين على ذلك حقيقة أنه غالبًا ما يصعب البت بالتحديد في وقت وقوع ضرر حقيقي أو الإنذار بوقوعه، أو في تحديد الفوائد المتوقعة للتدخل.

لقد اعتقد ميل مثلًا، وهو المدافع عن حرية التعبير، أن مبدأ عدم الإضرار قد يبرر الرقابة. ودعا أيضًا إلى فرض واجبات مختلفة على الأفراد لمساعدة الآخرين – مثل الشهادة في المحكمة، وضمان تعليم أطفالك تعليمًا مناسبًا. وارتأى دورًا للحكومة في تنظيم التجارة، وساعات العمل، والأجور ومزايا مكان العمل. ودعا إلى قوانين الرعاية الاجتماعية لتوفير العمل للقادرين بدنيًا وتوفير الحد الأدنى من مستويات المعيشة للآخرين. واعتقد أنه يجب على الحكومات إنشاء البنى التحتية مثل الطرق والصرف الصحي. ودعا إلى دعم عام للبحث العلمي والفنون. إذ يمكن للمنافع العامة الصغيرة حتى، حسب اعتقاده، أن تبرر مثل هذه التدخلات. وسيختلف العديد من الليبراليين الكلاسيكيين مع هذا كله.

في الآونة الأخيرة، سرد فريدريك هايك أيضًا، في كتاب صدر حتى عن سلطة الدولة المفرطة (*الطريق إلى العبودية*)، بعض الوظائف التي اعتقد أنه يمكن للحكومات توليها شرعيًا. فشملت تزويد الناس بالحد الأدنى من الغذاء والمأوى والملبس، بما يكفي للحفاظ على صحتهم وقدرتهم على العمل؛ ونظام تأمين اجتماعي شامل للمصائب التي يصعب تأمينها؛ والمساعدة بعد الكوارث الطبيعية، التي لا يستطيع الأفراد الاستعداد لها أيضًا؛ والسياسة الاقتصادية لمكافحة دورات الأعمال والبطالة التي تخلقها.

يخشى العديد من الليبراليين الكلاسيكيين من كون هذه الإجازات نذير عواقب شديدة الخطورة. فكما اشتكى هايك نفسه، «لطالما كانت حالات الطوارئ ذريعة تآكلت بموجبها ضمانات الحرية الفردية» - فعندما ندع الدولة توفر الإغاثة في حالات الطوارئ والغذاء، والمأوى، والملبس، والتعليم والرعاية الصحية، لن يكون سهلًا الحفاظ على الحد الفاصل بين ما يعتبر ضرورة لقلة ووسيلة راحة لكثيرين. بعبارةٍ أخرى، لا يوجد حد واضح لهذا التدخل الحكومي.

حاول آدم سميث تحقيق المستحيل بقوله إن تدخلاته -الجسور والموانئ ودعم التعليم- مجرد بنية تحتية تسمح للبشر بالتعاون مع بعضهم اجتماعيًا واقتصاديًا. وبالتالي *يعززون* الحرية بدلًا من تهديدها. يرى هايك أيضًا تدخلاته محاولةً لإبقاء الناس قادرين على إعالة أنفسهم؛ ومرةً أخرى، تتمثل فكرته في توفير ما يلزم فقط لتمكين الأفراد الأحرار من العيش والعمل والتعاون معًا.

ومع ذلك، فإن *أي* نشاط حكومي، مهما كان قيمًا، يتطلب انتهاك بعض حقوق الناس وحرياتهم - وخاصةً، أخذ ممتلكاتهم، في شكل ضرائب، لدفع تكاليف أنشطة الدولة. يجد بعض الليبراليين الكلاسيكيين، الذين يزعمون أن الملكية أحد الأشياء التي توجد الحكومة *لحمايتها*، صعوبةً في تبرير هذا. يريد الآخرون ببساطة التأكيد على أن المنفعة العامة -مهما كان تعريفها- كبيرة كفاية لتبرير التطفل على حقوق الأفراد وحرياتهم.

يتمثل الخطر الواقعي في «توسع المهمة» - أي بدء الحكومات ببعض الأشياء التي يتضح أنها مسؤوليات جماعية، ثم توسع صلاحياتها ووظائفها، دون نقطة انتهاء واضحة. ربما يكون الليبراليون الكلاسيكيون أفضل تأهيلًا من غيرهم لوضع

الحدود، لأنهم يدركون الحاجة إلى حكومة *مقيدة* ومخاطر ازدهار سلطة الحكومة. ويدركون لم يجب ألا *توفر* الحكومة بعض الأشياء بنفسها، مع أنها قد تؤدي دورًا في ضمان *توفرها*، مثل الإغاثة الطارئة. ويفهمون أيضًا لماذا يجب أن تظل الحكومة *حكمًا* وألا تصبح *لاعبًا* في السوق، رغم أنها قد *تنظم* السوق؛ ولم ينبغي ألا تتوسع المساعدة التي تقودها الحكومة لأشخاص ومجموعات معينين منكوبين إلى إعادة توزيع الدخل طويلة الأجل وواسعة النطاق.

أسطورة العدالة الاجتماعية

بالضد من ذلك، يعتقد «الليبراليون الجدد» أن إعادة توزيع الدخل هو بالضبط ما يجب *أن تفعله* الحكومات. فهم يرون عدم المساواة والفقر نتيجة للسلطة غير المتكافئة وقوانين الملكية غير العادلة التي تعود بالنفع على أرباب العمل والأغنياء ولكنها تضر بالعاملين والفقراء. وبالتالي، لتعزيز «العدالة الاجتماعية» يجب على الحكومة تصحيح اختلال ميزان السلطة وإعادة توجيه الثروة والدخل من أفضل الناس حالاً إلى أسوأهم.

يعتبر الليبراليون الكلاسيكيون هذا إساءة استخدام جسيمة لكلمة «العدالة». فالعدالة بالنسبة لهم هي *العدالة التبادلية*، أي حل النزاعات بين الأفراد ودعم حقوق وحريات الأفراد بمعاقبة من يعتدي عليها. وهي تتعلق بكبح التهديدات والعنف، وتعويض الذين يزداد وضعهم سوءًا بسبب الإكراه. وتتعلق بالسلوك الذي نتوقعه ومن حقنا أن نتوقعه من بعضنا بعضًا.

ومن ثم فإن العدالة الحقيقية تركز حصرًا على كيفية تصرف الناس تجاه بعضهم. فالسرقة غير عادلة؛ والإصابة بالإنفلونزا محنة لكنها ليست ظلمًا، فما من أحد قد ظُلم. من ناحية أخرى، تعد *العدالة التوزيعية* أو الاجتماعية مختلفة تمامًا. فهي تتعلق بتوزيع الأشياء بين أعضاء متفرقين لمجموعة ما. وتسعى إلى تغيير هذا التوزيع -نحو مزيد من المساواة عمومًا- حتى لو كان التوزيع القائم نتيجة لماجريات الأمور ببساطة، ولم يتسبب فيه سوء تصرف أحدهم أو ظلمه.

لو دفع 100,000 شخص مثلًا لمشاهدة مغنٍ مشهور في ملعب، سينهون الأمسية أفقر قليلًا وينهيها المغني أغنى بكثير. لكن لم يرتكب أحد أي خطأ ولم يُكره أحد على شيء. لذا يتساءل الليبراليون الكلاسيكيون: كيف يمكن أن يكون التوزيع الناتج للثروة *ظالمًا*؟ ويشيرون إلى أن إعادة تحقيق المساواة *يتطلب إكراهًا* - أي أخذ ثروة المغني الجديدة قسرًا لإعادتها إلى الجمهور. في الواقع، وحسب قول نوزيك، سيتطلب الأمر *إكراهًا مستمرًا ومتكررًا* للحفاظ على هذه المساواة مستقبلًا.

وثمة مشاكل عملية أيضًا. إذ تعد المساواة الكاملة في الدخل مستحيلة: فلماذا يتكبد الناس عناء العمل الجاد، أو العمل مهما كان، إذا كانوا يتقاضون نفس رواتب العاطلين؟ لذلك تركز «العدالة الاجتماعية» أكثر على إعادة التوزيع وفقًا *للحاجة*، أو بما يتناسب مع *القيمة* التي يقدمها الناس للمجتمع. ولكن من يقرر من هو المحتاج، ومن أعلى قيمة؟ وهل يعتبر من يصبح فقيرًا بسبب الكسل المطلق أقل «احتياجًا» ممن يدمر إعصار منزله وعمله؟ هل إسهام المرض في المجتمع أكبر من عازف الكمان؟ لا توجد طريقة موضوعية للحكم: إن القرار شخصي تمامًا. ومع

ذلك، وعلى خلفية مثل هذه الأحكام التعسفية، يستولي دعاة «العدالة الاجتماعية» على ممتلكات الناس وحريتهم.

وليس هذا فحسب، بل إن «العدالة الاجتماعية» تعامل الناس بشكل مختلف: إذ يدفع الناس مبالغ مختلفة من الضرائب، أو يتلقون مبالغ مختلفة من دعم الدولة، اعتمادًا على مدى ثرائهم أو فقرهم. وهذا ينتهك سيادة القانون – مبدأ أن القانون يجب أن يعامل الناس على قدم المساواة وأنه لا ينبغي مساعدة أي شخص أو إلحاق الأذى به بقرارات تعسفية تتخذها السلطات.

لذا يرفض الليبراليون الكلاسيكيون أي إعادة توزيع شاملة للثروة أو الدخل. قد يؤيدون بعض الإغاثة الطارئة المؤقتة التي تنظمها الدولة؛ لكنهم ينكرون حق أي شخص في الحصول على دعم اجتماعي طويل الأمد – لأن ذلك يعني أن الآخرين ملزمون بدعمهم، ولو بالإكراه إذا لزم الأمر، رغم أنهم لا يلامون أبدًا على ظروف إخوانهم المواطنين المؤسفة.

لا يعني هذا أن حال الفقراء سيئ في مجتمع ليبرالي كلاسيكي. بل تميل المجتمعات الحرة إلى أن تكون أكثر ثراءً، ومن الأفضل أن تكون فقيرًا في بلد غني بدلًا من بلد فقير. يميل الناس في البلدان الغنية أيضًا إلى المساهمة أكثر عن طريق العطاء الخيري والأعمال الإنسانية؛ رغم أنه لا يقع عليهم أي التزام قانوني لمساعدة المحتاجين، لكنهم يمتلكون الموارد لدعم الواجب الأخلاقي الذي يشعرون به تجاههم.

الخيار العام والمصالح الخاصة

على أي حال، يشكك الليبراليون الكلاسيكيون بشدة في كيفية اتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بمسائل مثل إعادة التوزيع. وقد دعمت شكوكهم بعمل مدرسة الخيار العام، التي طبقت المفاهيم الاقتصادية على عملية صنع القرار السياسي، ووجدتها قاصرة بشدة.

لطالما تحدث عموم «اقتصاديو الرفاه» عن *فشل السوق* والحاجة إلى اتخاذ إجراء حكومي لتصحيحه. إن ما نسوه هو وجود *فشل* حكومي أيضًا. فالسياسيون والمسؤولون ليسوا ملائكة: هناك الكثير من المصالح الذاتية في النظام الديمقراطي كما هو الحال في السوق الخاصة.

فالانتخابات، مثلًا، معارك مصالح متنافسة، تقرر فيها الأغلبية ما ينبغي عمله. وهذا تهديد كبير للأقلية – مثل النكتة القديمة عن كون الديمقراطية ذئبين وخروف يقررون ما سيتناولون على العشاء. وما يزيد الطين بلة حقيقة هيمنة جماعات الضغط على الانتخابات، التي تشن حملات قوية للفوز بالفوائد الانتخابية لمصالحها شديدة التركيز. وكثيرًا ما تعمل مجموعات المصالح على إنشاء تحالفات تدعم بعضها بعضًا لتعظيم نفوذها الانتخابي. من ناحية أخرى، يتعين على الساسة استرضاء تحالفات المصالح المكتسبة هذه لكسب أصواتها – فعل كل حال، يتعين حتى على أكثر الساسة حرصًا على المصلحة العامة أن يُنتخبوا ليتمكنوا من فعل أي شيء. والذين يخسرون، بطبيعة الحال، هم «الأغلبية الصامتة» – أي عامة الشعب، الذين تكون مصالحهم أكثر تشتتًا.

ولا تعد القرارات في الهيئة التشريعية أفضل. فلتشريع إجراءاتهم الخاصة، أشرك المشرعون زملائهم في جولات من «صوتوا لإجراءاتي، وسأصوت

لإجراءاتكم». لذلك زادت القوانين أكثر مما يريده أي شخص حقًا، وما زاد أكثر هو استغلال عامة الشعب غير الممثلين. وعند تنفيذ هذه القوانين، يكون للبيروقراطية مرةً أخرى مصالحها الخاصة – فربما تزيد من حجم وتعقيد البرامج لتوسيع إمبراطورياتها.

الليبرالية الكلاسيكية والديمقراطية

الليبراليون الكلاسيكيون ديمقراطيون، ولكنهم *ديمقراطيون متشككون*. إنهم يقبلون وجود بعض الوظائف الدنيا التي تتطلب عملًا جماعيًا. ويعتقدون أنه يجب على عامة الشعب، وليس بعض النخبة القوية، اتخاذ القرارات العمومية بشأن ماهية تلك الوظائف وكيفية تحقيقها. ويشيرون إلى أن الحكومة التمثيلية قد تكون أفضل طريقة لاتخاذ وتنفيذ تلك القرارات.

لكنهم يعرفون أن العملية الديمقراطية أبعد ما تكون عن الكمال. إنها ليست عملية *توفق بين المصالح المختلفة* (كما تفعل الأسواق)، بل عملية *نختار فيها بين المصالح المتضاربة* - وهو خيار يمكن أن يفوز فيه جانب واحد فقط. وتشوبها المصلحة الذاتية للناخبين والممثلين والمسؤولين؛ فيمكن أن تؤدي إلى نتائج غير عقلانية للغاية؛ وكثيرًا ما يؤدي ذلك إلى استغلال الأقليات وكبح حرياتهم، وكل ذلك باسم «الديمقراطية».

لهذه الأسباب، يؤكد الليبراليون الكلاسيكيون أن صنع القرار الديمقراطي يجب أن يتقيد بقواعد معينة، ويجب أن يركز بدقة على تلك القضايا التي لا يمكن البت فيها بأي طريقة أخرى. من المؤكد أن الديمقراطية التمثيلية أفضل شكل مبتكر

من أشكال الحكومة حتى الآن، والتي تجعل الكثير من الناس (وتقريبًا كل أولئك الذين كانوا في السلطة) يجادلون بأنه يجب البت في المزيد والمزيد من الأشياء عن طريق العملية الديمقراطية. لكن هذا يعني البت فيها من خلال العملية *السياسية*. والسياسة ليست دائما قوة حميدة. فكلما زادت الأمور المحسومة سياسيًا، أصبح من الأسهل تقويض حقوق وحريات الأفراد، واستغلال أولئك الذين يمارسون القوة القسرية للدولة الأقليات أو قمعها.

بالضد من ذلك، بالنسبة إلى ليبرالي كلاسيكي، تعد الحقوق والحريات للجميع: فهي ليست مسألة أعداد وأغلبية. إن الديمقراطية التمثيلية الأصلية ليست مثل الديكتاتورية المنتخبة، ولا ينبغي السماح لها بالتحور إليها. فلا يرخِّص نجاح انتخابات الأغلبية الفائزة معاملة الآخرين تمامًا وفق اختياراتها.

وبالإضافة إلى تقييد العملية الديمقراطية -السياسية- في تحديد القضايا التي يجب البت فيها، ولا يمكن البت فيها، إلا جماعيًا، يسعى الليبراليون الكلاسيكيون أيضًا إلى حماية حقوق وحريات جميع الأفراد عن طريق فرض قيود على كيفية سير العملية وكيفية اتخاذ مثل هذه القرارات.

الدساتير والحرية

إن الدستور هو إحدى طرق تحديد تلك القيود، ومنحها قوة لا يمكن أن يتجاوزها بسهولة أولئك الذين يصادف أنهم في الأغلبية وفي السلطة حينها. وهذا لا ينجح دائمًا: فحتى البلدان التي تبدو ذات دساتير ليبرالية قوية ليست محصنة ضد الزيادات السريعة في حجم الحكومة ومن تقويض الأغلبيات للحقوق والحريات

الفردية. تصعب حماية الحريات الدستورية إذا فقد عامة الشعب فهمهم لأهميتها وعزمها على حمايتهم.

لكن الليبراليين الكلاسيكيين يعتقدون عمومًا أن وضع قيود دستورية يمنحنا أفضل فرصة لحماية الحقوق والحريات الفردية.

ومن خلال قواعد مثل *فصل السلطات والضوابط والموازين* -مثل الحكومة متعددة الغرف، والنظام الفيدرالي، والتفتيش القضائي- يمكننا أن نحاول منع جماعات المصالح المكتسبة من السيطرة على عملية صنع القرار بأكملها.

ولن يضمن الدستور الليبرالي الكلاسيكي أن سلطة الحكومة محدودة وموزعة فحسب. بل وسيضمن تطبيق القوانين بالتساوي على الجميع، بحيث لا يمكن معاملة مجموعات المصالح الخاصة -ومن بينهم السياسيون والمسؤولون الحكوميون أنفسهم- معاملة خاصة.

قد يعين هذا الدستور أيضًا حدود سلطة الدولة بتحديد الحقوق الأساسية للأفراد، والتي لا تملك الدولة أي سلطة عليها (فمواطنوه المؤسسون لا يستطيعون نقل سلطة إلى الدولة للإضرار بحقوق الآخرين التي لا يملكونها هم أنفسهم). وفي حين أن *وثيقة الحقوق* هذه قد تذكر الجميع بشكل مؤاتٍ بالحقوق الأساسية مثل الحياة، والحرية، والملكية، وحرية التعاقد، والفكر والكلام، لكن لا يمكنها تعديد *كل* حق وحرية. وكما يقول هوبز، يجب أن نكون أحرارًا في فعل أي شيء ضمن «صمت القانون» - لكن النظام القانوني الذي سيحاول سرد كل ما *يمكننا* القيام به، بدلًا

من الأشياء القليلة التي *لا يمكننا* القيام بها، سيكون طويلًا، ومعقدًا، ومعيبًا ومقيد على نحو مؤلم.

بل ينبغي أن يكون هناك افتراض عام بأن الناس أحرار في السعي لتحقيق غاياتهم بأية وسيلة سلمية، مع مراعاة بعض الاستثناءات المنصوص عليها في القانون. ولا حاجة إلى توضيح حرياتنا العديدة، الوارد ذكر معظمها ضمنًا في التسليم العام بالحرية.

شرعية الحكومة

كما أشار الكاتب والسياسي السويسري الفرنسي بنجامين كونستانت (1767–1830)، لا توجد الدساتير لتقوية قادتنا، بل لتقييدهم. لا يحق لأي منا أن يحكم أي شخص آخر؛ يجب أن تكون مسألة تراض. وإذا فقدت الحكومة رضا العامة، فإنها تفقد سلطتها بالكامل، وتصبح قوتها القسرية غير شرعية.

يجب أن يبقي ذلك الحكومة محدودة، وكما ذكّرنا فرانك نايت: لن نتمكن أبدًا من الاتفاق على أي مجموعة واسعة من السلطات. لكن الحكومات مقيدة بخطر التمرد – وذلك عن استحقاق تام أيضًا، بحسب رأي لوك وبين.

ومع ذلك، نظرًا للقوة القسرية المتاحة لها، يظل بإمكان أكثر الحكومات ظلمًا البقاء لفترة طويلة جدًا. تعد الانتخابات، بكل عيوبها، أكثر طريقة سلمية لعزل الحكومات. وهي مثل الدساتير، ليست موجودة لاختيار قادتنا، بل لتقييدهم. إن صمام الأمان هذا مهم للغاية: فكما يصر الليبراليون الكلاسيكيون، لا ينبغي أن

يخضع الأفراد للقرارات التعسفية التي يتخذها الآخرون، حتى لو كانت حكومة ذات شعبية كبيرة.

7. المجتمع الليبرالي الكلاسيكي

بما أن الليبراليين الكلاسيكيين يشككون في سلطة الحكومة، فمن الإنصاف سؤالهم عن رأيهم بخصوص الطريقة الأنسب لتنظيم المجتمع. والحق أنهم يقدمون تفسيرًا متماسكًا لكيفية تنظيم المجتمع لنفسه، دون الحاجة إلى وجود سلطة مركزية – وهذه فكرة *النظام التلقائي*.

أنظمة تلقائية

إن فكرة النظام التلقائي قديمة العهد، ومن المؤكد أنها تعود إلى زمن الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو (1689–1755)، الذي شرح كيف يستطيع الأفراد الحريصون على مصلحتهم الذاتية، دون قصد، خلق نظام اجتماعي مفيد عمومًا. وصف الباحث التنويري الإسكتلندي آدم فيرغسون (1723–1816) المؤسسات الاجتماعية بأنها «نتيجة عمل بشري، وليست نتيجة تصميم بشري» – وهي فكرة أسماها آدم سميث «اليد الخفية».

في الآونة الأخيرة، حدَّ هايك تلك الفكرة. ونوّه بميلنا إلى تقسيم العالم إلى *طبيعي* و*اصطناعي* – أي تصوّر الأشياء *الطبيعية* على أنها برية، وغير عقلانية، وتفتقر إلى الهيكلية والتنظيم، بينما تكون *الاصطناعية* مخططةً، وعقلانيةً، ومنظمةً ومنهجيةً – وعليه نسلم ببساطة بأنها الأفضل.

لكن هايك يرى فئة أخرى من الأشياء المنظمة، لكنها ليست مخططة أو متعمدة. ومن أمثلتها أسراب الإوز المهاجرة على شكل حرف V، أو مجتمعات النحل أو النمل الأبيض المعقدة. لم تُصمم هذه الهياكل الاجتماعية نتيجة وعي المخلوقات المعنية، لكنها نتيجة منظمة لسلوكها الفردي.

تظهر مثل هذه الأنظمة التلقائية في المجتمع البشري أيضًا. فلغتنا المعقدة مثلًا لم تُصمم وقواعدها عمدًا من قبل أي شخص، بل نمت ببساطة لأنها كانت مفيدة. (من المثير للاهتمام أن لغة الإسبرانتو، المصممة عمدًا لتكون لغةً أوروبيةً شاملةً، لم تحصل على أي شعبية تُذكر، بينما تظل اللغات الأخرى التلقائية في أوروبا مزدهرة).

وبالمثل، لم يُخلق *القانون العام* عن قصد، مثلما نشأ قانون نابليون التشريعي؛ لقد انبثق ببساطة من آلاف الأحكام الصادرة في قضايا فردية. وبالمثل فإن *الأسواق والأسعار والمال* تطورت بسبب فوائدها، لا لأن أحدًا اخترعها قاصدًا.

وعليه فإن الأنظمة الاجتماعية لا تحتاج إلى حكومة، أو تخطيط، لتؤدي وظيفتها أو تكون فعالة أو حتى عقلانية. إنها تظهر عبر التفاعل الحر بين الأفراد، إذ يسعى كل منهم إلى تحقيق أهدافه الخاصة، مع احترام حقوق الآخرين وحرياتهم. ومن المرجح أن يؤدي تدخل الحكومة إلى تحويل هذا النظام إلى فوضى.

تطور الأنظمة التلقائية

تأخذ الأنظمة التلقائية *مسارًا تطوريًا*. فاللغة والقانون العام والأخلاق والعادات والأسواق جميعها تتغير وتتكيف مع احتياجات العصر. والنسق هذه ذاتية التنظيم والترتيب عمومًا – إذ تتطلب بعض القواعد العامة لإبقاء عملها مستمرًا، دون حاجة إلى أي فرد لتصميمها وتخطيطها.

قد لا تتكيف هذه النسق تكيفًا مثاليًا طوال الوقت، لكن ما يتأقلم منها جيدًا يستمر ويزدهر متفوقًا على البقية. وسيكون هذا التقدم التطوري القائم على المحاولة والخطأ أسرع بكثير حين يمتلك الأفراد حرية إنتاج أفكارهم الخاصة بوفرة، مقارنة بما يكون عليه الحال في ظل سيادة أفكار السلطة فقط.

لنتأمل على سبيل المثال في حشد من الناس في محطة قطارات مزدحمة، يهرعون جميعًا نحو قطارات مختلفة عبر مخارجها ومداخلها. بطريقة ما، يصل الجميع إلى وجهاتهم دون الاصطدام ببعضهم. ذلك أن كل واحد منهم يعدل اتجاهه آخذًا في الاعتبار أن الآخرين يعترضون طريقه. قد يكون طريقهم النهائي بين القطار والمدخل شديد البعد عن أن يكون خطًا مستقيمًا، لكنهم يصلون إلى وجهتهم بسرعة عمومًا ودون وقوع حوادث. وإذا بحثنا عن البديل –أي توجيه هؤلاء الآلاف عبر السؤال عن وجهتهم ثم رسم أكثر الطرق كفاءة عبر المحطة– سنواجه كابوسًا إداريًا. لكن من حسن الحظ، تحل المشكلة نفسها بتلقائية مطلقة.

القواعد والنظام

تحل المشكلات آنفة الذكر نفسها لأننا نتكيف مع الآخرين بطرق يمكن التنبؤ بها – في حالة المحطة، نحاول تجنب الاصطدامات عن طريق الإشارة إلى المكان الذي

نتجه إليه بمهارة والتكيف مع إشارات الآخرين أيضًا. مثل هذه القواعد السلوكية، أو «الآداب العامة»، تعطي نتيجةً تلقائيةً ومفيدةً. في سيناريو معاكس تمامًا، إذا تصرفنا جميعًا بصورة غير متوقعة، لن ينتج عن تصرفنا سوى الارتباك والصراع.

بالنظر إلى واقع الأنظمة التلقائية، قد لا تُسجَّل هذه «الآداب»، وقد تكون معقدةً للغاية. فالنحل مثلًا لا يملك مهارة الكتابة ولا هيكل القيادة، ومع ذلك يحافظ على مستعمرات مزدهرة من 50,000 نحلة أو أكثر، ببساطة عبر العمل المنظم لكل فرد.

أما بخصوص الأنظمة البشرية، فيؤكد تلاميذ المدارس على أن قواعد النحو، التي بُنيت عليها لغتنا، صعبة الوصف، رغم أننا نستخدمها دون تفكير كل يوم. وينطبق الشيء نفسه على قواعد العدالة، أو التصرف بأمانة وإنصاف، أو الأخلاق؛ يمكننا إدراك وجود خلل في القواعد وقت وقوعه، رغم أننا لا نستطيع دائمًا شرح ماهيتها.

ثم إن هذه القواعد الداعمة للنظام قد تطورت لأنها مفيدة وتكيفية، لا لأننا صممناها بوعي. وهي تضع قيودًا طوعية على أفعالنا، ما يزيد من إمكانية توقعها، ومن ثم تسهل الحياة الاجتماعية. تعتبر القواعد مثل حقوق الملكية والتقاليد والعادات والأخلاق والصدق والاحترام والعادة موقد النار الذي يحوي نار الحرية الفردية. ورغم أنها لم تُختَرَع، فهي تشتمل على «حكمة» لاشعورية عن السلوك الذي يؤدي إلى تعزيز تفاعل اجتماعي سلس.

العدل وسيادة القانون

إذن فالنظام التلقائي معتمد على السلوك الفردي المتوقع، ويستحيل أن يتخلى عنه. وأساس نظامنا الاجتماعي أو السياسي، كما يرى الليبراليون الكلاسيكيون، هو *قواعد العدالة*.

مثل النحو، لا تُصمم قواعد العدالة بوعي، بل تتطور لأنها نافعة؛ ونحن نتبعها على نطاق واسع، مع أننا غير قادرين على شرح ماهيتها بدقة طوال الوقت. إننا *نحاول* بكل تأكيد تدوينها وتأطيرها في كتب القانون. لكننا حينئذ لسنا من *يخلق* قواعد العدالة، بل من *يحاول* اكتشاف ماهيتها.

يستطيع المشرعون تمرير «القوانين»، لكنها قد لا تكون مجرد قوانين. فقد تطبق مثلًا بأثر رجعي (فتعاقب الناس على أفعال لم تكن إجرامية وقتها)، أو ربما يتعذر تنفيذها (فيستحيل الامتثال لها)، أو تكون غير *مفهومة* (متناقضة أو يفوق تعقيدها الفهم)، أو *مطبقة تطبيقًا غير عادل* – وكلها حالات تسيء إلى فكرة العدالة التي نشأنا عليها، أو كما يقول بعض الليبراليين الكلاسيكيين، تسيء إلى *القانون الطبيعي*. وعليه فإن مثل هذه التشريعات لا تستحق اسم «قانون».

سيادة القانون

يؤمن الليبراليون الكلاسيكيون بأن النظام الاجتماعي التلقائي والتعاوني والمتوقع والسلمي والمستقر والعادل لا ينشأ إلا عبر اتباع قواعد *عامة* (دون وجود كتلة محيرة من الاستثناءات) و*عالمية* (تنطبق على الجميع) و*مستقرة* (لا تتغير كثيرًا لتلافي ارتباك الأفراد بشأن ماهيتها).

ونظرًا إلى عجز معظمنا عن شرح قواعد النحو، ناهينا عن قواعد الحياة الاجتماعية، فمن المنطق إبقاء الأمور بسيطة. إن وجود قواعد *عامة* و*مستقرة* يعني أن الجميع يعرف المتوقع منها، ما يزيد بدوره من قابلية توقع أفعالنا، ويعزز ثقتنا عند وضع الخطط. والأمر نفسه ينطبق على القواعد *العالمية* – مع وجود ميزتها الجوهرية الإضافية التي تجعل تفضيل أشخاص أو مجموعات معينة أو استغلالها مستحيلاً.

تلك هي سيادة القانون، على عكس الحكم التعسفي لأصحاب السلطة. وإن الليبراليين الكلاسيكيين ليؤكدون على دورها في منع السياسيين والشرطة والمحاكم والمسؤولين الآخرين من إساءة استخدام سلطتهم القسرية. وهي أيضًا تعفينا من شرور شائعة عديدة، كالاعتقال التعسفي، والسجن دون محاكمة، والمحاكمة المضاعفة (المحاكمة مرات عدة عن الجريمة نفسها)، والمحاكمات الجائرة، وانحياز القضاة، وتزوير الانتخابات، والتشريعات غير العادلة.

حماية سيادة القانون

مع أن الليبراليين الكلاسيكيين يؤمنون بحكومة *محدودة*، لكنهم يرون في الحفاظ على سيادة القانون مهمةً غير هينة. إذ يتطلب الأمر آليات تضمن علنية الانتخابات والتعيينات ونزاهتها، مع الحفاظ على استقلال القضاة، والتدقيق في عمومية القوانين وعالميتها. وهذا يقتضي تخصيص موارد لنظام العدالة: لا تتحقق العدالة مثلاً إذا استغرق الأمر سنوات حتى تصل القضايا إلى المحكمة بسبب البيروقراطية، أو إذا كانت رواتب رجال الشرطة والقضاة شحيحة، ما يدفعهم إلى الاستعاضة عنه بالاعتماد على الرشاوى.

تستطيع *الدساتير* أن تساعد على حماية هذه العدالة الطبيعية: يمكنها تكريس *ضمان الحقوق* في النظام القانوني فتضمن المعاملة العادلة؛ وتحديد *المجال الشخصي* الذي لا يعترضه تشريع ولا مسؤول. يمثل تراث *القانون العام* حصنًا آخر للحرية: تُبثّ القضايا الفردية ويُنظر فيها في المحكمة، ومن هنا نعزز فهمنا لماهية قواعد العدالة الحقيقية. أما الحماية الثالثة فهي *حرية التعبير*: إذا سُمح للأفراد بانتقاد التشريعات وإدارة شؤون العدالة علانية، ستخضع عملية التشريع لمزيد من التمحيص، وسيمتكن الناس من الاعتراض بنشاط على التشريعات والإجراءات القانونية الظالمة.

تهديدات لسيادة القانون

إن كل ذلك بعيد تمام البعد عن وجهة نظر العديد من المشرعين اليوم. فهم يريدون للمحاكم أن تنصاع للأغلبية المنتخبة التي يقولون إنها على اتصال أوثق باهتمامات الشعب مقارنةً بالقضاة. وهم يتجاهلون القيود الدستورية، بحجة فهمهم الظروف الراهنة فهمًا أفضل ممن وضعوا الدستور قبل عقود أو قرون. ولا يرون وجود الحقوق أمرًا طبيعيًا ومصونًا، بل امتيازات تمنحنا إياها الهيئة التشريعية. ويؤمنون أيضًا بأن التشريع ينبغي أن يرعى «المصلحة العامة»، حتى على حساب الحرية الفردية.

لكن أي تشريع تقريبًا، مهما كان جائرًا أو قسريًا، يمكن تبرئته بحجة «المصلحة العامة» – التي يحددها المشرعون أنفسهم حتمًا. والليبراليون الكلاسيكيون، الذين لا يمكن وصفهم بالانفصال عن الواقع، يرون أن المحاكم وصي ضروري على حقوق الأفراد وحرياتهم، إذ تحرص على تحقيق أهداف المشرعين

قصيرة المدى ومصالحهم المكتسبة، وإلغاء التشريعات الجائرة والتأكد من امتثال الجميع للقوانين العادلة، ومن بينهم من في سدة الحكم.

ولهذا السبب جادل هايك بقوة بأن القانون العام، الذي نتج عن النزاعات التي نوقشت في المحاكم، ضامن أفضل للعدالة، مقارنة بالقوانين التي يضعها السياسيون – وهذا ما يؤيده معظم الليبراليين الكلاسيكيين. فبالنسبة إليهم، تتطلب سيادة القانون تطبيق القواعد القانونية تطبيقًا عادلًا وموحدًا على الجميع. وفي حين أن هذا الوصف ينطبق عمومًا على القانون العام، فغالبًا ما تصاغ القوانين التي يضعها السياسيون لمنفعة (أو إضرار) مجموعات معينة – وهذا أحد الأسباب التي تشكك الليبراليين الكلاسيكيين في مثل هذا التشريع.

عقلانية الأنظمة الطبيعية

رغم تصور الكثيرين أن مجتمعًا بلا توجيه مركزي سيكون حتمًا جامحًا وغير عقلاني، يؤمن الليبراليون الكلاسيكيون بأن الأنظمة التلقائية *أكثر* عقلانية. إذ تفوق قدرتها على معالجة المعلومات وتوظيفها قدرة المجتمعات المركزية بكثير، ما يفضي إلى اتخاذ قرارات أفضل، وتأقلم أسرع مع الظروف المتغيرة، وإحراز تقدم أسرع. (للتوضيح، لنتذكر التخلف الاقتصادي للكتلة السوفيتية القديمة مركزية القيادة، مقارنةً بجيرانها من الغربيين الأقل مركزية).

يرى هايك، الذي رسم تفاصيل هذا الخط الفكري، أن السبب يكمن في كون جلّ المعرفة التي يعتمد عليها التقدم الاجتماعي *معرفةً متناثرة*. فهي محلية وذاتية ومفتتة وجزئية ولا يمكن جعلها مركزية.

يتمتع الأفراد العاديون بفهم أفضل لظروفهم الخاصة من السلطات المركزية في أي حال من الأحوال. ولديهم مهارات تخصصية، وفهم ذاتي أعمق لسوقهم الخاص واحتياجات عملائهم وقيمهم. وجزء كبير من معلومات السوق المتغيرة التي يعالجونها يفقد صلاحيته قبل أن يمكن إرساله إلى إدارة تخطيط مركزي ما.

قد يجادل البعض بأن تطبيقات مثل أوبر، والحواسيب العملاقة الحديثة، تتيح جمع بيانات السوق المتغيرة بسرعة ومعالجتها، مثل الطلب المتقلب على سيارات الأجرة وتوافرها في أي زمان ومكان. صحيح أن مقياس جمع المعلومات واستخدامها بكفاءة سيتغير بمرور الوقت وباختلاف الاستخدام، لكن الحاجة إلى عملية تنافسية لاكتشاف أفضل طريقة لجمع المعلومات في ضوء التكنولوجيا المتاحة وتفسيرها واستخدامها تبقى قائمةً. تُعالج هذه المعلومات وتُوظف بطرق مختلفة على يد أشخاص مختلفين في عملية التشغيل – أوبر أو شركة سيارات الأجرة، والسائقين، والعملاء. لا يمكن للتخطيط المركزي حل محل ذلك ببساطة.

على أي حال، إن المشكلة ليست في *الحوسبة* بل في *الفهم*. فالبيانات لن تعالج بكل تأكيد بصورة أفضل بواسطة سلطة مركزية حكومية. ما من حكومة تستطيع التنبؤ بطلب العملاء سيارات الأجرة (إذ يتغير الطلب باستمرار بسبب أمور مثل حالات الطوارئ العائلية أو الطقس أو تأخيرات النقل العام أو غيرها). وليس بإمكاننا أيضًا توقع امتلاك المخططين المركزيين المعرفة المفصلة نفسها التي يمتلكها سائقو سيارات الأجرة حول عوامل مثل الطقس المحلي، والإغلاق المؤقت للطرق والطرق البديلة، والأحداث المحلية التي تجذب حشودًا كبيرة، وعوامل أخرى لا حصر لها تؤثر في السوق.

كذلك فإن الموردين المحليين لهم مصلحة ملحة في التكيف السريع مع الطلب المحلي، مقارنة بالمخططين المركزيين. إن دوافعهم تقود التقدم، وبوجود آلاف الموردين الذين يتنافسون جميعًا على الأعمال التجارية، ستتسارع وتيرة الابتكار أكثر مما إذا تُركت لهيئة مركزية واحدة. ومن الأفضل أن يقود الأفراد عملية الابتكار، فلو فشلت ابتكاراتهم، يمكنهم التخلي عنها بخسائر محلية متواضعة؛ أما لو قادت هيئة مركزية الابتكار على الصعيد الوطني، فستخاطر بوقوع كارثة تضرب كامل الاقتصاد.

لا يعني ما سبق أن المجتمع التلقائي قائم بلا تخطيط. فالعكس هو الصحيح، إذ يعتمد على خطط ملايين الأفراد، والمعرفة التخصصية لكل منهم، بدلاً من الاعتماد على هيئة تخطيط واحدة. ومثل هذا المجتمع، المبني على كم هائل من المعرفة الفردية المتناثرة، معقد جدًا لدرجة يعجز أمامها أي عقل مركزي عن الفهم. وهذا ما يفسر جزئيًا شكوك الليبراليين الكلاسيكيين في سلطة الحكومة، وفي محاولات إعادة تصميم إجمالًا بالأخص. إذا لم نتمكن من فهم مؤسساتنا الاجتماعية فهمًا تامًا، فمن غير المرجح أن نستطيع إعادة تصميمها بأي نجاح يذكر.

المجتمع المدني

لا يتخيل الليبراليون الكلاسيكيون أعضاء المجتمع التلقائي أفرادًا منعزلين وذريين (رغم وجود تلميحات على ذلك بين منظري العقد الاجتماعي الأوائل، ومؤخرًا في مفاهيم الاقتصاديين عن *التوقعات العقلانية* و*الإنسان الاقتصادي* العقلاني الوصوليّ). إنهم يدركون أن الناس في العالم الواقعي ليسوا آليين أو منفصلين.

بالأحرى، إن الأفراد أعضاء في مجموعات مختلفة ومتداخلة، سواء بالاختيار أو بحكم الولادة، ولهم ولاءات عائلية وأخلاقية ودينية وثقافية وغيرها من مختلف الولاءات. تتأثر قيم الأفراد بهذه الولاءات، وهم يعولون على ولاء أقرانهم المتبادل. وهم لا يسعون إلى تحقيق طموحاتهم عبر العملية السياسية بقدر ما يسعون إليها عبر مؤسسات *المجتمع المدني* هذه – كالجمعيات الخيرية والنقابات وجماعات المساعدة الذاتية والحملات والأديان والعديد من التجمعات الأخرى.

ينتقد الشيوعيون والفاشيون المجتمع المدني أشد انتقاد لأنه برأيهم يصرف ولاء الأفراد بعيدًا عن الدولة. أما الليبراليون الكلاسيكيون فيعتزون بفكرة المجتمع المدني لذات السبب. فبالنسبة إليهم، يمكّن المجتمع المدني الأفراد من ملاحقة أهدافهم الخاصة دون الخضوع لسلطة سياسية مركزية قوية. والحق أن بوسع مختلف الأفراد تحقيق أهداف متناقضة، دون الاضطرار إلى التضحية بطموحاتهم لصالح رأي الأغلبية. علاوةً على ذلك، فإن حجة الحكومات لتولي سلطات إضافية تضعف إذا كان المجتمع المدني قويًا. فوجود قطاع خيري نشط مثلاً يعكس حاجة أقل إلى إنشاء نظام رعاية حكومية – وهو أمر يريح الليبراليين الكلاسيكيين، لأنهم يخشون نمو السلطة المركزية واحتمال إساءة استخدامها. ومن التعقل أن تنفذ المهام محليًا وبأساليب مختلفة متعددة، بدلاً من أن تحاول سلطة مركزية بعيدة تنفيذها.

يرحب بعض الليبراليين الكلاسيكيين بالمجتمع المدني لأنه يحمينا، ليس من مخاطر المركزية المفرطة فحسب، بل أيضًا من مخاطر الفردانية المفرطة. فمثلاً، انتقد المفكر السياسي الفرنسي والمؤرخ ألكسيس دو توكفيل (1805–1859)

الفردانية الأمريكية لأنها تخنق الفضيلة المدنية وضبط النفس، ما يفتح الباب أمام استبداد الجماهير، بدعم من سلطة الدولة.

النظام التلقائي والحقوق الطبيعية

قد تجدر الإشارة إلى الصراع بين أفكار النظام التلقائي والحقوق الطبيعية. إذا تطور المجتمع تلقائيًا، فلا حاجة إلى عقد اجتماعي بين أفراد منعزلين أحرار لتفسيره. فهو ليس نتاجًا للتفاوض العقلاني، بل هو نتيجة تطورية غير مقصودة بتاتًا لتكيف الأفراد مع أفعال بعضهم.

بالنسبة إلى العديد من الليبراليين الكلاسيكيين، يوحي هذا بنهج أقل راديكاليةً وأكثر تحفظًا تجاه القضايا الاجتماعية، مقارنةً بنهج الحقوق الطبيعية. إن إحدى الانتقادات الموجهة لمنهج الحقوق الطبيعية أنه قد يسفر عن شيء قريب من الأناركية، نظرًا إلى أن انفصال الأفراد وحرصهم الغيور على حماية حقوقهم الطبيعية قد لا يترك المجال إلا لقدر ضئيل من التوافق الفعلي، فيُلغى الدور الحكومي بالكامل تقريبًا. أما النظام التلقائي، على النقيض من ذلك، فيوحي بأن قدرًا كبيرًا من الاتفاق ممكن ومتحقق واقعًا – حتى لو كنا غير واعين باتفاقنا وبالكاد ندركه.

8. الاقتصاد الليبرالي الكلاسيكي

النظام التلقائي في السوق

إلى جانب الحرية الاجتماعية والسياسية، يناصر الليبراليون الكلاسيكيون أيضًا الحرية *الاقتصادية*. يؤمن الليبراليون الكلاسيكيون بحرية الناس في الابتكار والادّخار وتجميع الممتلكات وتبادل الأشياء فيما بينهم طوعًا.

ولكنهم يؤمنون أيضًا أن الحرية الاقتصادية هي أفضل طريق نحو الازدهار العام. ذلك أن الحرية الاقتصادية تتيح للأفراد أن يتأقلموا تلقائيًا مع حاجات غيرهم، وأن يتعاونوا لأجل المنفعة المتبادلة، فيخلقون بهذه العملية ثروةً وقيمةً لهم.

إن القوانين التي تنشئ هذا النظام التلقائي هي قوانين الملكية والتعاقد والصدق والعدل. بين هذه القوانين ينمو نظام اقتصادي لا يُحاط بحجمه أو تعقيده – نظام أكبر وأعقد ممّا يستطيع فهمه العقلاء، يشمل العالم أجمع.

«معجزة» الأسعار التلقائية

إنّ ما يحافظ على سهولة التكيّف بين الأنشطة الاقتصادية لملايين الأفراد هو ما سمّاه هايك «معجزة» نظام الأسعار. لم نبتكر هذه المعجزة – بل نشأت تلقائيًا. ومع ذلك، يقود هذا النظام خلق القيمة ونشر الازدهار في المجتمع الإنساني.

ليست الأسعار إلّا *نِسَبًا* يقبل الناس تبادل الأشياء على أساسها. يعبرًّ عن الأسعار عادةً بالنقد – ولكن ذلك لأن النقد نشأ في السوق سلعةً نافعة يمكن مبادلتها بأشياء أخرى. بعبارة ميلتون فريدمان، من مصلحة الحلّاقين الجَوْعى أن يبحثوا عن خبّازين يحتاجون إلى حلاقة – وهو ما يسهل التبادل وييسره.

لاحظ أن الأسعار لا تقيس *القيمة*. فالقيمة، مثل الجمال، في عين الناظر، والناس ينسبون للشيء الواحد قيَمًا مختلفة. ومن أجل ذلك يتتاجرون. فلئن كان الحلّاق الجائع يرى في الخبز قيمة أكبر من مقدار النقد الذي سيطلبه الخبّاز، فإن الخبّاز يرى في النقد قيمة أكبر من الخبز. يتّفق الطرفان على *سعر*، ولكن كل واحد منهما ينسب *قيَمًا* مختلفة للأشياء، وكل واحد يرى أنه استفاد من هذه التجارة.

الأسعار نظامًا للتواصل

ولكن الأسعار تعبرّ عن *الندرة*. تدل الأسعار المرتفعة على أن الطلب يفوق العرض، وتدل من ثم على أن المستهلكين مستعدون أن يدفعوا أكثر. يحثّ المستهلكون المنتجين على تلبية الطلب وزيادة إنتاجهم بتقديم أسعار أعلى يمكن أن يكسبوها عند فعل ذلك. أما الأسعار المنخفضة، فهي كذلك تدل على أن الطلب ضعيف وأن على المنتجين أن ينقصوا من إنتاجهم. وهكذا، تحدد الأسعار المجالات التي يمكن أن تخلق فيها الموارد قيمةً، وتدفع هذه الموارد إلى تلك المجالات، وتبعدها عن المجالات الأقل قيمة.

وهذه التكيّفات النافعة تنتشر من سوق إلى سوق. افترض مثلًا، ولنأخذ هنا مثال هايك، أن المصنّعين وجدوا استعمالًا جديدًا للصفيح. سيطلب المصنعون مزيدًا

منه، وسيستعدون لدفع أسعار أعلى للحصول عليه. هذه الأسعار الأعلى تدفع شركات التعدين إلى إنتاج مزيد من الصفيح، وتدفع باعة الجملة أن يوفّروا الصفيح. ولكن في الوقت نفسه، سيبدأ مستعملو الصفيح الحاليون بحثهم عن بدائل أرخص. سيرفع هذا الأمر سعر هذه البدائل – وهو ما سيدفع مستعملي هذه البدائل إلى البحث عن بدائل أخرى. ستنتشر سلسلة كاملة من التكيفات، كما تنتشر النار في الهشيم – كل هذا بفضل ما سمّاه هايك «نظام التواصل الضخم» في الأسعار، الذي يظهر للناس دائمًا المكان الذي تولِّد فيه جهودهم ومواردهم أكبر قيمة.

أسواق بلا أوامر

خلافًا لما تراه في مخططات «التوازن» في كتب الجامعة، التي توحي بأن الأسواق تبقى في توازن مستمر، يرى الليبراليون الكلاسيكيون أن الأسواق *عملية* ديناميكية، مثل السيل لا يستقر في مكان واحد. لا يرى الليبراليون الكلاسيكيون «الاقتصاد» *نظامًا* مجرّدًا ميكانيكيًّا، بل يرون ظاهرة السوق *نتيجةً* غير متوقعة ولا مخطط لها، للتكيفات المتبادلة المستمرة من ملايين الأفراد، الذين لكل منهم أهدافه وقيمه.

هذا النظام الاقتصادي التلقائي، كغيره، نتيجة لقوانين سلوكية متوقعة بين الأفراد الذين يشكلونه. إنه نظام تدفعه المصلحة الذاتية والربح، ولكن تنظمه عوامل منها التنافس والتعاقد وحقوق التملّك والعدل – المبادئ التي يعتقد الليبراليون الكلاسيكيون أن على الدولة أن تفرضها لتحافظ على نفع نظام السوق.

القوانين والملكية

تعتبر حقوق الملكية أساسية في عمل هذا النظام النافع. يستطيع أصحاب الأملاك الآمنة أن يتاجروا بأشياء من أملاكهم مع من يرى في هذه الأشياء قيمة أكبر – ليستفيد بذلك الطرفان. بل إن الملكية الآمنة تعني أن للناس أن ينتجوا ما يجيدون إنتاجه ويبيعوه للناس ليشتروا به ما يجيد الناس إنتاجه. هذا التخصص، أو *تقسيم العمل*، يزيد من إنتاجية الجميع، مقارنة بأن يحاول كل فرد أن ينتج كل شيء لنفسه.

تتيح الملكية الآمنة للناس أيضًا أن *يبنوا رأس المال*، ويستثمروا في أدوات ومعدات تتيح لهم أن ينتجوا أكثر، وأسرع، وأفضل. وتتيح لهم أن يقاوموا استغلال الأغلبيات السياسية، إذ تعطيهم ما يحتاجون إليه لمقاومة الحكومات الطاغية.

قوانين الملكية

تمكّن حقوق الملكية الناس من امتلاك الأشياء واستعمالها، ومن منع غيرهم من استعمالها، ومن اكتساب دخل منها (بتأجيرها مثلًا)، ومن نقلها إلى غيرهم بالبيع أو الإهداء. وهذه الحقوق يفرضها نظام العدالة.

ولكن شرعية ملكية أحدهم تعتمد على حتمية اكتسابها من غير إكراه. يمكن اكتساب الملكية بالتجارة أو الهديّة. أو ربما بأخذ شيء لا يريده أحد غير آخذه، كأخذ قطعة من أرض قفرة – لا يضر هذا الأمر أحدًا، حتى إذا استطاع المالك الجديد أن يتربّح منها.

لا تقتصر الملكية على الأرض والأبنية والأملاك المنقولة. بل يمكن أن تشمل أشياء مجرّدة كالحصص والأسهم، أو الملكية الفكرية كالتصاميم أو الموسيقا المحمية بحقوق النسخ – وبلا شك، الأملاك التي نملكها نحن جميعًا في حياتنا. يمكن أن يكون المالك فردًا أو منظمة أو حكومة، أو لا أحد (كمصايد الأسماك مثلًا) – وإن كان الليبراليون الكلاسيكيون يرون أن الملّاك الخاصّين أفضل من الحكومة في إدارة الأملاك، وأن الشيء إذا لم يكن ملك أحد فهو معرَّض لـ«مأساة المشاع»، إذ يستغله الناس أكثر من طاقته لأنهم ليس لهم مصلحة في الحفاظ عليه، خلافًا لما لو كان له مالك.

قد تكون قوانين الملكية معقدة، ولكنها تمكن أعدادًا كبيرة من الناس من التعاون السلمي بالتخصص والمتاجرة الطوعية. لقد تطورت هذه القوانين خصوصًا لإتاحة هذا التعاون المفيد.

عندما يكون بين الناس حقوق ملكية واضحة وثابتة، يزداد احتمال أن يتملّكوا شيئًا ليستثمروه ويحافظوا عليه، ويصونوا استعماله الإنتاجي. هذا الأمر يفيد المالك حتمًا، ولكنه يفيد الناس أيضًا. لأن مقتضاه أن ثمار هذا الاستثمار ستكون متاحة للتجارة. وهذه التجارة بدورها تزيد التخصص والإنتاجية وانتشار القيمة. قارن هذا بالبلدان التي تعاني الحرب أو انعدام النظام، حيث لا يجد المزارعون جدوى من زرع محاصيلهم أو رعايتها خوفًا من أن تسرقها أو تدمرها الجيوش الناهبة والسُّرّاق.

حجج الحرية الاقتصادية

خلافًا للمذاهب الاقتصادية التقليدية، لا يبني الليبراليون الكلاسيكيون أي *نموذج* شامل لتفسير الظواهر الاقتصادية. فالظواهر الاقتصادية عندهم، كالأسعار، هي *نتائج* غير متوقعة للتكيفات المتبادلة لملايين الأفراد. ولكن هذا لا يعني أنها ظواهر عشوائية أو غير عقلانية. بل على العكس، تحوي عمليات السوق مقدارًا كبيرًا من «الحكمة» التي تتراكم مع تطاول فترات التجريب والخطأ.

المعلومات الشخصية والمتناثرة

في الحقيقة، إن في هذا المسلك حكمةً *أكبر* من مسلك الاقتصاد المخطط والمصمم والمدروس، ذلك أن النظام الاقتصادي الحر يعمل على أساس معلومات أكثر وأهم.

إن ملايين الأفراد هؤلاء عندهم من المعرفة ما ليس عند أي كيان يخطط الاقتصاد، فهم يعرفون ظروفهم المحلية وقيمهم وأولويات مستهلكيهم ومنتجيهم.

لا يستطيع المخططون جمع هذه المعلومات. ليس فقط لأنها كبيرة الحجم، أو لأنها متناثرة وجزئية، بل ولأنها *شخصية*. إن المهارات، والخبرات، وفهم السوق، والشعور برغبات المستهلكين – كل هذه معارف أساسية تقود الحياة الاقتصادية، ولكن يستحيل نقلها إلى المخططين المركزيين. هل يجب أن ننتج زيتًا أم نبيذًا؟ ليست المسألة مسألة حساب. فالسبب الوحيد الذي يدفعنا إلى إنتاج شيء ما هو أننا سنستهلكه، وما يستهلكه الناس يعتمد على حاجاتهم وقيمهم – على مشاعرهم التي لا يمكن جمعها ولا طرحها، مشاعرهم الذاتية بعمق، التي تختلف من لحظة إلى لحظة حسب عوامل كثيرة لا نعلمها.

ولكن النظام الاقتصادي التلقائي ليس خاليًا من الخطط. بل على العكس، هو نتيجة *تخطيط* مستمر يقوم به ملايين الأفراد، إذ يستعمل كل منهم معرفته المتناثرة الجزئية الشخصية ليتوقع رغبات الآخرين وحاجاتهم ويخطط لتوجيه موارده لتلبية هذه الرغبات.

التنافس

تُجدي الحرية الاقتصادي لسبب، هو أنه في غياب الإكراه، ما من طريقة لتحصيل المصلحة الذاتية سوى تلبية حاجات ومصالح الآخرين. يرى الليبراليون الكلاسيكيون أن التنافس المفتوح عنصر أساسي في هذا الأمر، لأن إتاحة عدة خيارات أمام المستهلكين تدفع المنتجين إلى تلبية حاجات المستهلكين بأفضل سعر ممكن. إن التنافس الحقيقي ليس النموذج الذي تقدمه الكتب الدراسية المرجعية الباردة، الذي يصف تطابقًا تامًا بين مختلف المنتجين والمنتجات والمستهلكين. بل هو *عملية* ديناميكية وإنسانية يسعى فيها المنتجون المتنوعون إلى تمييز منتجاتهم لإغراء المستهلكين المتنوعين بمختلف تفضيلاتهم.

هذه «العيوب» هي التي تعطي الأسواق ديناميكيتها وتدفع الابتكار والفعالية والتحسين. إن *العجز* والرغبات غير المحققة –التي تظهر في ارتفاع الأسرار– تنبّه المنتجين إلى تلبيتها. *والفوائض* هي التي تدل المستهلكين على أن الموارد المنتجة تُهدَر. وإن تنوع السلع واختلافها هو ما يتيح تلبية أذواق المستهلكين المختلفة – والمتناقضة أحيانًا.

المنفعة العامة

يوفّق الاقتصاد الحر بين الأفراد الذين تختلف قيمهم. يستطيع الباعة والمشترون التعاون لأنهم يختلفون في تقييم السلعة أو الخدمة المبيعة. وبوجود المال وسيطًا، نستطيع أن نتاجر مع أناس على الجهة الأخرى من الكوكب، قد تختلف قيمهم عن قيمنا، ودينهم عن ديننا، وأخلاقهم ونظرتهم الكونية عن أخلاقنا ونظرتنا الكونية. وقد يُقال إن اعتماد الأمم بعضها على بعض اقتصاديًّا هو أكبر قوة سلام في تاريخ الإنسان.

قد تكون المصلحة الذاتية هي التي تحرّك الأفراد، ولكن حقوق الملكية والتخصص والأسواق والتجارة تسخّر هذه المصلحة الذاتية للفائدة العامة. فتنتَج الأشياء بأسعار أفضل، ويُخدَم المستهلكون خدمة أفضل بسبب الدفع المستمر إلى تحسين جودة الخدمة وتقليل السعر، وتنتج ملكيات جديدة وتزداد قيمتها، وتُلبّى الرغبات، وتوسّع الخيارات، ويحتفَل بالتنوع الإنساني والفردية.

وحتى إذا كان الأفراد مدفوعين بالإحسان، فإن لهم مصلحة في الحفاظ على هذا النظام، لأنه يتيح لهم أن يزيدوا قيمة ما يستطيعون إنتاجه وتوزيعه على غيرهم.

آثار الحكومات المزعزعة للاستقرار

الحرية الاقتصادية مهمة عندنا، وليس هذا لمجرد أن نشاطنا الاقتصادي يشغل معظم ساعات يقظتنا. بل ولأنها مؤسسة لحرياتنا الاجتماعية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تُختَرَق حرية التعبير عندما يتحكم أصحاب السلطة بالصحف والقنوات التلفزيونية والإذاعية ووسائل الإعلام الإلكتروني. وتُختَرَق حرية

الارتباط إذا امتلكت السلطات العامة كل غرف الاجتماع. ما كنا لنستمتع بثمار أعمالنا لو أن الحكومة تدير مكاتبنا ومصانعنا. من أجل ذلك يرى الليبراليون الكلاسيكيون أن الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة أمران أساسيّان لصدّ قوى الدولة الزائدة عن حدّها.

عندما اغتنت دول مثل المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة، لم تكن حكوماتها كبيرة كما هي اليوم، بل كانت أصغر بكثير. اليوم، نجد في كل الدول تقريبًا منظومات حكومية كبيرة تتطلب ضرائب عالية للحفاظ عليها. يرى الليبراليون الكلاسيكيون أن هذه الضرائب اعتداء على حقوق الملكية. قد تكون الضرائب المتواضعة أمرًا لا بد منه لتقديم الوظائف الحكومية الأساسية كالدفاع والعدل. ولكن الضرائب العالية تثبّط العمل والادّخار، وتطفئ الآلية الإبداعية للأسواق، وتبعد الموارد عن استخداماتها القيّمة إلى استخداماتها التي تفضّلها السلطات السياسية (التي كثيرًا ما لا تعبرّ عن الناس).

قد يكون تقنين الأسواق كذلك ضروريًّا للحفاظ على حريتها – كالحفاظ على التنافس المفتوح ومواجهة الاستغلال. ولكن تقييد الاتفاقات التجارية يقلّص القيمة التي تنشئها التجارة الطوعية. وعلى كل حال، فإن كثيرًا من القوانين إنما سُنّ لخدمة المصالح السياسية، لا لخدمة العامة.

خلَص الليبراليون الكلاسيكيون إلى أن التدخلات الحكومية في الحياة الاقتصادية كارثيّة عادةً. ولمّا كانت الضرائب مكروهة، تلجأ الحكومات إلى الاستدانة – فتأخذ المال من الجيل التالي من دون إذنه ورضاه. تخفض الحكومات قيمة عملتها، لتستطيع رد ديونها بالنقد المنقوص قيمةً، ولكن هذا التضخم يزعزع نظام

الأسعار، ويُغرق إشارة التغير الحقيقي في الأسعار النسبية في ضجيج صعود الأسعار، فيصعب على الناس أن يعرفوا أين ينبغي أن يوجّهوا جهودهم ومواردهم. وكثيرًا ما يُغري الحكومات التلاعب بالنقد ومعدلات الفائدة على أمل إنشاء فترة ازدهار اقتصادي – في تحدٍّ لحقائق السوق ينتهي دومًا بالخمول والركود والبطالة. يفضّل الليبراليون الكلاسيكيون منع هذه التدخلات المؤذية.

الصحة والتعليم والرعاية من دون الدولة

لا يثق الليبراليون الكلاسيكيون في تدخل الحكومات في خدمات كالصحة والتعليم والرفاهية، إذ يرون أن هذا التدخل يستهلك معظم ميزانية الحكومات في الدول المتطورة.

تهدف الرعاية الاجتماعية مثلًا إلى إنهاء الفقر، ولكن يمكن القول إنها تفعل نقيض ذلك تمامًا، إذ تفسد التوازن بين البطالة (المدعومة) والعمالة (المفروضة عليها الضرائب). يدعو معظم قادة الفكر الليبرالي الكلاسيكي إلى الحد الأدنى من إشراف الدولة على الرعاية الاجتماعية، ولكنهم يرون أن هذه الرعاية ينبغي أن تكون من خلال آليات السوق. فعلى سبيل المثال، يفضّل الليبراليون الكلاسيكيون أن يؤمن الناس على أنفسهم من البطالة والمرض والعجز، مع الجمعيات الخيرية – التي تنشط مجددًا مع تراجع الدولة– لتساعدهم في العُسرة، أو أن تدفع الدولة الفائض الذي لا يستطيع دفعه المواطن لهذه الخدمات. يرى الليبراليون الكلاسيكيون أن هذا أقل هدرًا. وأنه يخلق دوافع إيجابية أكثر، ودوافع فاسدة أقل، بالمقارنة مع أنظمة الدعم الحكومي الموجودة اليوم، التي كثيرًا ما تروّج للتبعية

للدولة (في صفوف المستفيدين وفي صفوف البيروقراطيين الذين يعملون على هذه الأنظمة).

والصحة كذلك، مجال تقدمه الحكومة عادة أو تفرض عليه قوانين كثيرة، فتترك الناس بلا خيار بين موفري هذه الخدمة أو مؤمنيها. ويتساءل الليبراليون الكلاسيكيون، إذا كان التنافس يبلي حسنًا في الأسواق الأخرى، فلمَ لا ينفع بين المستشفيات؟ يرفع التنافس الجودة ويخفض السعر – ويفيد الفقير، الذي كثيرًا ما يعجز عن شراء هذه الخدمات اليوم، أكبر إفادة. هذا وإن التنافس الحقيقي بين شركات التأمين يجعل الناس واعين بالتكلفة المحتملة للمعايش غير الصحية، من دون الحاجة إلى حملات التوعية الحكومية.

يكثر أن تحتكر الدولة التعليم كذلك، وتتخلص من بدائلها في سوقه – وممن يقدمون أفكارًا بديلة كذلك، وهو أمر ليس وراءه إلا الضرر في مجتمعات يفترض أنها حرة. لذا يناصر الليبراليون الكلاسيكيون التنافس في التعليم، وهو ما يفيد الفقير، العالق في المدارس السيئة، أكبر إفادة كذلك. يعتقد بعض الليبراليين الكلاسيكيين، مثل ميل، أن التعليم الأساسي لا بد أن يكون إجباريًّا، وإن كان غيره يرى أنه لا حاجة إلى الإجبار، لأن التعليم من أولى أولويات الآباء في أولادهم، ولأن الجمعيات الخيرية ستحل مشكلات الإعسار.

التجارة والحمائية

يرى الليبراليون الكلاسيكيون أن التجارة الدولية يجب أن تكون حرّة كما أن التجارة الداخلية حرة. يتيح هذا للدول أن تتخصص فيما تجيد فعله، ويتيح للمستهلكين أن

يتنعّموا بسلع من شتى أنحاء العالم. تاريخيًّا، يُلاحظ أن الدول التي كانت أشد انفتاحًا على التجارة، كانت أسرع نموًّا، مثل هونغ كونغ، وكذلك فإن الانفتاح الحديث لدول كالصين والهند أخرج مليارات الناس من الفقر المدقع.

يرى الليبراليون الكلاسيكيون أن التجارة الدولية تنشر التعاون الدولي والتسامح، وأنها تنشر الأفكار أيضًا. ومع هذا، بدافع سياسي، تحاول دول كثيرة جدًّا حماية منتجيها بفرض حدود على الاستيراد وفرض تعريفات جمركية. يمنع هذا الأمر المستوردين المحتملين من الاستفادة من ثمار أعمالهم، ويؤدي إلى تقلص الخيار أمام المستهلكين، وتقلص التخصص، وانخفاض فعالية استعمال الموارد، وخسران كثير من القيمة. يؤدي هذا الأمر أيضًا إلى القصاص والمعاملة بالمثل، وحروب التجارة والتوتر العالمي. ولكن هذا لا يحدث إلا لأن الحكومات لا تتردد في الاعتداء على الأنشطة الاقتصادية الحرة.

9. الليبرالية الكلاسيكية اليوم

الكسوف والإحياء

انحدار الليبرالية الكلاسيكية

ازدهرت الليبرالية الكلاسيكية في القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ وندين لها بمعظم حقبة التجارة الحرة والنمو الاقتصادي العظيمة في القرن التاسع عشر. ولكن بحلول أواخر القرن التاسع عشر، بدأت أفكار أخرى تترسخ. فقد جلب التصنيع، أحد نواتج الحرية الاقتصادية، مشاكل اجتماعية – اضطرابات أسرية، وانتقال سريع إلى المدن، وتصور أكبر لعدم المساواة الآن بعد أن أصبح الناس يعيشون بالقرب من بعضهم.

بحلول القرن العشرين، أصبح المجتمع الصناعي أرض تجنيد للاشتراكية والشيوعية ثم الاشتراكية الوطنية، تكمله النزعة العسكرية التي تتماشى مع إيديولوجيات التمركز. ولكن بدلاً من رفض المركزية بعد الصراعات الحتمية، خلص منتصرو فترة ما بعد الحرب إلى أن هياكل القيادة المركزية الخاصة بهم قد تساعدهم على «الفوز بالسلام» تمامًا كما «فازت بالحرب».

في ذلك الوقت، كانت هناك أيضًا ثقة أكبر في فهمنا الاقتصادي. اعتقد الاقتصاديون أنهم يملكون المعرفة والأدوات للتحكم في التوظيف والإنتاج، وأن التخطيط المركزي سيثبت تفوقه على «اللاعقلانية» المفترضة للسوق دون عناء.

الإجماع المتفكك

رغم أن وجهة النظر هذه بدت عتيقة حينها، لكنها سرعان ما شوهت نفسها. فقد أظهر تحسين السفر والاتصالات أوجه القصور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للكتلة الشيوعية. ازدهرت ألمانيا الغربية بعد «شعلة الضوابط» التي أشعلها لودفيج إرهارت في صباح يوم أحد في عام 1948 – بينما أصبحت ألمانيا الشرقية، على الجانب الآخر من جدار برلين الشائن، أكثر قتامة باطراد. وحدث الشيء نفسه في الكوريتين بمجرد تقسيم شبه الجزيرة إلى جزئين حر وشيوعي. فأصبح سكان العالم الأكثر تعليمًا واستنارة لا ينظرون إلى العسكرة كحماية لهم بل كتهديد لترابطهم الاقتصادي المتزايد.

كانت السياسة الاقتصادية لمرحلة ما بعد الحرب تتداعى أيضًا. وقد أدت السياسات التوسعية للاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز (1883–1946)، المصممة لفترة الكساد، إلى تحويل عائد السلام إلى توسع مزدهر للحكومة وتضخم عارم – مصحوبين، لسبب غير مفهوم عند للكينزيين، بالبطالة والركود.

إحياء الليبرالية الكلاسيكية

بالنسبة لليبراليين الكلاسيكيين، كان كل هذا بعيدًا عن الغموض. وكما أوضح هايك، لقد كشف عن «الوهم القاتل» لتخيل أنه يمكننا التلاعب بالنظام التلقائي للحياة الاجتماعية والاقتصادية على نحو يرضينا.

ورغم تخصصهم بالبرية الفكرية، أعاد الليبراليون الكلاسيكيون تجميع صفوفهم لتقييم أفكارهم والتفكير فيها وجعلها مرتبطة بالعصر الحديث. بدأت المعركة في أبريل 1947، عندما جمع هايك مجموعة صغيرة من المفكرين الليبراليين الكلاسيكيين الأوروبيين والأمريكيين في الجبال فوق بحيرة جنيف، في الاجتماع الأول لما سيصبح جمعية مونت بيليرين. وقد استمر أعضاؤها في تأسيس مراكز فكرية ليبرالية كلاسيكية مثل معهد الشؤون الاقتصادية، الذي انبثقت منه عدة مؤسسات أخرى.

فاز العديد من الأعضاء، بمن فيهم هايك نفسه، بجوائز نوبل لمساهمتهم في النهضة الاقتصادية الليبرالية الكلاسيكية: وأصبح الفائزون جورج ستيغلر (1911–1991)، وميلتون فريدمان (1912–2006) وجاري بيكر (1930–2014)، مثلًا، شخصيات رائدة في مدرسة شيكاغو للاقتصاد، التي تركز على المال السليم والحكومة المقيدة وحرية السوق؛ بينما قاد زميلهم الحائز على جائزة نوبل جيمس م. بوكانان (1919–2013) هجوم مدرسة الخيار العام على العقلانية المفترضة لاتخاذ القرار الحكومي. وبنهاية القرن العشرين، كانت أفكارهم تحفز الحكومات الرائدة في العالم.

معنى الليبرالية الكلاسيكية

على أية حال، كان الشيء الوحيد الذي فشل فيه الليبراليون الكلاسيكيون المعاصرون هو العثور على اسم جيد لأنفسهم. يعود النعت «كلاسيكي» إلى عصر لوك وسميث: ورغم الحكمة البالغة في أفكارهما، فقد تغير العالم، وطور الليبراليون الكلاسيكيون المعاصرون تفكيرهم بطرق جديدة للتعامل مع المواقف والحجج الحالية.

ولكن مع ذلك، ومن سوء حظهم، جرى الاستيلاء على مصطلح «ليبرالي» الواضح (على الأقل في أمريكا، رغم انتشار الالتباس من هناك)، من قبل أولئك المدافعون عن الحقوق المدنية والحرية السياسية، ولكنهم مشككون في الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة، ويعتقدون أن للدولة دور كبير في تصحيح أخطاء الماضي وتعزيز المساواة. وقد أرفق المصطلحان «الليبرالية الجديدة» و«الليبرالية الحديثة» أيضًا.

ربما كانت كلمة «الليبرالية الجديدة» لتصلح، لولا أنها أصبحت مجرد مصطلح مسيء يستخدمه نقاد الليبرالية الكلاسيكية المعاصرة. نشأت الكلمة بين المروجين «الأوردو–ليبراليين» لـ«اقتصاد السوق الاجتماعي» في ألمانيا الغربية بعد الحرب. ولكن استخدمت مؤخرًا لإنشاء صورة كاريكاتورية، يُنظر فيها إلى الليبراليين الكلاسيكيين على أنهم متعصبون اقتصاديون عنيدون، دون ضمير أو فكر اجتماعي للمحتاجين، مدافعون عن كل إجراءات الأعمال التجارية، ومطالبون بعدم التدخل ودولة حارسة – إن وجدت. من السهل جدًا مهاجمة رجل القش هذا، لكن، كما رأينا، كل هذا بعيد جدًا عما يعتقده الليبراليون الكلاسيكيون فعلًا.

الطيف الليبرالي الكلاسيكي

ومع ذلك، لا تعد الليبرالية الكلاسيكية أيديولوجية محددة؛ بل إنها، كما رأينا، طيف من المقاربات لمسائل الحرية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. يقف وراء أحد الأطراف الأناركيون (وبعض الليبراليين)، الذين لا يرون ضرورة لمؤسسات الدولة إطلاقًا. ووراء الطرف الآخر هناك المحافظون، الذين يعتقدون أن للدولة دور قوي، ليس فقط في الدفاع عن الحقوق الأساسية، بل في الحفاظ على بعض القيم الأخلاقية أو السياسية.

يركز الليبراليون الكلاسيكيون على الثقافة والحكومة التمثيلية والقواعد التي يقوم عليها النظام الاقتصادي والاجتماعي التلقائي أكثر من الليبراليين؛ ولكنهم أقل استعدادًا من المحافظين للتضحية بالحرية من أجل المنفعة الاجتماعية، رغم تشديد العديد منهم على أهمية المنفعة الاجتماعية.

ولكن مجددًا، يُدفع العديد من الليبراليين الكلاسيكيين بمبادئ جوهرية مختلفة. فبالنسبة للبعض، مثل فريدمان، تعد الحرية مهمة، لكن عواقب الحرية هي الأهم حقًا؛ وهم يفضلون رفع القيود والخصخصة وخفض الضرائب ليس لأنها تعزز الحرية فحسب، بل من أجل نتائجها الاجتماعية المفيدة. يرى آخرون، مثل هايك، أن العمل الحر، مقيدًا بقواعد أخلاقية وقانونية معينة، ركيزة أساسية للنظام التلقائي. ولكن، يصر آخرون، مثل نوزيك، على أن جميع البشر لديهم حقوق طبيعية ثابتة لا تترك أي دور شرعي للدولة سوى تصحيح الظلم.

لكن رغم تنوع وجهات نظرهم، يتفق الليبراليون الكلاسيكيون على المبادئ الأساسية. يعتقدون أن الهدف الرئيسي للدولة هو *حماية حقوقنا* في الحياة، والحرية، والملكية والسعي إلى السعادة. ونظرًا لأهمية هذه وظيفة، فقد يتعذر

تصغير الدولة جدًا، ولكن إن أردنا حماية حرياتنا من إساءة استخدام سلطة الدولة، فيجب أن تكون مقيدة في النطاق. يؤمن الليبراليون الكلاسيكيون بأن *التبادل الطوعي* هو أفضل طريقة لإضافة القيمة ونشرها، وإطلاق العنان لروحنا الإبداعية والاحتفاء بتنوعنا وتعبيرنا عن الذات. ولديهم *كراهية للاستبداد* في الحياة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ولكن يؤكدون أننا نحتاج إلى بعض القواعد الأخلاقية والقانونية للحفاظ على الأداء السلس للأنظمة الاجتماعية والاقتصادية التلقائية. إنهم يعتقدون أنه يجب على الأفراد *تحمل المسؤولية* عن أفعالهم: فرغم أننا أحرار في مساعدة الآخرين، وهذا ما نفعله غالبًا، فلا يملك أحد أي حق في طلب الدعم من أي شخص آخر. ويمنحون جميع الأفراد *مكانة أخلاقية متساوية، ومعاملة متساوية بموجب القانون.*

الأممية الليبرالية الكلاسيكية

الليبراليون الكلاسيكيون أمميون في معتقداتهم، ويعتبرون أن البشرية جمعاء تتشارك في الحقوق والحريات الأساسية. لكنهم لا يحتضنون أي فكرة طوباوية عن الحكومة العالمية، أو حتى المجتمع المدني العالمي. وواقعيًا، يقبلون أن المواطنين مرتبطون بشدة بدولهم القومية؛ ويسعون إلى تثقيفهم ونزع فتيل الصراعات بين تلك الدول فحسب. يمكن أن يساعد السفر الدولي والاعتماد الاقتصادي المتبادل في ذلك كثيرًا – نشر الأفكار، والفرص، والاختيارات والحرية في نفس الوقت.

يعتقد الليبراليون الكلاسيكيون أن مبادئ الحرية المطبقة في أي دولة يجب أن تكون متطابقة دوليًا، في مبادئ مثل حرية التجارة، ورأس المال، والهجرة عبر الحدود وعدم التمييز ضد الأجانب أو سلعهم وخدماتهم وممتلكاتهم. ولكن، كما

قال الألماني الأوردو–الليبرالي فيلهلم روبكه (1899–1966)، تبدأ الأممية من الداخل. فإذا حافظنا على قوانين عادلة وحريات وسيادة للقانون داخل دولنا، يحتمل على الأقل أن ترشد المبادئ نفسها تعاملاتنا ومؤسساتنا الدولية. لا يملك الليبراليون الكلاسيكيون طموحات إمبريالية لأفكارهم: فالإمبراطوريات ليست وسيلة لكسب عقول الناس، رغم أنهم غالبًا ما يقمعون أفكارهم. يرحب الليبراليون الكلاسيكيون بالتنوع بين الثقافات والبلدان وكذلك بين المجتمعات والأسر والأفراد.

التعامل مع الجماعات غير الليبرالية

على أي حال، هناك مشكلة تثير اهتمام الليبراليين الكلاسيكيين تتمثل في كيفية التعامل مع الجماعات والدول غير *الليبرالية* إلى حد كبير. وقد أصبحت المشكلة أكثر إلحاحًا. لطالما كان هناك أصوليون دينيون وسياسيون يرفضون أي فكرة عن الحرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويسعدون بإخماد حرياتنا إن كان لديهم القدرة لفعل ذلك. ولكن الآن، مع سهولة السفر البالغة وتوفر التقنيات المدمرة بكثرة، أصبح التهديد المحتمل أكثر خطورة.

فضل الليبراليون الكلاسيكيون عمومًا التسامح على التدخل، الذي يرونه متعارضًا مع حقوق الشعب في تقرير المصير. لكن إذا حددت مجموعات أو دول أخرى هدفها على أنه تدمير الحرية والتسامح نفسه، فالسؤال هو إلى أي مدى يمكن لليبراليين الكلاسيكيين تحمل التعصب. زعم ميل، في القرن التاسع عشر، أننا نملك كل الحق في التدخل في الدول «البربرية»، ولكن ليس في الدول «المتحضرة»، لأن الدول «المتحضرة» فقط متساوية معنا أخلاقيًا؛ وعلى أي حال، ليس محتملًا أن يؤدي التدخل في شؤون الدول «المتحضرة» إلى تغييرها. في الآونة

الأخيرة، استخدم جون رولز حجة مماثلة، مفادها أنه يمكننا التسامح مع الدول «اللائقة» ولكن ليس «الخارجة عن القانون».

يتمسك الليبراليون الكلاسيكيون، بطريقة نموذجية، بمجموعة من الآراء حول مثل هذه القضايا، إذ يشدد البعض على تقرير المصير، وقوة المجتمعات الحرة ضد الاعتداءات غير الليبرالية، والتكلفة غير المجدية لمحاولة تغيير المعتقدات الدينية للناس؛ ويزعم آخرون أنه يجب علينا التدخل للدفاع عن أنفسنا. تثير الإستراتيجية الأخيرة سؤالًا آخر، حول كيفية تحديد متى تكون جماعة أو أمة غير ليبرالية حقًا ومدى تهديدها. فالصين، مثلًا، عديمة الحرية السياسية وقليلة الحرية الاجتماعية، ولكنها تملك تدابير عادلة للحرية الاقتصادية؛ رغم أن قوتها الاقتصادية والعسكرية تثير أعصاب الكثيرين. فهل يجعلها هذا تهديدًا للدول الليبرالية الكلاسيكية؟

اللاليبرالية في الداخل

تظهر قضايا مماثلة حول مسألة كيفية التعامل مع الجماعات غير الليبرالية في الداخل. يخشى الليبراليون الكلاسيكيون أن التدخل (مثل حظر مجموعات دينية أو سياسية معينة) يتعارض مع مبادئهم الأساسية، ويقوض الاستقلال الذاتي والتعبير عن الذات للآخرين. ويميلون غالبًا إلى التسامح مع الجماعات الدينية والسياسية، رغم أنهم قد يرغبون في بعض الحالات (صعود الاشتراكية القومية في ألمانيا، مثلًا) في ألا يفعلوا ذلك.

من ناحية أخرى، يعتقد العديد من الليبراليين الكلاسيكيين أنه من الصواب التدخل لمنع حرمان الفتيات من التعليم، مثلًا، أو لمنع تشويه الأعضاء التناسلية

الأنثوية والزواج القسري. إذ تعتبر هذه انتهاكات للحقوق والحريات التي يتمتع بها جميع البشر.

ليس لدى الليبراليين الكلاسيكيين إجابة شافية لهذه الأسئلة. لكنهم يتبنون عمومًا وجهة النظر القائلة بأن عمل الدولة يجب أن يظل في حده الأدنى. ويتبنى البعض وجهة النظر القائلة إننا نعيش في عصر تعددي، وأننا ناضجون كفايةً لتحمل السلوكيات والعادات المختلفة، لذا يعد التدخل عمومًا غير مبرر ما لم تكن هناك حالة «عامة» دامغة لفعله. يؤكد آخرون أن الإقناع والنقاش أكثر فاعلية في تغيير العقول على الأمد الطويل. فقد يكون وضع قانون ضد ختان الإناث، مثلًا، أقل فعالية في إنهاء هذه الممارسة من حرية النساء اللاتي خضعن له في اتخاذ قرار بعدم إلحاقه بأطفالهن. هذه هي الحرية التي يجب أن يدافع عنها القانون.

ومرةً أخرى، ماذا سيفعل الليبراليون الكلاسيكيون إن وجدت الجماعات غير الليبرالية نفسها في الصدارة واستخدمت قوتها السياسية لتجريد الناس من حقوقهم وحرياتهم؟ بالنسبة للبعض، مثل باين، سيكون هذا مبررًا كافيًا للانتفاض والإطاحة بمثل هذه الحكومة. لكن واقعيًا، يعرف الليبراليون الكلاسيكيون أن الأمور ستصبح سيئة للغاية قبل حدوث شيء كهذا.

الرؤية الليبرالية الكلاسيكية

ليست لدى الليبراليين الكلاسيكيين أوهام حول العالم. ذلك أن البشر ليسوا كاملين؛ فلا يمكن تفسير عالمهم بمبادئ صرفة، ولا يمكن إدارته بواسطة معادلات بسيطة. وعادةً ما تكون الأحداث نتائج غير المتوقعة لأفعال البشر، وليس دائمًا نواياهم، إذ

غالبًا ما يكونون أقل عقلانية وأبعد عن النفع. وأفضل سياسة لدينا هي الاعتراف بكل هذا، وتسخير الضعف البشري بطرق تعزز المنفعة البشرية، مثل الأسواق الحرة.

إن الليبرالية الكلاسيكية، كما رأينا في البداية، فكرة إنسانية. تقبل الناس على أنهم بشر متنوعون. وتسعى إلى تعظيم المجال والفرص المتاحة لهم لمتابعة أهدافهم المختلفة. وتبحث عن طرق يمكن من خلالها لمواطني هذا العالم المتنوع التعاون معًا سلميًا.

يريد الليبراليون الكلاسيكيون عالمًا يسوده السلام، مع حد أدنى من الإكراه (وهذا بحد ذاته لا تمارسه سوى الحكومات الشرعية والتمثيلية). ويريدون أن يتمتع العالم بالازدهار الناتج عن *التبادل الطوعي* في إطار نظام اقتصادي حر، ويريدون أنظمة قانونية تحمي حقوق جميع البشر وتمكنهم من التكيف بطريقة تعاونية مع طموحات بعضهم البعض.

إنهم يريدون فرض قيود على السلطة، إذ يرون في قوة الحكومات سببًا للصراع الدولي والقمع الداخلي. ويطالبون بسيادة القانون التي تحد من السلطة التعسفية وتُخضع حكامنا لنفس القوانين التي يخضع لها الجميع. وهم يدعمون حرية الجميع في التفكير، والتحدث، والعمل ومتابعة أهدافهم الخاصة، شريطة ألا يؤذوا الآخرين في هذه العملية، ويؤكدون على أهمية وجود نظام قضائي مستقل للحفاظ على هذا النظام. ويدعمون حرية الناس في السعي وراء غاياتهم الخاصة بطرقهم الخاصة، حتى لو كانت مدمرة للذات، ولا يريدون أن يطلب أي شخص

الإذن من بعض السلطات قبل القيام بشيء ما. والأهم أنهم يريدون تحديد مجال شخصي لا يحق للسلطات السياسية التدخل فيه على الإطلاق.

يثق الليبراليون الكلاسيكيون في النظام الاقتصادي الحر. ويؤكدون أن توسعه التدريجي في جميع أنحاء العالم قد جلب تعليمًا أفضل، وارتفاعًا في متوسط العمر المتوقع، وعمرًا أطول، وخلوًا من الأمراض، وفرصًا أكثر، وخصوصًا للفئات الأكثر فقرًا. بدأ هذا يحدث قبل وقت طويل من انتشار الاشتراكية والتدخل، ويمكن رؤيته ينتشر الآن إلى بلدان المناطق الأكثر فقراً التي انفتحت أخيرًا على أفكار السوق والتجارة الدولية – ما سمح للناس في كل مكان ببيع ثمار عملهم في أسواق بعيدة، وزيادة تخصص وكفاءة المنتجين في مختلف البلدان وخلق القيمة ونشرها. يعتقد الليبراليون الكلاسيكيون أنه لا توجد حدود منطقية للنمو الاقتصادي والازدهار البشري، عند وجود نظام أسعار يدفع الناس لملء الرغبات والاحتياجات غير الملباة. وسيظل الابتكار والتحسين والجهود التي يبذلها كل شخص لتحسين حالتهم موحدة وثابتة وغير منقطعة حسبما يسمح المشرعون والمنظمون.

عالم ليبرالي كلاسيكي؟

هل نعيش بالفعل في هذا العالم؟ بالكاد: ففي عصر التعقيد، والارتياب، والتقلب والتنوع، ما يزال الكثير من الناس ينتظرون من الحكومات الحماية والأمن الاقتصادي. ومع نمو الحكومات، تزداد مشكلة الاختيار العام. وكلما زادت الموارد التي تتحكم فيها الحكومات، يصبح طلب خدمات مجديًا لجماعات المصالح، وتزداد أهمية استرضاء السياسيين لها.

قد تكون الدول أدركت أخيراً إخفاقات الملكية العامة وخصخصة صناعاتها الحكومية؛ لكن استُبدلت الأنظمة المزدهرة بالملكية الكاملة. قد لا يكون السياسيون أرستقراطيين بعد الآن، لكنهم ليسوا أقل تعاليًا، ويمررون قوانين نمط الحياة التي يفترض أن تنقذنا من أنفسنا.

لم ينجح الليبراليون الكلاسيكيون حتى الآن في إفهام المسؤولين حدود سلطتهم الشرعية؛ ولمَ قد يريد الأقوياء تقييد أنفسهم بأي حال؟ لكن لا شك في أن دعم الحرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ينتشر في جميع أنحاء العالم، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى تحسين السفر والتعليم والاتصالات. ربما ما تزال الليبرالية الكلاسيكية تستند إلى تراث لوك، ولكن أحد مباهجها أنها لا تحاول حشر الإنسانية في بعض النماذج البائدة؛ بل تهدف، بدلًا من ذلك، إلى إطلاق العنان للتفاؤل اللامحدود والقدرة على التكيف في العالم.

10. أهم مفكري الليبرالية الكلاسيكية

جون لوك (1632–1704)، فيلسوف إنجليزي

يرى كثيرون أن لوك هو الأب المؤسس لليبرالية الكلاسيكية. بعد أن نُفي إلى فرنسا بسبب عدائه لملكة ستوارت، كتب *رسالتيه في الحكومة المدنية* (1690)، واحتجّ فيه لخلع جيمس الثاني، رافضًا «الحق الإلهي» للملوك ومؤكدًا على أن الحكومة الشرعية إنما تقوم على عقد مع الشعب، لا على «القوة والعنف». يرى جون أنه في الحالة الطبيعية، للناس حق في الحفاظ على حياتهم وصحتهم وأملاكهم – التي يتملكونها بـ«مزج عملهم» بالموارد الطبيعية، من اعتداء الآخرين. لمّا أراد الناس أن يحموا هذه *الحقوق الطبيعية* بسلام، تعاقدوا على تأسيس حكومة يدعمونها لتحميها. تستمد الحكومة شرعيتها إذن من رضا المحكومين، فإذا أخفقت في حماية حقوقهم، فلهم الحق في خلعها والخروج عليها. أثرت هذه الأفكار تأثيرًا قويًّا في الثورتين الأمريكية والفرنسية، وفي المفكرين الدستوريين ومنهم توماس جفرسون (1743–1826).

برنارد ماندفيل (1670–1733)، كاتب ساخر أنجلو-هولندي

صدمت قصيدة ماندفيل الساخرة «الخلية المتذمرة» (1705)، التي أعيد نشرها تحت عنوان «أسطورة النحل» (1714)، القراء حين أشارت إلى أن المصلحة الذاتية هي ما يقود الصناعة والتجارة والرغاء والوئام الاجتماعي. في خليته الخيالية، لا

يهتم النحل إلا بنفسه، لكنه حين يشبع رغباته، يخلق فرص عمل للآخرين؛ وحين ينفقون، بدافع إرضاء أنفسهم وحسب، فإنهم يثرون الآخرين وينشرون الثروة عبر المجتمع دون قصد. إن فكرة النظام الاقتصادي التلقائي القائم على المصلحة الذاتية هي ما عزز نموذج «اليد الخفية» لآدم سميث (1723–1790)، وقد فصلها فريدريك هايك (1899–1992) لاحقًا.

فولتير [فرانسوا-ماري أروي] (1694–1778)، كاتب فرنسي

بعد أن نفَته من فرنسا القوانين الأرستقراطية، ذهب فولتير إلى إنجلترا وأعجبته الحريات المدنية فيها، وأعجبته حكومتها الدستورية وفكرها الليبرالي الكلاسيكي. قرر بعد ذلك أن يكرّس حياته لنشر هذه الحريات الأساسية، والتسامح وحرية التعبير والتجارة. نقد فولتير في كتابه *رسائل فلسفية عن الإنجليز* (1734) انعدام الليبرالية في فرنسا، ودعا إلى الخروج على السلطات الأرستقراطية وانتقد قلّة التسامح في الكنيسة. ومع أنه سُجن في الباستيل، فقد استمرت حركته ضد القمع الذي كان منتشرًا آنذاك في أوروبا القارية.

آدم فيرغَسن (1723–1816)، منظّر اجتماعي أسكتلندي

انتصر فيرغسن للمذهب القائل إن سعي البشر لسعادتهم ينتج عالمًا من التنوع الخلّاق، ومن الفعالية التي تتجلى في تقسيم العمل، ومن الابتكار الذي يقود التقدم. شرح فيرغسن الطبيعة التلقائية للمؤسسات الاجتماعية، وكتب: «تقوم الأمم على المؤسسات، التي هي نتيجة للسلوك الإنساني بلا شك، ولكنها ليست نتيجة أي تصميم إنساني». أثرت هذه الأفكار في معاصره آدم سميث (1723–90).

آدم سميث (1723–1790)، فيلسوف وعالم اقتصاد أسكتلندي

ذكر آدم سميث عبارة «اليد الخفية» مرة واحدة فقط في كتابه *ثروة الأمم* (1776)، ولكن الكتاب كله مصبوغ بهذه الفكرة القوية. شارك سميث معاصره فيرغسن في ملاحظة نموّ المؤسسات الإنسانية من دون نية من أحد. لم ير سميث أن الناس بطبيعتهم أنانيون أو ناكرون للجميل، إذ إنهم يحبون أن يرى الناس فيهم خيرًا، ولكنهم يسعون إلى مصلحة ذاتهم، وعندهم اتجاه قوي (وشرعي) إلى مصلحة ذاتهم. في غياب الإكراه، يدرك الأفراد أن مصلحة النفس لا تتحقق إلا بخدمة الآخرين، فبمساعدة أنفسهم، يساعدون غيرهم أيضًا. هذا التبادل الطوعي، كما بيّن سميث، ينشئ قيمة للطرفين *معًا*، ولو لم يكن كذلك لما كان التبادل أصلًا. أكد سميث أن التخصص و*تقسيم العمل*، الذي تتيحه عملية التبادل، دافع كبير من دوافع الفعالية والازدهار، في الدولة الواحدة وبين الدول المختلفة كذلك. ساعدت أفكار سميث المؤثرة في إنشاء عصر التجارة الحرة العظيم في القرن التاسع عشر. كانت تريبه رأسمالية المحاسيب كما تريبه الحكومة الكبيرة. وكان في رأيه أن «رجل النظام» (أي المخطط الاجتماعي) لا يستطيع أن يتحكم بدوافع الإنسانية المختلفة، وأن «نظام الحرية الطبيعية الجليّ البسيط» أساس أمتن للمجتمع.

توماس جفرسون (1743–1826)، قائد ثوري أمريكي

اعتقد جفرسون أن الله وهب لنا جميعًا حقوقًا طبيعيّة لا سبيل إلى نزعها منّا، منها «الحياة والحرية وطلب السعادة». اعتقد جفرسون أن الناس بطبيعتهم أحرار في تصرفاتهم، ما لم يعتدوا على حرية غيرهم. تأثر جفرسون بأفكار جون لوك (1632–1704)، وكان يرى أن شرعية الحكومة تقوم على تعاقدها مع الناس

وممثليهم المختارين. لم يثق جفرسون بمركزيات السلطة الكبيرة، سواء في الحكومة أو في القطاع الخاص. عارض جفرسون كذلك التعصب الديني، والحكم المطلق في السياسة.

فردريك باستيا (1801–50)، منظّر سياسي فرنسي

فيما كان نابليون يقيّد التجارة في «نظامه القارّي»، كان باستيا يدعو إلى الحرية الفردية والأسواق الحرة. رأى باستيا أن الحكومة لا فعالة ولا يعتمد عليها، وأن مصالح المنتجين تسودها بسهولة، وهو ما يجعلها «الخيال الكبير الذي يريد فيه الجميع أن يعيش على حساب الجميع». اشتهر استهزاؤه بالحمائية بتشبيهها بعريضة كتبها صنّاع الشموع، يطالبون فيها الحكومة أن تواجه التنافس الذي تنافسهم إياه الشمس. يرى باستيا أن الحكومات وُجدت لتدافع عن الحرية والملكية – وهما حقّان سابقان عليها. سبق باستيا المدرسة النمساوية في الاقتصاد، ومن مفكريها فردريك هايك (1899–1992)، إذ قال إن الأسواق المدفوعة بالمصالح الذاتية تنظّم النشاط الاقتصادي وتدفع الموارد نحو أفضل استخداماتها.

ريتشارد كوبدن (1804–1865)، سياسي وصناعي إنجليزي

إلى جانب جون برايت (1811–89)، كان كوبدن قائد مدرسة مانشستر التي تابعت آدم سميث (1723–90) في القول بأن التجارة الحرة تتيح السلع الأساسية للجميع وتنشئ مجتمعًا أقرب إلى العدل. في عام 1838، أنشأ القائدان العصبة المناوئة لقانون الذرة، التي دعت (ونجحت) إلى إلغاء التعارف الجمركية المفروضة على القمح المستورد، التي كانت ترفع أسعار الخبز وتسبب العجز مرة بعد أخرى.

أنشأ الرجلان كذلك حملة للسعي إلى فهم أفضل وسلام أعمق بين الأمم، إذ كانا يعتقدان أن من شأن التجارة الحرة أن تحقق هذا. عندما عمل ريتشارد سياسيًّا، ساعد في فتح التجارة بين بريطانيا وفرنسا.

جون ستوارت ميل (1806–73)، مصلح وفيلسوف إنجليزي

يعتبر كتاب ميل *عن الحرية* (1859)، كتابًا من الكتب الكلاسيكية في الفلسفة اللبرتارية، ولو أن دفاعه عن الحرية كان لأجل نتائجها النافعة، لا اتباعًا لنظرية مجردة عن الحقوق الطبيعية. ومع أن ميل كان ناقدًا للحكومة الكبيرة، فإنه ناصر تدخل الدولة في مجالات كثيرة، سوى حماية الحرية. اتبع ميل معلّمه المنفعي جِرِماي بنثام (1748–1823)، في القول بأن الخير هو ما أنتج أكبر سعادة لأكبر جمهور، ولو أنه كان يعتقد أن المتع العليا أرفَع وأهم من المتع الدنيا. ينبغي أن يكون الأفراد أحرارًا في السعي لما يرغبون، ما داموا لا يضرون أحدًا بذلك. إن الاستعمال الشرعي الوحيد لسلطة الحكومة هو منع الأذى الجسمي أو التهديدِ به. هذا وإن إنكارنا لأفعال الآخرين، أو «خيرهم، المادي أو الأخلاقي، ليس حجّة كافية» لتقييدهم. ناصر ميل حرية التعبير مناصرة قوية، وقال إن الآراء المكبوتة قد تكون صحيحة، وأنها حتى إذا أخطأت، فقد تكون تحدّيًا نافعًا للآراء السائدة.

هربرت سبنسر (1820–1903)، أنثروبولوجي وفيلسوف إنجليزي

سعى سبنسر إلى تطبيق نظرية التطور على الشؤون الاجتماعية والسياسية. واعتقد أن المجتمعات الإنسانية، التي بدأ أمرها بسيطةً ومحارِبة، تطورت إلى مجتمعات صناعية متطورة، انتشرت بفضل استقرارها وازدهارها. على الرغم من

أنه يُوصَف بالدارويني الاجتماعي، فإن سبنسر يرى أن الإنسان يتطور إلى كائن أقرب إلى اللطف. دعا سبنسر إلى «حرية كل فرد، محدودةً بحرية الكُلّ»، ودعا إلى حكومة صغيرة، وسياسة عدم التدخل، وحرية التعاقد، وعارض تقنين التجارة.

رأى سبنسر أن الحرية تزيد التنوع والابتكار، وهو ما يتيح للمجتمعات أن تتطور أسرع إلى هيئات أنفع.

فردريك هايك (1899–1992)، عالم سياسي إنجليزي نمساوي

أظهرت أعمال هايك في ثلاثينيات القرن العشرين، التي عمل فيها مع معلمه لودفيج فون ميزس، كيف أن دورات الازدهار والركود ناتجة عن التلاعب الحكومي السخيف بالائتمان. كان هايك أهم منتقدي الجماعية والتخطيط المركزي والتدخل التوسعي الذي دعا إليه جون مينارد كينز (1883–1946)، وقد حاجّ بأن هذه الأمور تقود إلى التضخم والفساد الاقتصادي. جذبت الحرب العالمية الثانية اهتمامه إلى العلوم السياسية، وتتبع في كتابه *الطريق إلى العبودية* (1944) جذور الشمولية، قائلًا إن التخطيط المركزي يأتي بنتائج عكسية، ومن أجل ذلك لا بد من إكراه متزايد للحفاظ عليه. في كتابه *دستور الحرية* (1960)، كتب هايك أفكارًا عن النظام الاجتماعي والاقتصادي الحر. حدّث هايك الفكرة الليبرالية الكلاسيكية القائلة بالنظام الاجتماعي التلقائي المنظم لنفسه، وقال إن هذا النظام ينشأ من التصرفات العادية (أو «القوانين») التي يتبعها الأفراد. قال هايك إن هذه الأنظمة وإن كانت غير مخطَّط لها، تستطيع أن تعالج مقدارًا ضخمًا من المعلومات –التي يملكها الأفراد ولكنها متناثرة وجزئية وشخصية وقصيرة المدى عادةً– مقدارًا أكبر مما تستطيع معالجته أي وكالة تخطيط، حتى إذا استطاعت الوصول إليه. في

كتابه *الغرور القاتل* (1988)، قال هايك إنه من الوهم أن نتخيل أن في استطاعتنا أن نشكّل أنظمة معقدة باستعمال أدوات العلوم المادية، وأن المحاولات الواعية لتغيير هذه الأنظمة تؤدي إلى زعزعة استقرارها وإلى كوارث اجتماعية واقتصادية. أسس هايك كذلك جمعية مونت بيليرين، التي أصبحت منتدًى عالميا للفكر الليبرالي الكلاسيكي.

آين راند (1905–82)، باحثة في الأخلاق وروائية روسية أمريكية

انتصرت راند في رواياتها للفردانية الأصولية، التي تقع على الطرف الليبرتاري من الطيف الليبرالي الكلاسيكي. رأت راند أن الحياة وتحقيق الذات هما مقياس الأخلاق، وأن العقل، الذي يقوم عليه هذان الأمران، يجب أن يسود كل أفعالنا، وأن على الناس أن يركزوا على مصالحهم الذاتية طويلة المدى. رأت راند أن الأفراد يستحقون ثمار أفعالهم، وأنه لا يجوز أن يؤخذ شيء منهم بالعنف، الذي يمقته العقل العقلاني. لا يمكن أن ينشأ أي نزاع بين الأفراد المهتمين بمصالح ذاتهم اهتمامًا عقلانيًّا، ولا حاجة إلى التضحية بالنفس، لأن الناس سيرون قيمة أنفسهم في احترام حقوق الآخرين. وإذا كان للحكومة دور، أو للقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، فهو حماية هذه الحقوق.

أشعيا برلين (1909–97)، فيلسوف لاتفي بريطاني

كان برلين أهم المدافعين الفلسفيين في القرن العشرين عن التعددية والتسامح. ورأى أنه لا يمكن جمع تنوع الأفكار والقيم والتواريخ الإنسانية وديناميكيتها في نموذج واحد. رأى برلين أنه ما من مبدأ أخلاقي موحد صحيح، ولا معيار يمكن

الحكم على الأشياء به: الحياة تسوية مستمرة بين قيَم متناحرة، منها الحرية والمساواة مثلًا. فرّق أشعيا بين نوعين من الحرية: الحرية السلبية، التي تظهر في أعمال جون ستوارت ميل (1806–73)، التي تقول بحق الناس في التصرّف كيف شاؤوا دون قيد. والحرية الإيجابية، التي تقول إن الإنسان لا يمكن أن يكون حرًّا حتى يشكّل مصيره ويحقق ذاته. ولئن كانت لهذين المفهومين أهمية، فإن برلين خشي أن يُستعمل مفهوم الحرية الإيجابية على يد المؤدلجين لتقويض الحرية السلبية بدلًا من تكميلها، فالحرية السلبية تبقى حجر أساس الليبرالية الكلاسيكية.

ميلتون فريدمان (1912–2006)، اقتصادي أمريكي

في *دراساته في نظرية الكمية في النقد* (1956)، أحيا فريدمان الفكرة القائلة بواجب الحكومة في الحفاظ على عملة مستقرة. قال فريدمان إن الحكومات التي حاولت أن تنشئ وظائف برفع التضخم لم تنشئ إلا التضخم والبطالة. التضخم مثل المخدِّرات، قد يؤدي إلى ازدهار قصير المدى ولكنه في النهاية يأتي بمشكلات على المدى الطويل. أقام فريدمان حملة للدعوة إلى «قانون نقدي» لمنع التضخم، ولمنع الإنفاق بالعجز. كتب مع زوجته روز فريدمان (1910–2009) كتابه *الرأسمالية والحرية* (1962)، الذي دعا فيه إلى الأفكار التي كانت تعدّ في ذلك الوقت متطرفة، ومنها الأسواق الحرة وتعويم العملة والضريبة السلبية على الدخل، وقسائم التعليم وخصخصة رواتب التقاعد الحكومية. اعتقد فريدمان أن المستفيدين الوحيدين من تقنين مهنة ما هم أصحاب هذه المهنة، لا زبائنهم. عارض فريدمان تجريم المخدرات، وقال إن تقنين نمط المعيشة يقوض الحرية الفردية. أوصل كتابه وسلسلته التلفزيونية *حرية الاختيار* (1980) إلى جمهور أوسع. كتب

في هذا الكتاب: «إن الاعتماد على حرية الناس في التحكم بحياتهم حسب قيمهم أسلَم طريق لتحقيق أفضل مجتمع عظيم يمكن تحقيقه».

جيمس بيوكانان (1919–2013)، اقتصادي أمريكي

كان جيمس بيوكانان وغوردون تولوك (1922–2014) الشخصيتين القياديتين في مدرسة الخيار العام، إذ تشاركا في كتاب *رياضيات التراضي* (1962). شكك المؤلفان في عقلانية القرارات الديمقراطية، وأشارا إلى أن مصالح بعض الناخبين، وبعض مجموعات الضغط والسياسيين والمسؤولين تفسد هذه العملية. ولئن كان اقتصاديو «الرعاية الاجتماعية» أشاروا إلى *إخفاق السوق*، فإن الحقيقة هي أن للحكومة إخفاقًا أيضًا. اهتم المؤلفان بقدرة الأغلبيات –أو حتى التحالفات الصغيرة بين مجموعات الضغط– على استعمال قوة الدولة لاستغلال الأقليات، برفع الضرائب مثلًا على مجموعات معينة من الناس. اعتقد بيوكانان أن أفضل طريقة لمواجهة هذا هو التسوية الدستورية التي وضعت القوانين التي يجب أن تلتزم بها القرارات السياسية اللاحقة. الأمثل أن تكون هذه القوانين الدستورية مقررة بالإجماع لإغلاق كل الأبواب أمام استبداد الأغلبية.

روبرت نوزيك (1938–2002)، فيلسوف أمريكي

في كتابه *الأناركية والدولة واليوتوبيا* (1974)، دافع نوزيك دفاعًا أخلاقيًّا عن الحرية. بدأ دفاعه بمفهوم الأمر المطلق عند إمانويل كانط (1724–1804)، أنه لا بد أن نعامل الناس على أنهم غايات في أنفسهم، لا على أنهم أدوات تساعدنا على بلوغ غاياتنا، ومن ثم يجب أن نتصرف على نحو متسق مع مبدأ عام. أكد نوزيك

أن الإنسان يملك جسمه ومواهبه وكدحه، وأنه ليس لأحد الحق في أخذ هذه الأشياء بالقوة. لا حقّ إذن في ضرائب توزيع الثروة. فالثروة لم توجد لكي توزَّع «بعدل»، إنما وجدت بفضل مواهب الأفراد وريادتهم وجهودهم. إذا اكتُسبت الثروة ونُقلت بالعدل، من دون إكراه، فالتوزيع الناتج توزيع عادل، وإن لم يكن متساويًا. تنحصر وظيفة الدولة في حماية الأفراد من العنف والسرقة والاحتيال وخرق العقود. في هذه الحالة، يكون الناس أحرارًا في اتباع أهدافهم وآمالهم الخاصة. دولة الحرس هذه لن تؤدي إلى الفوضى –كما حذّر كثيرون بعد الثورة الفرنسية– لأن الناس سيتجمعون معًا لحماية حقوقهم، بإنشاء وكالات خاصة لحل النزاعات مثلاً.

11. اقتباسات ليبرالية كلاسيكية

الوثيقة العظمى

وقد منحنا أيضًا لكل الرجال الأحرار في مملكتنا، نحن وورثتنا من بعدنا إلى الأبد، كل الحقوق المكتوبة بالأسفل، وسيحظون بها ويحتفظون بها هم وورثتهم، منا ومن ورثتنا إلى الأبد... لن تُفرض أي ضرائب أو مساعدات على مملكتنا إلا بالاستشارة العامة لمملكتنا... ولن يُقبض على رجل حر، أو يُسجن، أو يُجرد من ممتلكاته أو حقوقه، أو يُنفى من موطنه، أو يُحرم من منزلته بأي شكل من الأشكال، ولن نتخذ إجراءات ضده أو نحاكمه إلا من خلال حكم أقرانه أو بقانون الأرض... ولن نبيع لأي أحد حقًا أو عدلًا، ولن نحرم أحد منهما أو نؤخرهما عن أحد... يحق لكل التجار الخروج الآمن والمضمون من إنجلترا، والدخول إليها، ويحق لهم البقاء هناك وأن يتحركوا أينما يشاؤون عبر البر والبحر للشراء والبيع بموجب التقاليد القديمة المشروعة، في مأمن من كل أعمال الابتزاز الشريرة...

- جون ملك إنجلترا (1166–1216) (تحت وطأة الإكراه)

الحقوق الطبيعية

إن الحق الطبيعي... هو حرية كل إنسان في أن يستخدم قوّته كما يشاء للحفاظ على طبيعته، أو بعبارة أخرى، الحفاظ على حياته.

- توماس هوبز (1588–1679)، *اللفياثان*

لحالة الطبيعة قانون طبيعة يحكمها ويلتزم به كل فرد، والعقل –وهو ذلك القانون– يعلّم البشر جميعًا، إن استشاروه، أنهم جميعًا متساوون ومستقلون، فلا ينبغي على أحد أن يوقع ضررًا بحياة آخر، أو صحته، أو حريته، أو ممتلكاته...

- جون لوك (1632–1704)، *رسالتان في الحكم المدني*

نحن نؤمن بأن الحقائق التالية بديهية: أن كل البشر خُلقوا سواسية، وأن خالقهم وهبهم حقوقًا محددة لا يمكن التصرف فيها، ومن بينها الحياة، والحرية، والسعي لتحقيق السعادة.

- توماس جيفرسون (1743–1826)، *إعلان الاستقلال الأمريكي*

إن الحياة، والحرية، وحق الملكية لا تدين بوجودها لإصدار البشر القوانين. بل إنها وجدت قبل ذلك، وهذا هو ما جعل البشر يصدرون القوانين في المقام الأول.

- فريدريك باستيا (1801–50)، *القانون*

للأفراد حقوق، وثمة أمور لا يمكن لفرد أو جماعة أن يفعلوها لهم (دون أن ينتهكوا حقوقهم). وتلك الحقوق قوية وبعيدة المدى للغاية لدرجة أنها تجعلنا نشكك فيما يمكن للدولة ومسؤوليها أن يفعلوه، إن كان هناك شيء يمكن لهم فعله من الأساس.

- روبرت نوزيك (1938–2002)، *الأناركية، والدولة، واليوتوبيا*

الحكومة المحدودة

إن من أقصى درجات الوقاحة والعجرفة... أن يتظاهر الملوك والوزراء بحراسة اقتصاد الأفراد، وأن يقيدوا إنفاقهم... ذلك أنهم أنفسهم، دون أي استثناء، أكبر مسرفين في المجتمع بأكمله. دعهم يعتنون بإنفاقهم جيدًا، ولهم أن يستأمنوا الأفراد بإنفاقهم بأمان. فإذا لم يدمر بذخهم الدولة، فلن يفعل ذلك رعاياهم أبدًا.

- آدم سميث (1723–90)، *ثروة الأمم*

إن صلاحيات الحكومة وُضعت في قبضة بعض الأيادي بدافع الضرورة. وأولئك الذين استؤمنوا عليها يتعرضون لإغراءات لا حصر لها باستغلالها، ولن يتوقفوا عن استغلالها إذا لم يُمنعوا عن ذلك.

- جيمس ميل (1773–1836)، من مقالة «وضع الأمة» في جريدة *لندن ريفيو*

تميل السلطة إلى الإفساد، والسلطة المطلقة تُفسِد بشكل مطلق.

- اللورد أكتون (1834–1902)، *رسالة إلى الأسقف كريتون*

كيف نمنع الحكومة التي صنعناها من أن تتحول إلى وحش فرانكشتاين يدمر الحرية ذاتها التي أسسناها لحمايتها؟ الحرية نبتة نادرة ورقيقة... الحكومة ضرورية للحفاظ على حريتنا، فهي أداة يمكن من خلالها أن نمارس حريتنا.

ولكنها، بتركيز السلطة في الأيادي السياسية، تتحول أيضًا إلى تهديد للحرية. ورغم أن البشر الذين يمتلكون تلك السلطة لهم نوايا حسنة في البداية... فستجذب السلطة وتشكل أشخاصًا ذوي طباع مختلفة.

- ميلتون فريدمان (1912–2006) مع روز د. فريدمان (1910–2009)، *الرأسمالية والحرية*

بالنسبة إلى الشخص الحر، البلد مجموعة من الأفراد الذين يؤلفوه، لا أمرًا يسمو فوقهم. وهو فخور بالتراث المشترك ويكن ولاءً للتقاليد المشتركة. ولكنه يعتبر الحكومة وسيلة، أو أداة، لا مانحًا للأفضال والهبات، ولا سيدًا أو إلهًا يجب عبادته وخدمته على نحو أعمى.

- ميلتون فريدمان (1912–2006) مع روز د. فريدمان (1910–2009)، *الرأسمالية والحرية*

النظام التلقائي...

كل خطوة وكل حركة للجموع، حتى في العصور التي تُسمى العصور المتنورة، تحدثان دون علم بالمستقبل. والأمم تتعثر في المؤسسات التي هي نتيجة عمل الإنسان، وليست تنفيذًا لأي تصميم إنساني.

- آدم فيرغسون (1723–1816)، *مقالة في تاريخ المجتمع المدني*

يستهلك (الأغنياء) قدرًا أكبر بقليل من الفقراء، وعلى الرغم من أنانيتهم وجشعهم الطبيعيين... فهم يقسمون نتائج تحسّنهم مع الفقراء. وتقودهم يد خفية تسعى لجعل كل ضروريات الحياة موزعة بشكل متساوٍ تقريبًا، وهو ما كان يمكن تحقيقه إذا كانت الأرض مُقسمة إلى أجزاء متساوية بين كل سكانها. ولذا، بدون قصد وبدون علم، تنهض مصالح المجتمع، وتُتاح وسائل تكاثر النوع.

- آدم سميث (1723–90)، *نظرية المشاعر الأخلاقية*

...الإرشاد الحميد...

ومن هنا قال الحكيم «لن أقوم بأي فعل (عن عمد)، وسينصلح الناس. سألتزم السكينة، وسيستقيم الناس. لن أقلق بشأن أمرهم، وسيغدو الناس أغنياء. لن أبديّ أي رغبة، وسيعود الناس إلى حياة البساطة البدائية».

- لاو تسو (نحو 600 ق.م.)

الليبرالية... تقيد التحكم المتعمد لنظام المجتمع الشامل بحيث ينحصر في بعض القواعد العامة الضرورية لتكوين النظام التلقائي الذي لا نقدر على التنبؤ بتفاصيله.

- فريدريك هايك (1899–1992)، *القواعد والنظام*

...مقابل التخطيط والضوابط

إن رجل النظام... بارع جدًا في الظهور بمظهر الحكيم بغرور بالغ. وكثيرًا ما يكون متيمًا بالجمال الافتراضي الذي تتسم به خطته المثالية للحكومة، لدرجة أنه لا يتحمل أي انحراف ولو كان صغيرًا عنها... ويبدو أنه يتخيل أن بوسعه تنسيق أعضاء مختلفين لمجتمع عظيم بنفس سهولة ترتيب قطع الشطرنج على الطاولة. وهو لا يفكر في أن، في طاولة شطرنج المجتمع الإنساني العظيمة، كل قطعة لها مبدأ حركة خاص بها، وهو مختلف تمامًا عما قد يختار الجهاز التشريعي أن يفرضه عليها.

- آدم سميث (1723–90)، *نظرية المشاعر الأخلاقية*

(في عدم وجود القيود التجارية) يؤسس نظام الحرية الطبيعية البديهي البسيط نفسه من تلقاء نفسه. يُترك كل رجل... حرًا ليسعى إلى تحقيق مصلحته بطريقته الخاصة... السيادة معفية تمامًا من واجب لا يكفي لأدائه أي قدر من الحكمة أو المعرفة الإنسانية. وهذا الواجب هو الإشراف على صناعات الأفراد الخاصة، وتوجيهها نحو أنسب توظيفات لمصلحة المجتمع.

- آدم سميث (1723–90)، *ثروة الأمم*

ذلك ليس نزاعًا حول ما إذا كان التخطيط مناسبًا أم لا. بل هو نزاع حول ما إذا ينبغي أن يجري التخطيط مركزيًا، من خلال سلطة واحدة للنظام الاقتصادي بأكمله، أم أن يكون موزعًا بين أفراد متعددين.

- فريدريك هايك (1899–1992)، «استخدام المعرفة في المجتمع»

قبل أن نحاول إعادة تشكيل المجتمع بذكاء، علينا أولًا أن نفهم سير عمله. علينا أن ندرك أننا، حتى إن اعتقدنا أننا نفهمه، قد نكون مخطئين. وما علينا تعلمه للفهم هو أن حضارة الإنسان لها حياة خاصة بها، وأن كل الجهود التي نبذلها لتحسين الأمور لا بد من أن تعمل داخل نظام عامل لا يمكننا أن نتحكم به بالكامل، وجل ما يمكن أن نأمله هو تسهيل ومساعدة تشغيل قواه حتى نتمكن من فهمها.

- فريدريك هايك (1899–1992)، *دستور الحرية*

العدالة وسيادة القانون

ما ليس عدلًا، ليس قانونًا. وما ليس قانونًا لا تنبغي طاعته.

- ألغرنون سيدني (1623–83)، *خطابات بخصوص الحكومة*

يبدأ الطغيان من حيث تنتهي سلطة القانون، أي كلما هُتكت حرمة القانون لإلحاق الضرر بالغير. وكل من يتجاوز تلك السلطة التي منحها إياه القانون، ويستغل القوة التي تقع تحت سيطرته... لا يصلح أن يكون حاكمًا بعد ذلك. وإن تصرفه دون تفويض شرعي يبيح مقاومته، كما يقاوم أي فرد آخر من يسطو على حق الآخرين بالقوة.

- جون لوك (1623–1704)، *رسالتان في الحكم المدني*

تقوم حرية المواطن السياسية على راحة النفس التي تنشأ من رأي كل شخص حول سلامته... ولا يمكن أن تقوم قائمة للحرية إذا ما اجتمعت السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في شخص واحد أو في هيئة حاكمة واحدة. وذلك لأنه قد يخشى من أن يضع الملك ذاته أو مجلس الشيوخ ذاته قوانين جائرة لينفذها تنفيذًا جائرًا.

- مونتيسيكو (1689–1755)، *روح الشرائع*

من أكثر ما يهم الجمهور هو الحفاظ على تلك الحرية الشخصية. وذلك لأنه، إذا تُرك الأمر ولو لمرة واحدة في يد أي حاكم كبير أن يسجن أي شخص جزافًا على النحو الذي يراه الحاكم ذاته أو أي من مرؤوسيه مناسبًا، (كما يفعل الملك في فرنسا بصورة يومية)، فستنتهي كل الحقوق الأخرى والحصانات عما قريب.

- السير ويليام بلاكستون (1723–80)، *تعليقات على قوانين إنجلترا*

إذا أُزيلت العدالة، فسيتفتت نسيج المجتمع البشري العظيم الهائل، هذا النسيج الذي ينبغي تعزيزه ودعمه الذي يبدو، إذا جاز لي القول، متسمًا بحنان الطبيعة الغريب والعزيز، في لحظة واحدة إلى ذرات.

- آدم سميث (1723–90)، *نظرية المشاعر الأخلاقية*

خلية فسيحة مليئة بالنحل،

عاشت في رخاء ويسر...

لم يكن هناك عبيد للطغيان،

ولا حكمًا بالديمقراطية الجامحة.

ولكن الملوك لم تكن تخطئ، لأن

سلطتهم كانت مقيدة بالقوانين.

- برنارد ماندفيل (1670–1733)، *أسطورة النحل*

الحرية الاقتصادية

لطالما كانت الحكومة تعني الإكراه والإلزام، وهي بحكم الضرورة النقيض التام للحرية. الحكومة كفيل للحرية، وهي متوافقة مع الحرية فقط إذا كان نطاقها مقصورًا بالقدر الكافي على الحفاظ على ما يُدعى الحرية الاقتصادية. وحيث لا تقوم لاقتصاد السوق قائمة، فستظل أفضل أحكام الدساتير والقوانين من حيث النية مجرد حبر على ورق.

- لودفيج فون ميزس (1881–1973)، *العمل الإنساني*

إن التحكم في مساعينا الاقتصادية يعني... التحكم في كل شيء.

- فريدريك هايك (1899–1992)، *الطريق إلى العبودية*

أينما نجد عنصرًا كبيرًا من الحرية الفردية، وبعض تدابير التقدم في الراحات المادية تحت تصرف المواطنين العاديين، وأملًا واسعًا في تحقيق المزيد من التقدم في المستقبل، نجد هناك أيضًا أن النشاط الاقتصادي مُنظم بصورة رئيسية من خلال السوق الحر.

- ميلتون فريدمان (1912–2006) وروز د. فريدمان (1910–2009)، *حرية الاختيار*

لن تجد تدابير أفضل بمقدورنا أن نتخذها لتعزيز قضية الحرية في الوطن وفي الخارج أفضل من التجارة الحرة الكاملة إلا القليل.

- ميلتون فريدمان (1912–2006) وروز د. فريدمان (1910–2009)، *حرية الاختيار*

الحرية الشخصية

لا أحد يمتلك الحق في إجباري على أن أكون سعيدًا بطريقته الخاصة التي يفكر بها في منفعة الآخرين. ولكن يحق لكل فرد أن يسعى إلى تحقيق سعادته بأفضل طريقة يراها مناسبة، إذا لم تنطو على انتهاك حرية الآخرين في السعي إلى هدف مشابه لأجل أنفسهم حين تكون حريتهم متماشية مع حق الحرية في جميع الحالات الأخرى وفقًا لقوانين عالمية ممكنة.

- إمانويل كانت (1724–1804)، *مبادئ السياسة*

من يضحون بالحرية الأساسية مقابل الحصول على قليل من الأمان المؤقت لا يستحقون الحرية ولا الأمان.

- بنجامين فرانكلين (1706–90)، *ردًا على حاكم بنسلفانيا*

إن الحرية الوحيدة التي تستحق هذا الاسم هي حرية السعي إلى تحقيق مصالحنا الخاصة، بطريقتنا الخاصة، ما دمنا لا نحاول حرمان الغير من مصالحهم، أو عرقلة جهودهم للحصول عليها.

- جون ستوارت ميل (1806–73)، *عن الحرية*

الغاية الوحيدة التي تسوّغ ممارسة السلطة على أي فرد في مجتمع متمدن، رغمًا عن إرادته، هو منعه من إلحاق الضرر بالآخرين. أما إذا كانت الغاية المنشودة من إرغام الفرد هي مصلحته الذاتية، سواء كانت أخلاقية أو مادية، فذلك لا يُعد مسوغًا كافيًا.

- جون ستوارت ميل (1806–73)، *عن الحرية*

تكمن الحرية في قلوب الرجال والنساء. وحين تموت، فلن ينقذها أي دستور، أو قانون، أو محكمة...

- القاضي ليرند هاند (1872–1961)، «روح الحرية»، خطاب في نيويورك عام 1944

لا يتكئ إيماننا بالحرية على النتائج التي يمكن توقعها في ظروف معينة، بل على الاعتقاد بأنها، مع أخذ كل الأمور في الاعتبار، ستطلق العنان لقوى تخدم الخير أكثر مما تخدم الشر.

- فريدريك هايك (1899–1992)، *دستور الحرية*

المجتمع الذي يجعل المساواة أهم من الحرية لن يحصل على أي منهما. والمجتمع الذي يجعل الحرية أهم من المساواة سيحصل على قدر كبير من كليهما.

- ميلتون فريدمان (1912–2006)، *حرية الاختيار* (حلقة تلفزيونية)

أنا أؤيد تقنين المخدرات. فطبقًا لنظام القيم الخاص بي، إذا أراد الناس أن يقتلوا أنفسهم، فلهم كل الحق في فعل ذلك. إن سبب معظم الأذى الذي ينشأ من المخدرات هو أنها غير قانونية.

- ميلتون فريدمان (1912–2006)، مُقتبس في كتاب جون ميتشنسون *إذا كان الجهل نعمة، فلماذا لا نجد الكثير من السعداء؟*

أتمنى الحظ السعيد للأناركيين، بما أنها الطريقة التي ينبغي أن نسير عليها الآن. ولكنني أعتقد أننا في حاجة إلى الحكومة لفرض قواعد اللعبة... نحن في حاجة إلى الحكومة للحفاظ على نظام محاكم يدعم العقود ويبت في أمر التعويض عن الأذى. نحن في حاجة إلى حكومة لضمان أمان المواطنين – لتوفير حماية الشرطة. ولكن الحكومة تفشل في كثيرٍ من تلك الأمور التي ينبغي أن تقوم بها لأنها منخرطة في كثيرٍ من الأمور التي لا ينبغي أن تقوم بها.

- ميلتون فريدمان (1912–2006)، مقابلة مع مجلة *بلاي بوي*

الحرية السياسية

لقد أقر المؤلفون السياسيون أن من المسلمات أن، عند نسج أي نظام حكومة وإصلاح الفحوصات والضوابط العديدة في الدستور، لا بد من افتراض أن كل رجل مخادع، وأن لا هدف له، في تصرفاته، سوى تحقيق مصالحه الخاصة.

- ديفيد هيوم (1711–76)، *مقالات، أخلاقية، سياسية، أدبية*

لا يوجد قاسم مشترك بين الديمقراطية والاشتراكية سوى كلمة واحدة، المساواة. ولكن لاحظ الفرق: فالديمقراطية تسعى إلى المساواة في الحرية، بينما تسعى الاشتراكية إلى المساواة في التقييد والعبودية.

- ألكسيس دو توكفيل (1805–59)، خطاب للمجلس، 1848

الدولة هي الخيال العظيم الذي يسعى الجميع من خلاله أن يعيش على حساب كل شخص آخر.

- فريدريك باستيا (1801–50)، *الدولة*

الديمقراطية في جوهرها وسيلة، أداة نفعية لحماية السلام الداخلي والحرية الفردية. وعلى هذا النحو فهي ليست معصومة من الخطأ أو يقينية بأي حال من الأحوال.

- فريدريك هايك (1899–1992)، *الطريق إلى العبودية*

12. تاريخ أحداث الليبرالية الكلاسيكية

930 تأسيس أول برلمان في العالم، ألثينغي، في آيسلندا.

973 يحلف الملك الأنجلوسكسوني إدغار أول قسم تتويج، ويقسم فيه أن يدافع عن الأرض ويقيم القانون ويحكم بالعدل.

1014 يقبل الملك الأنجلوسكسوني إثلرد أن يقيم القوانين القديمة وأن يشاور مجلس ويتان.

1066 ينتهي عصر الحرية الفردية والحكومة المحدودة في إنجلترا مع الغزو النورماني لها وتأسيس نظام الإقطاع.

1215 تحت الضغط، يوافق الملك جون على توقيع الماغنا كارتا، الوثيقة التي تؤكد حقوق الملكية وتحد المملكة بقوانين الأرض.

1225 يصدر الملك هنري الثالث ملك إنجلترا نسخة جديدة من الماغنا كارتا، لتصبح الوثيقة المؤسسة للدستور البريطاني.

1265 يشكل سيمون دو مونتفورت البرلمان الكبير، ليجعل قرارات الملك خاضعة لموافقة المجلس، بمشاورة البرلمان.

1381 تدعو ثورة الفلاحين في إنجلترا إلى استعادة القوانين القديمة.

1517 يبدأ مارتن لوثر الإصلاح البروتستانتي، ليعزز الفردانية، بلا قصد منه.

1651 يدعو توماس هوبز في كتابه اللفياثان إلى الحكومة القوية، ولكنه يدعو إلى أن تقوم الحكومة على عقد اجتماعي، وإلى الحقوق

الطبيعية للناس، وإلى حقهم في الدفاع عن أنفسهم حتى من الدولة.

1687 ينشر ويليام بن أول طبعة أمريكية من الماغنا كارتا.

1688 في الثورة المجيدة، يُخلَع الملك جيمس الثاني ويضع البرلمان شروطًا للملك الجديد ويليام وزوجته ماري، ليحد سلطة الملك.

1689 يؤكد قانون الحقوق في بريطانيا الكبرى على الطبيعة التعاقدية للحكومة، ويثبت حدودًا لسلطات الملك، ويضمن حرية التعبير في البرلمان، وينص على إقامة انتخابات دورية ويؤكد على حق الاعتراض على السلطات من دون خوف الانتقام.

1690 ينشر جون لوك *رسالتيه عن الحكومة المدنية*، ويقدم فيهما أسسًا فلسفية لفكرة الحكومة التعاقدية ويؤيد خلع الملك جيمس الثاني.

1705 ينشر برنارد منديفيل *خلية التذمر*، وهي قصيدة في الفوائد الاجتماعية للمصلحة الذاتية.

1720 يبدأ جون ترنشارد وتوماس غوردون نشر *رسائل كاتو*، وهي مقالات صحفية تدعو إلى حرية التعبير والضمير.

1734 يثور فولتير على الثقافة الخالية من الليبرالية في فرنسا في كتابه *رسائل فلسفية عن الإنكليز*.

1748 ينشر تشارلز دو مونتيسكيو *روح القوانين*، ويدعو فيه إلى تقسيم السلطة إلى فروع: تشريعية وتنفيذية وقضائية.

1767 يصف كتاب آدم فيرغسن *تاريخ المجتمع المدني* المؤسسات بأنها «نتيجة الفعل الإنساني، لا نتيجة تنفيذ أي تصميم إنساني».

1776 ينشر آدم سميث كتابه *ثروة الأمم*، ويظهر فيه أن التقدم الاقتصادي تقوده المصلحة الذاتية والتبادل الطوعي والتجارة الحرة وتقسيم العمل.

1776 تعلن أمريكا استقلالها عن الحكومة البريطانية لأنها اعتدت على «الحقوق الراسخة» لمواطنيها.

1780 يتوّج دستور ماستشوستس الذي كتبه جون آدمز فصل السلطات، «يجب أن تكون حكومة قوانين، لا حكومة أناس».

1785 في كتابه *أسس غيبيات الأخلاق*، يقدم إمانويل كانط مفهومه عن «الأمر المطلق»، وهو وجوب معاملة الآخرين على أنهم غايات في أنفسهم، لا على أنهم وسائل.

1789 يدخل دستور الولايات المتحدة حيز التنفيذ، وينص على فصل السلطات والحكومة المحدودة.

1789 تنشر حكومة فرنسا الثورية *إعلان حقوق الإنسان والمواطن*، وتؤكد فيه على مبدأ اللاعنف، والقضاء العادل، وحقوق الملكية وحرية الضمير، ولكن هذه المبادئ لا تلبث أن تُلغى.

1791 إقرار قانون الحقوق في الولايات المتحدة، الذي يعدد الحقوق الأساسية كحرية الدين والتعبير والاجتماع والصحافة وحمل الأسلحة والحرية من الاعتقال الجائر والتملك الجائر.

1833 تؤدي ضغوط الليبراليين الكلاسيكيين إلى إلغاء العبودية في معظم الإمبراطورية البريطانية.

1838 يشكل ريتشارد كوبدن وجون برايت العصبة المناوئة لقانون الذرة، التي تسعى إلى إلغاء التعارف الجمركية الحمائية الضارة المفروضة على القمح.

1843 تبرز صحيفة *ذا إكونومست*، التي أسسها جيمس ولسون، لنصرتها للتجارة الحرة وعدم تدخل الحكومة.

1843 تلغى العبودية في جميع أنحاء الإمبراطورية البريطانية.

1846 تلغى قوانين الذرة.

1849 ينشر فردريك باستيا كتابه *القانون*، الذي يؤكد فيه على حقوق الأفراد الإلهية في الدفاع عن أنفسهم وعن حريتهم وأملاكهم، ويقول فيه إن الحكومة والقانون كلاهما فاقد للشرعية إذا اعتدى على هذه الحقوق.

1851 في *إحصائياته الاجتماعية*، يقدم هربرت سبنسر حُجّة تطورية لإقامة دولة محدودة بالدفاع عن أشخاص مواطنيها وأملاكهم.

1859 ينشر جون ستوارت ميل دفاعه الكلاسيكي عن الحرية، عن *الحرية*.

1927 يؤكد لودفيج فون ميزس مرة أخرى على المبادئ الليبرالية الكلاسيكية في كتابه، *ليبراليات*، وإن كان لم يترجم إلى الإنكليزية حتى عام 1962.

1943 تنشر آين راند روايتها الفلسفية *المنبع*، وفيها دفاع قوي عن تحقيق الذات.

1944 ينشر فردريك هايك *الطريق إلى العبودية*، كتابه الذي أظهر فيه أن جذور الشمولية كامنة في التخطيط المركزي والإكراه اللازم لتنفيذه.

1945 يقيم كارل بوبر في كتابه، *المجتمع المفتوح وأعداؤه*، حجة ضد الهندسة الاجتماعية اليوتوبية ويقدم فكرة «المجتمع المفتوح»، وآراءً متعددة أخرى، ويدعو إلى التغيير التدريجي.

1947 يجتمع العلماء الليبراليون الكلاسيكيون من أنحاء أوروبا وأمريكا في سويسرا لأول مرة في أول اجتماع لجمعية مونت بيليرين.

1957 تنشر آين راند روايتها الشهيرة والمؤثرة *عندما هز أطلس كتفيه*، وتؤكد فيها على الأهمية الشديدة للجهود الفردية في إنشاء الازدهار.

1958 في كتابه *مفهومان للحرية*، يفرّق أشعيا برلين بين الحرية السلبية والإيجابية، ويقول إن الحرية الإيجابية معرضة لسوء الاستخدام من جهة المؤدلجين.

1960 ينشر فردريك هايك *دستور الحرية*، الذي يبين فيه جذور المجتمع الليبرالي الكلاسيكي ومبادئه ومؤسساته.

1962 في كتابهما *رياضيات التراضي*، يشير جيمس بيوكانان وغوردون تولوك إلى مشكلات المصلحة الذاتية في اتخاذ القرار السياسي.

1962 ينشر ملتون فريدمان *الرأسمالية والحرية*، ويدعو فيه إلى الأسواق الحرة والعملات العائمة والضريبة السلبية على الدخل، وقسائم التعليم وغيرها من الأفكار الراديكالية في زمانه.

1973 ينشر موري روثبارد كتابه *نحو حرية جديدة*، وفيه تطبيق متين للتراث الليبرالي الكلاسيكي على المشكلات الاجتماعية والسياسية الحديثة.

1974 يعارض روبرت نوزيك في كتابه *الأناركية، والدولة، واليوتوبيا*، الضرائب التوزيعية ويعدها اعتداء على الملكية الشخصية، ويدافع دفاعًا متينا عن الحرية.

1980 تقدم سلسلة *حرية الاختيار* التلفزيونية التي أداها ملتون فريدمان الحجج الليبرالية الكلاسيكية إلى جمهور جديد أوسع.

1988 ينشر فردريك هايك كتابه *الغرور القاتل*، الذي يبين فيه أن النظام التلقائي للمجتمع الإنساني معقد إلى درجة لا يستطيع معها أي مخطط أن يفهمه أو يوجهه.

1989 يظهر سقوط جدار برلين التخلف الاقتصادي والمشكلات الاجتماعية في الكتلة السوفييتية المخططة مركزيًّا.


Bayt al-Hikma 2.0

